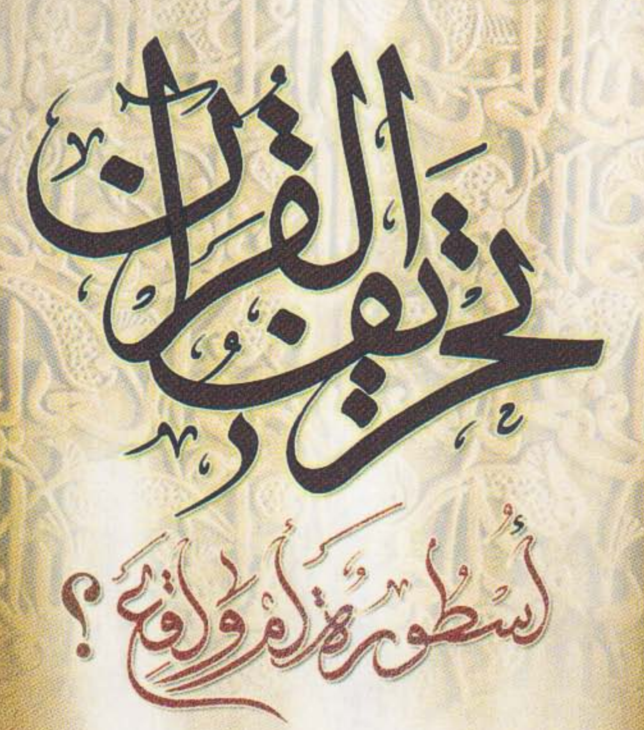


١





تأليف

آية الله السيّد حسن طاهري الخرّم آبادي

نقله إلى العربية : تحسين البدري

مركز التحقيقات والدراسات العلمية

التابع للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية

تحريف القرآن

أُسطورة أم واقع؟

بحث علمي يثبت عصمة القرآن عن كلّ تحريف
ويبحث الروايات الواردة في ذلك في مصادر الجميع

تأليف
آية الله السيد حسن طاهري الخرّم‌آبادي

نقله إلى العربية
تحسين البدري

سرشناسه	: طاهري خرمآبادي حسن، ١٣١٧ ـ ...
عنوان و پديدآور	: تحريف القرآن أسطورة أم واقع؟ بحث علمي يثبت عصمة القرآن عن كل تحريف ويبحث الروايات الواردة في ذلك في مصادر الجميع/تأليف حسن طاهري الخرّمآبادي؛ نقله إلى العربية تحسين البدري.
مشخصات نشر	: تهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، المعاونية الثقافية، مركز التحقيقات والدراسات العلمية ١٤٢٧ق = ٢٠٠٦م، ١٣٨٥.
مشخصات ظاهري	: ١٦٤ ص.
شابك	: ٩٦٤-٨٨٨٩-٦٣-٥
يادداشت	: فيپا
يادداشت	: كتابنامه : ص. ١٤٩ - ١٥٨؛ همچنين به صورت زيرنويس.
موضوع	: قرآن - - تحريف.
موضوع	: قرآن - - دفاعيه‌ها و رديه‌ها.
شناسه افزوده	: بدرى ، تحسين، مترجم.
شناسه افزوده	: مجمع جهانى تقريب مذاهب اسلامى. معاونت فرهنگى. مركز مطالعات وتحقيقات علمى
رده بندي كنگره	: ١٣٨٥ ٢٠٤٣ب ٢ ط/٢/٨٩ BP
رده بندي ديويي	: ٢٩٧/١٥٩
شماره كتابخانه ملي	: ٢٩٦٨٩-٨٥م



اسم الكتاب: تحريف القرآن أسطورة أم واقع؟

المؤلف: السيد حسن طاهري الخرّمآبادي

نقله إلى العربية: تحسين البدري

تقويم النصّ: شوقي محمد

الناشر: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية - المعاونية الثقافية مركز التحقيقات والدراسات العلمية

الطبعة: الاولى - ١٤٢٧ هـ.ق ٢٠٠٦ م

الكمية: ٢٠٠٠ نسخة

السعر: ٩٠٠٠ ريال

المطبعة: نگار

ردمك: ISBN: ٩٦٤ - ٨٨٨٩ - ٦٣ - ٥

العنوان: الجمهورية الاسلامية في ايران _ طهران _ ص. ب: ٦٩٩٥ _ ١٥٨٧٥
تلفكس: ١٤ - ٨٨٣٢١٤١١ - ٢١ - ٠٠٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَـدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾

فصّلت: ٤١ و ٤٢

مقدّمة المركز

اهتمّ المسلمون اهتماماً بالغاً بالقرآن الكريم باعتباره كتاب الله المنزل علىٰ رسوله الأمين لهداية البشرية وإرشادهم وتزكيتهم، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، كما أنّه يعدّ دستوراً لجميع الإنسانية.

ولأجل تنوير البشرية بمفاهيمه ومعانيه، وتطبيق تعاليمه علىٰ مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، فقد بالغ المسلمون في اهتمامهم بحفظه وصيانته، وتفسير آياته، واستخراج أحكامه و...

وقد استمر هذا الاعتناء والرعاية بعد رحلة الرسول الأكرم ﷺ قرناً بعد قرن، فأخذ علماء الإسلام دقائق معانيه من معادن الحكمة التي ورثوها عن نبيّهم الأعظم ﷺ وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام وصحبه المنتجبين، وبذلوا فيه كلّ جهدهم في البحث عن جوانبه المتعدّدة، من ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتفسيره وتأويله، وإطلاقه وتقييده، ومجازاته واستعاراته، وقصصه وأمثاله...، وإنّما كان تركيزهم علىٰ هذه الجوانب المتعدّدة بصورة عميقة؛ لأمرين:

الأول: الإحاطة بدقائق القرآن، واستخراج كنوزه العظيمة؛ لغرض الاستفادة منه في تطوير واقع المسلمين ومستقبل أُمتهم.

والثاني: حماية القرآن من عبث المنحرفين، وصيانته من شبهات وألاعيب المضلّين الذين لايبغون إلّا إشاعة الشكوك والريبة في مصداقيته عند المسلمين.

لقد رفض هؤلاء إلّا أن يظلّوا في متاهات ضلالاتهم، فعميت بصائرهم عن حقائق كتاب الله العزيز، فتمادوا في حملاتهم للنيل منه، والتشهير بما فيه علىٰ امتداد عصور التاريخ، منذ أن نزل وحتّىٰ وقتنا الحاضر.

فقد أكّد الباحثون ـ على اختلاف مشاربهم ومستوياتهم ـ في كتاباتهم: أنّ الخوف من القرآن ليس بالأمر الطارئ ولا الجديد، وكان كلّما نزلت آية على الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وارتفعت حصيلة خزانة القرآن الكريم من الآيات المتوالية، ازداد الشعور بالرعب والخوف من قبل الجهات المعادية والأطراف المناوئة للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله ودينه الجديد الذي بشّر به الناس، ممّا جعلهم يتوجّسون أنباءه، ويتابعون أخباره بدقّة متناهية، لما يرون فيه خطراً كبيراً على ثقافتهم الوضعية التي كانوا قد ورثوها عن آبائهم، وداوموا على التجارة بها كما كان يفعل آباؤهم الأولون.

ولمّا صعّد القرآن من لغته، وبدأ يطرح ثقافةً تخالف ما هم عليه من أساطير وأوهام، صار مؤشّر الخطر ينذر بالارتفاع، ممّا تكرّس في قناعة هؤلاء أنّ القرآن بات يشكّل التحدّي الأكبر لممارساتهم

الخاطئة، والعقبة الكؤود في طريق وصولهم إلى الغنىٰ والسيادة!

فكان من حصيلة تأمّلهم، ومجموع مشاوراتهم مع أطراف أجنبية ـ يهودية ونصرانية ـ وجمع كل ما استطاعوا من قوة لمحاربة القرآن، أنّهم أمعنوا في التشويش على الناس، وصعّدوا الحملات ضدّ القرآن وضدّ الذي نزل عليه، من خلال بثّ الطعون، ونشر الأكاذيب والتُهم في حقّه.

وقد استعملوا أساليب التطبيل والتهريج تارةً والقوة والقسوة تارة أخرىٰ، وابتدع شعراؤهم من خيالهم التهم والافتراءات، وساندهم علىٰ ذلك اليهود الذين ترتبط مصالحهم معهم، من أجل تكريس الواقع الجاهلي في الناس.

فقاموا بوصف القرآن بصفات مشينة لغرض إيجاد حالة من النفرة عنه!

يحكي القرآن عن بعض هذه المزاعم:

﴿فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾[1].

﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[2].

﴿فَلَمَّا جَاءهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُواْ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[3].

﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[4].

﴿وَلَمَّا جَاءهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ﴾[5].

---

١. المدثّر: ٢٤ و٢٥.

٢. المائدة: ١١٠.

٣. يونس: ٧٦.

٤. النمل: ١٣.

٥. الزخرف: ٣٠.

﴿وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾[١].
﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[٢].
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[٣].
﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[٤].

التشكيك بالقرآن في عصرنا

وعلى امتداد التاريخ ظهرت جهات عديدة تبنّت الطعن بـالقرآن، محاولة إلصاق التهم الباطلة فيه، من أجل تشويه صورته بين الناس جميعاً، فقادوا مسلسلاً من الهجمات ضدّ كتاب الله الكريم، وقـذفوه بشتّىٰ النعوت، وجهدوا في بحثهم عسىٰ أن يجدوا فيه ثغرات يمكنهم أن يطعنوا فيه من خلالها، وتفنّنوا في أسلوب هجماتهم، وتلاعبوا في الألفاظ وكيل التهم ضدّه.

* فهذا سلمان رشدي يهاجم رموز الإسلام، ثم يصف القرآن بأنّه آيات أملاها الشيطان على شخص!! ثم يعود بعد ذلك يبرر كلّ ذلك بأنّها محاولة جديدة لفهم الدين والقرآن!!

* وآخر يدعىٰ يوسف الخال، مهرّج العلمانيين! يجاهر بضرورة إلغاء لغة القرآن!! بحجّة أنّه يعتمد اللغة العربية، وهي بنظره لغة ميّتة! ولا مكان لها بين المتحضّرين!! (دفاتر الأيام: ١٠٦).

---

١. القمر: ٢.
٢. الفرقان: ٥.
٣. النحل: ٢٤.
٤. الأنعام: ٢٥.

* وثالث يدعىٰ فؤاد زكريا، يهاجم الشريعة الإسلامية في كتابه «الحقيقة والوهم» طاعناً بتاريخ الإسلام، ويصفه بسلسلة طويلة من الفشل!! ثم يرجع سبب ذلك إلىٰ... القرآن!!

* ورابع يسمّىٰ محمد أحمد خلف الله، نشر مقالاً هائلاً!! مليء بالطعون، وعلىٰ رأسها: لغة القرآن!! ويصفه بالضعيف!! (مجلة الوطن العربي عدد يونيو سنة ١٩٨٤م).

* وآخرون ممّن دعا إلىٰ إلغاء القرآن صراحةً مدّعياً أنّ فيه شبهات كثيرة!! ولا يمكن ـ على حدّ زعمه ـ إلّا بمصادرة الكتاب كلّه!! (مجلة جزائر الأحداث العدد ٧٧).

ولذلك تكاتف المبطلون علىٰ إلغاء كتاب المسلمين الأول، ودعوا إلىٰ هجره، وهو عين ما تنبّأ به القرآن منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة، حيث قال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾[١].

ومن هنا نهض علماء الإسلام وفضلاؤهم وكتّابهم لمواجهة هذه الحملات الشرسة والظالمة بالبيان الفصيح، والدليل المقنع، في الردّ علىٰ الطعون، ومواجهة التهم، لحمايته من كلّ غزو يقوم به هؤلاء المبطلون، ثم بيان مكانة القرآن، ودوره في تقدّم وانتصار المسلمين علىٰ كافة المواقع، ونزاهته من كلّ شبهة كما يتخيّلها المنحرفون.

ولمّا وجدوا أنفسهم عاجزين عن ضرب المسلمين، بأجمعهم

---

١. فصّلت: ٢٦.

ومهاجمتهم وهم يشكّلون قوة كبيرة في العالم، اضطرّوا إلىٰ تغيير مخطّطهم إلىٰ آخر أكثر خبثاً، وأجدى نفعاً لأهدافهم الشريرة وهو أن يثيروا هذه الشبهات والتهم الزائفة بوجه طائفة ـ كالشيعة الإمامية مثلاً ـ وينسبونها إلى أخرى، ويقذفون مذهباً ما بشتّى التهم والطعون، ويعزون ذلك إلى مذهب آخر، ليثيروا الشقاق والاختلاف بينهم، ويقلبوا الأوضاع رأساً على عقب، فيحارب المسلم أخيه المسلم وبدلاً أن تردّ أقلام المسلمين طعونهم الجائرة. فسوف تنشغل بالردّ على إخوانهم!!

لقد ساهم الأعداء والمبطلون مساهمةً كبيرةً في إذكاء نار الاختلاف والفرقة بين طوائف المسلمين، من خلال حملاتهم التشهيرية ضد الشيعة وينسبونها إلىٰ أهل السنّة، وبالعكس.

وظلّت هذه السيرة المقيتة جارية بعدما تبنّتها أطراف حاقدة على الإسلام والمسلمين، وبمساعدة دوائر استعمارية صهيونية من أجل بلوغ أهدافها المتمثّلة بقمع الصحوة الإسلامية، وتحسير الوجود الإسلامي حتّىٰ يتمّ تدميره!!

ذلك أنّ الدوائر، وما يدور في فلكها، تعلم جيداً أنّ العصور الذهبية التي تمتّعت بها الحضارة الإسلامية العظيمة، وأساطيلها الكبيرة لدرجة أن بلغت عمق أوربا حتّىٰ دقّت أبواب فيينا، وانتشرت باتجاه الشرق حتّىٰ لمست سور الصين، ونقلت ثقافتها إلىٰ كلّ أطراف الأرض الوسيعة، لم تكن إلّا بفضل القرآن الكريم، ودخوله

في صلب حياة المسلمين.

بل إنّ شرف حمل المسلمين لراية التمدّن العالمي، والرقي الإنساني، إنّما هو بفضل هذا الكتاب العزيز.

ولهذا تسعىٰ الدوائر الحاقدة علىٰ تذكية نار الاختلاف بصبّ الزيت تارةً، وإطعامها بالمزيد من الحطب تارة أخرىٰ، ولم يألوا جهداً في الاستعانة ببعض الوسائل التي تمكّنها من الوصول إلىٰ غاياتها الشريرة.

ومن أبرز هذه الوسائل فتكاً وخبثاً هو طرح مسألة «تحريف القرآن»، ففي الوقت الذي تمثّل إثارة هذه القضية سلاحاً طاعناً بالقرآن، من خلاله يمكن إثبات عدم مصداقيته، ومن ثم إسقاط حجّيته كمصدر أول للفقه الإسلامي، وهو ما يعني مصادرة دوره كمنبع أول لأحكام وتعاليم الدين الحنيف، فهي تمثّل أيضاً أداةً فتّاكة ومؤثّرة يمكن أن تصدع صفوف المسلمين، وتقوّض وحدتهم وتعاونهم إذا ما أحسنوا التصرّف في توجيه التهم ونسبها إلىٰ اطراف إسلامية أخرىٰ.

وقد فطن علماء المسلمين بهذه المؤامرة الماكرة، فقاموا بالردّ علىٰ هذه الشبهة والمزاعم والأوهام التي اخترعها المغرضون لضرب المسلمين بعضهم ببعض.

ولعلّ من أبرز هؤلاء العلماء: سماحة آية الله السيد حسن طاهري الخرّمآبادي حفظه الله الذي رأىٰ شراسة الهجمة الغربية ضدّ الثقافة الإسلامية، خاصّةً بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١م من خلال رحلاته في بلاد المسلمين، ولمس معاناتهم عن كثب، فوجد ثمة أسباباً

تضفي أهميةً علىٰ هذا الموضوع، وفي مقدّمتها تكاتف الإعلام الغربي بإمكانياته الهائلة، علىٰ شنّ الحملات الدعائية ضدّ الإسلام والمسلمين، وتهافت الأبواق الدعائية الصهيونية على الطعن بالقرآن الكريم، ومحاولاتها المستمرة لتشويه صورته في البلاد الإسلامية وفي خارجها، من خلال التشديد على الشبهات، وإلصاق التهم الزائفة به!

المهمّ أنّ النموذج الدعائي هو واقع المرحلة الراهنة، وله تأثير على الناس، لذا يتوجّب على العلماء المسلمين أن يلتفتوا إلىٰ هذا الخطر، ويجهدوا في تصحيح الصورة النمطية عن الإسلام التي سعى الإعلام المعادي إلىٰ تكريسها في الأذهان، عبر استخدام كل الوسائل والتقنيات المتاحة، عن طريق التأليف والنشر، والخطابة والشعر و...

نقطة أخرىٰ لاتقلّ أهمية بصدد هذا الموضوع، وهي أنّ على متتبعي الشأن الدعائي الغربي أن يركّزوا علىٰ مسألة الوحدة بين المسلمين، إذ أنّ أغلب القائمين علىٰ هذا الشأن المقيت هم من الصهاينة، وقمة سعادتهم تتمثّل في اليوم الذي يجدون فيه المسلمين شذراً مذراً، لا راعي لهم ولا فقيه، ولا عالم بينهم ولا فاضل...، ولذلك فهم يؤكّدون علىٰ ضرب المسلمين دائماً من خلال بثّ الفرقة والاختلاف، والطعن بكلّ ما فيه خير وصلاح المسلمين!

ومن هنا قام المؤلّف حفظه الله بهذا السفر الموجز بالردّ علىٰ من زعموا أنّ هنالك تحريفاً، ويثبت بالدليل علىٰ أنّ كتاب الله منزّه عمّا يدّعيه المبطلون، بأسلوب موجز محبّب، يقبل عليه كلّ من أوتي

معرفة ولو بسيطة، وبلغة تلائم العصر الراهن، ليعمّ نفعه بين الناس علىٰ اختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية.

فالمؤلّف لم ينفِ التحريف، وكونه أسطورة حاول الاستعمار وأذنابه أن يكرّسوه في الواقع الإسلامي، ويرسّخوه في أذهان الرأي العام العالمي فحسب، بل أكّد علىٰ مسألةٍ في غاية الأهمية، وهي أنّ توجيه الطعون للقرآن تعني توجيهها إلى الإسلام، وأنّ السنّة والشيعة على السواء هم المعنيون في هذه الحملات التشويهية الواسعة النطاق، وأنّ المشكلة ـ في الحقيقة ـ تمسّهما معاً مباشرةً.

لذا اتّخذ وتيرةً جديرة بالتقدير في كتابه هذا، وتتمثّل في أنّه لم يدافع عن الشيعة الإمامية الذي يمثّل هو أحد علمائها، ويدفع عنهم هذه التهمة الزائفة فحسب، بل صبّ دفاعه عن أهل السنّة أيضاً، لأنّهم أيضاً بريئون من هذه التهم الباطلة.

وهذا ما دعا المركز العلمي التابع للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية إلى الاهتمام بهذا الكتاب، و نقله إلىٰ العربية، بما يحمل من مذاق خاصّ، وطرح رشيق يدلّ علىٰ مدىٰ وعي وانفتاح مؤلّفه، إضافة إلىٰ ما يمتاز به من نزاهة علمية في المناقشة، والإنصاف في العرض والاستنتاج.

وفي الوقت الذي نثمّن جهود المؤلّف المشكورة، نتقدّم بالشكر الجزيل إلىٰ الشيخ تحسين البدري علىٰ ما أبداه من تعاون مثمر في هذا السبيل، من توثيق وتعليق علىٰ بعض الموارد وفهرسة، إضافة إلى

الأخ الفاضل شوقي شالباف لما أبداه من تعاون ومتابعة فنية لجميع مراحل طبع الكتاب، فجزاهم الله جزاء المحسنين.

ونحن إذ نسعىٰ إلىٰ تقديم الأفضل لقرّائنا، من بحوث شيّقة ومفيدة، ومؤلّفات هادفة وجادة، وطبعات رشيقة وجميلة، نكرّر دعوتنا لجميع كتّابنا ومفكّرينا على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، إلىٰ تبنّي مثل هذه الأعمال الثقافية، والمشاريع العلمية الهادفة إلىٰ تصعيد وتيرة التقارب والتحابب بين النخب، وتعزيز أواصر الأُخوة بين أبناء أمتنا المجيدة، ثم التعاون الجادّ لمقاومة كلّ الأفكار والثقافات التي تدعو إلى الفرقة والاقتتال، والله هو الموفّق والهادي إلىٰ سبيل الرشاد.

مركز التحقيقات والدراسات العلمية

التابع للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية



الفصل الأول

معنى التحريف

معنى التحريف

التحريف في اللغة

التحريف مصدر باب التفعيل، من: حرَّف يحرِّف تحريفاً، وحرف عن الشيء يحرف حرفاً أو انحرافاً، وتحرّف واحرورف: عدل... وإذا مال الإنسان عن شيءٍ يقال: تحرّف وانحرف واحرورف[1].

وأصل مادة «التحريف» يأتي من الحرف، وهو يعني الطرف.

يقول الراغب الأصفهاني: «حَرْف الشيء: طرفه، وجمعه: أحرف وحروف، يقال: حرف السيف، وحرف السفينة، وحرف الجبل، وحروف الهجاء: أطراف الكلمة، والحروف العوامل في النحو: أطراف الكلمات الرابطة بعضها ببعض»[2].

١. لسان العرب: مادة (حرف).

٢. المفردات في غريب القرآن: ١١٤ (مادة حرف).

وقد وردت مفردة «حرف» في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ...﴾[١].

وقد فسّر الزمخشري عبارة ﴿عَلَى حَرْفٍ﴾ بقوله: «علىٰ طرفٍ من *الدين، لا في وسطه وقلبه»، ثم قال: «وهذا مثل لكونهم علىٰ قلق* واضطراب في دينهم لا علىٰ سكون وطمأنينة، كالذي يكون علىٰ طرف من العسكر، فإن أحسَّ بظفر وغنيمة قرَّ واطمأنَّ، وإلّا فرّ وطار علىٰ وجهه»[٢].

أمّا تحريف الكلام، فجاء في مواطن أربعة من القرآن، هي:

ألف: ﴿...وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٣].

ب: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾[٤].

ج: ﴿...وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ...﴾[٥].

د: ﴿...لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ...﴾[٦].

---

١. الحج: ١١.

٢. تفسير الكشّاف ٣: ١٤٦.

٣. البقرة: ٧٥.

٤. النساء: ٤٦.

٥. المائدة: ١٣.

٦. المائدة: ٤١.

يقول الراغب الأصفهاني: «تحريف الشيء: إمالته، كتحريف القلم، وتحريف الكلام: أن تجعله علىٰ حرفٍ من الاحتمال، يمكن حمله على الوجهين»[١].

دراسة مفردة «التحريف» في القرآن

١ ـ قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٢].

التحريف هنا تفسير الكلام بما تهوىٰ إليه الأنفس والميول. وهذا المعنىٰ للتحريف ليس موضع بحثنا؛ لأنّه المعنىٰ اللغوي له، وليس الاصطلاحي.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا...﴾[٣].

وردت هذه الآية في اليهود، وباستثناء العلّامة الطباطبائي فإنّ جلّ المفسّرين يقولون فيها: إنّهم يفسّرون التوراة والإنجيل علىٰ غير وجهها، أي يفسّرونها بنحوٍ لاينطبق المعنىٰ على الألفاظ حقيقةً ولا مجازاً، وذلك لأنّ أنفسهم تميل إلىٰ هذه التفاسير.

يقول الزمخشري في ذيل الآية: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾:

---

١. المفردات في غريب القرآن: ١١٤ (مادة حرف).
٢. البقرة: ٧٥.
٣. النساء: ٤٦.

«يميلونه عنها ويزيلونه»[١].

لكن للعلّامة الطباطبائي رأياً آخر هنا، إذ اعتبر التحريف هنا أعمّ، حيث قال: «وقد وصف الله تعالىٰ هذه الطائفة بتحريف الكلم عن مواضعه، وذلك إمّا بتغيير مواضع الألفاظ بالتقديم والتأخير، والإسقاط والزيادة، كما ينسب إلى التوراة الموجودة، وإمّا بتفسير ما ورد عن موسىٰ عليه السلام في التوراة وعن سائر الأنبياء بغير ما قصد منه من المعنىٰ الحقّ، كما أوّلوا ما ورد في رسول الله صلى الله عليه وآله من بشارات التوراة. ومن قبل أوّلوا ما ورد في المسيح عليه السلام من البشارة وقالوا: إنّ الموعود لم يجئ بعد، وهم ينتظرون قدومه إلى اليوم»[٢].

٣ ـ قوله تعالىٰ: ﴿...وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ...﴾[٣].

ومن الواضح أنّ التحريف في هذه الآية بمعنىٰ التفسير بالرأي وبغير المراد، ويريد به التأويل الذي كان يمارسه بنو إسرائيل في التوراة والإنجيل في موارد كثيرة، فقد تغافلوا عن بشارات موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام، وأضلّوا كثيراً من الناس.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ

---

١. تفسير الكشّاف ١: ٥١٦.

٢. الميزان في تفسير القرآن ٤: ٣٦٤.

٣. المائدة: ١٣.

هِادُواْ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُواْ وَمَن يُرِدِ اللّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللّهِ شَيْئاً أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[١].

ورد في شأن نزول هذه الآيات عن الإمام الباقر عليه السلام: «إنّ امرأةً من خيبر ذات شرف بينهم زنت مع رجلٍ من أشرافهم، وهما محصنان، فكرهوا رجمهما، فأرسلوا إلىٰ يهود المدينة وكتبوا إليهم أن يسألوا النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك، طمعاً في أن يأتي لهم برخصة، فانطلق قوم منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسيد وشعبة بن عمرو ومالك بن الصيف وكنانة بن أبي الحقيق وغيرهم، فقالوا: يا محمد، أخبرنا عن الزاني والزانية إذا أُحصنا ما حدّهما؟ فقال: وهل ترضون بقضائي في ذلك؟ قالوا: نعم، فنزل جبرئيل عليه السلام بالرجم، فأخبرهم بذلك، فأبوا أن يأخذوا به، فقال جبرئيل: اجعل بينك وبينهم ابن صوريا ووصفه له...

فقال له [لابن صوريا] النبي صلى الله عليه وآله: إنّي أُنشدك الله الذي لا إله إلّا هو، الذي أنزل التوراة علىٰ موسى... هل تجدون في كتابكم الرجم على من أُحصن؟ قال ابن صوريا: نعم والذي ذكرتني به، لولا خشية أن يحرقني ربّ التوراة إن كذبت أو غيّرت ما اعترفت لك...»[٢].

---

١. المائدة: ٤١.

٢. الميزان في تفسير القرآن ٥: ٣٥٦ ـ ٣٥٨.

وكما هو ملاحظ فإنّ مفردة «التحريف» هنا وردت بمعنىٰ تـغيير المعنىٰ المراد حقيقةً من اللفظ، فقد غيَّر اليهود الرجم ليكتفوا بالجلد، لكنّهم عجزوا عن بلوغ هدفهم وفضحهم الله.

وأمّا المعنىٰ الاصطلاحي للتحريف فإنّه لايختلف كثيراً عن المعنىٰ اللغوي، وسنرىٰ تفصيل ذلك عند بيان أقسام التحريف.



أقسام تحريف القرآن

أقسام تحريف القرآن

١ ـ التحريف في الألفاظ

التحريف في ألفاظ القرآن تبديل كلمة مكان أُخرىٰ، من قبيل وضع (حكيم) مكان (عليم) أو بالعكس. وهذا النوع من التحريف لم يدّعه أيٌّ من علماء الفريقين: الشيعة والسنّة، بل اتّفقوا علىٰ عدمه، إلّا ما ينسب إلىٰ عمر بن الخطاب وابن مسعود في إجازة تبديل الكلمة بمرادفها، لعدم الاختلاف في المعنىٰ.

وبطلان هذا الكلام المنسوب واضح؛ لأنّ الإتيان بكلمة غير التي أنزلها الله سوف لايكون كلاماً لله، ومن المفروض الاحتفاظ بكلمات الله تعالىٰ. ولم يدّع أحد أنّه توجد بعض كلمات القرآن مبدَّلة ومغيَّرة، وهو يخالف إجماع المسلمين.

٢ ـ التحريف في المعنىٰ

وهو تغيير المعنىٰ دون اللفظ، وقد يُعبَّر عنه بالتحريف المعنوي،

وهو يحصل عندما يحمل اللفظ علىٰ غير معانيه الحقيقية والمجازية.
وقد حصل أن حرّف اليهود كلام الله تحريفاً معنوياً، ففسَّروه بما ينسجم مع أهوائهم ومصالحهم.

وتفسير القرآن بالرأي يعدُّ تحريفاً من هذا النوع، ولاينكر أحد وجود هذا التحريف، فهناك الكثير من المفسّرين يحاولون تطبيق آيات الله بما ينسجم مع أهوائهم وأغراضهم.

٣ـ التحريف في الترتيب

وهو عبارة عن ترتيب آيات وسور القرآن بغير الترتيب الذي نزلت.

ومن أمثلة هذا التحريف هو نزول الآيات المكّية قبل المدنية، مع أنّ الترتيب الفعلي عكس ذلك، أي رتّبت الآيات المدنية قبل المكّية. من قبيل: أنّ سورة العلق هي أول ما نزل على الرسول ﷺ كما هو معروف، بينما الترتيب الحالي يضع هذه السورة في أواخر القرآن. ولا وجود لهذا التحريف والحمد لله.

قرآن علي عليه السلام

أوصىٰ النبي ﷺ الإمام علي عليه السلام بجمع القرآن، وظلّ الإمام عليه السلام عاكفاً في بيته أياماً علىٰ جمعه حتى أكمله، وقد ورد عنه:

«والله ما نزلت آية إلّا وقد علمتُ فيما نزلت، وأين نزلت، وعلى من نزلت»[١].

---

١. طبقات ابن سعد ٢: ٣٣٨.

وقال كذلك:

«سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني عن كتاب الله، فإنّه ليس من آية إلّا وقد عرفت بليلٍ نزلت أم بنهار، في سهل أم في جبل»[1].

وبعد جهد مضني من العمل جمع الإمام القرآن، وتداوله الائمة المعصومون عليهم السلام من ولده يداً عن يد حتّى بلغ ولده الثاني عشر الإمام صاحب الزمان عليه السلام.

على أيّ حال، لم يختلف المسلمون في أنّ الترتيب الفعلي ليس هو نفس ترتيب النزول، فالترتيب الفعلي يبدأ غالباً بالسور الطوال وينتهي بالصغار، وترتيب النزول عكس ذلك، ورغم أنّ ذلك قد لايؤثّر إلّا أنّه موضوع أهل الدراسة والتحقيق، ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ القرآن قد جُمع في عهد الرسول صلى الله عليه وآله فمن المحتمل أنّ الرسول نفسه قد أمر بترتيبه بهذا النحو؛ لمصالح لانعلمها.

٤ـ التحريف بالزيادة

يتّفق المسلمون عموماً علىٰ عدم زيادة القرآن المتداول لدينا، ولم يدّع أحد حتّى الآن زيادة شيء ما إلّا ما نسبوه إلى ابن مسعود، أنّه ادّعىٰ وجود سورتين في هذا القرآن لم يكونا عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، بل أُضيفا عليه بعد وفاته، وهما: سورة الفلق والناس! وهي دعوى لا أساس لها، وفي نسبتها إلى ابن مسعود إشكال.

---

١. المصدر السابق.

وأمّا البسملة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فإنّ الشيعة الإمامية مجمعون على أنّها جزء من كلّ سورة عدا سورة براءة، لكنّها موضع خلاف عند السنّيين، فمالك والأوزاعي وأبو حنيفة قالوا: إنّها ليست جزءاً من سورة الفاتحة ولا من باقي السور، وإنّما تُقرأ قبل السور للتبرّك والفصل بين سورتين، وأمّا قراءتها قبل الفاتحة فمكروهة[١].

لكن البعض النادر منهم اعتبرها جزءاً من القرآن، وقال: إنّ لكلّ سورةٍ بسملة مستقلّة[٢].

٥ ـ التحريف بالنقصان

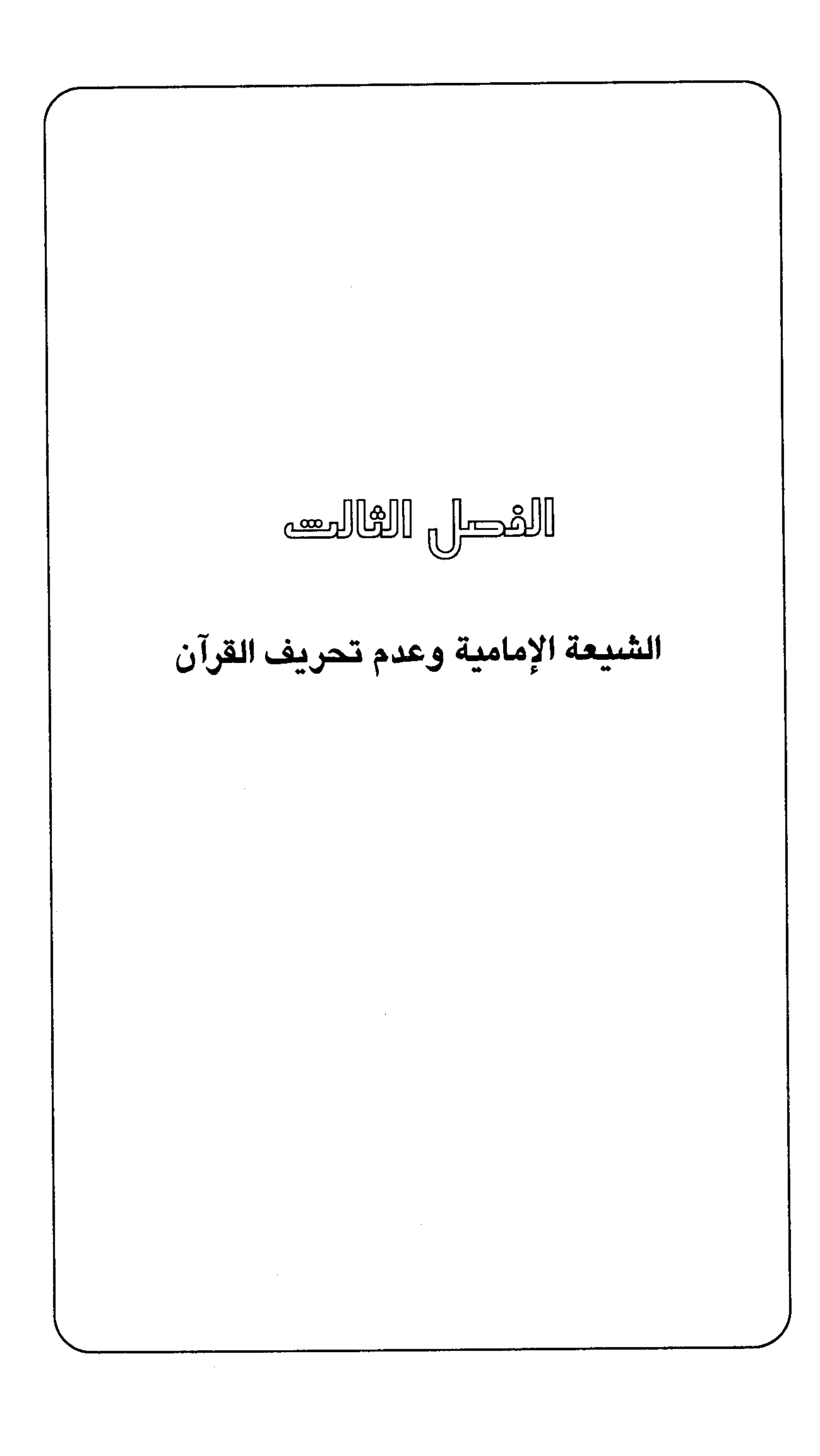
وهو تحريف يرى بعضهم أنّه حصل في القرآن، وأنّ هناك آيات حُذفت بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ، وهذا التحريف يُنسب إلى الشيعة الإمامية، ويطبّل له البعض لأجل تشويه سمعة هذه الطائفة. وسيأتي ذكر كلمات كبار علمائهم في ردِّ هذا النوع من التحريف أيضاً، وذمّ قائله.

كما أنّه نُسب إلىٰ كثيرين من كبار صحابة النبي ﷺ، ومشاهير التابعين في المصادر الحديثية المعتبرة عند السنّة. وسيأتي التعرّض إليها بالتفصيل لاحقاً.

---

١. الخلاف ١: ٣٢٩.

٢. المغني لابن قدامة ١: ٥٢٠، أحكام القرآن للجصّاص ١: ٨، الخلاف ١: ٣٢٩.



الفصل الثالث

الشيعة الإمامية وعدم تحريف القرآن

الشيعة الإمامية وعدم تحريف القرآن

من الافتراءات الموجّهة إلى الشيعة الإمامية القول بتحريف القرآن، وقد كتبوا هذا الافتراء والوهم الباطل في بعض الكتب[1].

عدم التحريف في القرآن

لاشكّ أنّ القرآن الكريم معجزة الرسول ﷺ الخالدة، وهذه المعجزة تحدّت منذ البداية الجنّ والإنس عن إتيانهم بمثل عشر سور منه، أو بسورةٍ من مثله.

---

١. التقيت في إحدى المؤتمرات بأحد علماء السنّة، فجرىٰ الحديث معه عن قضية تحريف القرآن، فقلت له: لدينا كتب في ردّ القول بتحريف القرآن. فتعجّب من كلامي وذكرت له علىٰ سبيل المثال مقدمة تفسير آية الله الخوئي، فهي مفصّلة ومتقنة.

ومن العجيب أنّ هذا العالم الذي عُرف بصداقاته الواسعة مع علماء وشخصيات شيعية، واشتهر عنه اعتداله وميوله للتقارب مع المذاهب الأُخرىٰ، وهو يقتضي الاطّلاع ولو يسيراً على أُصولها وبعض آرائها، إلّا أنّه كان يظنّ أنّ الشيعة الإمامية ليس عندهم ردّ علىٰ تهمة تحريف القرآن!

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[١].

وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[٣].

من جانب آخر يعتبر القرآن الكريم هادياً ومنجياً لجميع البشر، ويمتلك القدرة علىٰ إرشاد البشرية من الظلمة إلىٰ نور الهداية، كما يعتبر شافياً للصدور، وبرهاناً إلهياً، وهذا ما تشير إليه الآيات التالية:

﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٤].

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ...﴾[٥].

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ...﴾[٦].

﴿الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ...﴾[٧].

---

١. الإسراء: ٨٨.

٢. هود: ١٣.

٣. البقرة: ٢٣.

٤. البقرة: ١ ـ ٢.

٥. الإسراء: ٩.

٦. البقرة: ١٨٥.

٧. إبراهيم: ١.

﴿قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾[١].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً﴾[٣].

ومع هذه الخصائص التي ذُكرت للقرآن، إذا ادّعىٰ شخص تحريف القرآن لزم إسقاط جميع خصائصه، وعندئذٍ لايمكن اعتباره هادياً منجياً، ولا نوراً مبيناً وشافياً للقلوب، ولا كونه برهاناً إلهياً ومعجزةً خالدةً لرسول الإسلام ﷺ، وفي النتيجة تتزلزل حجّية القرآن، وتبطل هدايته للبشرية.

أوهام بعض الأخباريّين

مع أنّ كبار علماء الإمامية قالوا بعدم تحريف القرآن، إلّا أنّ النزر النادر منهم توهّم سقوط أو إسقاط بعض آيات القرآن من قبل مخالفي أهل البيت عند جمعهم له، فحذفت الآيات التي صرّحت بإمامة علي عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام! فهذا القائل يعتقد بنقصان الآيات لا بزيادتها، أي يرى التحريف في النقصان لا في الزيادة، ويقول عندما

---

١. المائدة: ١٥.

٢. يونس: ٥٧.

٣. النساء: ١٧٤.

جمع القرآن بعد رحلة الرسول الأعظم ﷺ حُذفت عمداً الآيات ذات الصلة بأهل البيت، وذلك بهدف إبعاد الناس عن ولايتهم[١].

وجوابنا على هذه الأوهام أنّه إذا خدش في حجّية القرآن فستختلّ حجّية جميع الأُصول والفروع العقائدية، ومنها خلافة وولاية أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّا نستلهم حجّية قول الرسول ﷺ من القرآن، بمثل قوله تعالى: ﴿...وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا...﴾[٢] و﴿...أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ...﴾[٣].

---

١. القائل بهذه الفكرة المرفوضة لدىٰ الشيعة قاطبة هم: السيد نعمة الله الجزائري (١٠٥٠ ـ ١١١٢هـ) صاحب كتاب (منبع الحياة) و(الأنوار النعمانية)، والشيخ حسين بن محمّد تقي النوري (١٢٥٤ ـ ١٣٢٠هـ) صاحب كتاب (فصل الخطاب). ويذكر أنّه لم تدم مقولتهم هذه طويلاً، أمّا الشيخ النوري فلم يمضِ على فكرته سنة حتى كتب رسالة بالفارسية تراجع فيها عن رأيه في (فصل الخطاب) أو في الحقيقة صحّح مراده من التحريف، وأنّه لم يرد منه نقصان آيات من القرآن، بل أُموراً أُخرىٰ من قبيل التفسير والتأويل. وأمّا السيد الجزائري فإنّ رأيه في القرآن لم يكن الوحيد من الأفكار المرفوضة من وجهة نظر الشيعة، بل الكثير من أفكاره الفقهية وغير الفقهية كذلك.

وعلى العموم لم تجد فكرة التحريف التي تزعّمتها هاتان الشخصيّتان أتباعاً وأنصاراً، وماتت بعد ولادتها بفترة وجيزة جداً، وحالياً تعدُّ فكرةً مهجورةً، سواء على مستوى العلماء أو على مستوى العامة. والأوهام التي يظنُّ كونها أدلّة على التحريف ـ ويذكرها المؤلّف في طيّات الكتاب ـ هي إمّا مستقاة من كلمات هاتين الشخصيتين، أو عبارة عن ظنون يمكن أن تتبلور في الأذهان باعتبار ما ورد من روايات ظاهرة في التحريف سواء عن طريق الشيعة أو السنّة. للمزيد راجع: صيانة القرآن من التحريف: ١٠٩ ـ ١٢٠، وسلامة القرآن من التحريف: ٩٣ ـ ١٣٤.

٢. الحشر: ٧.

٣. النساء: ٥٩.

ولأجل ذلك نقبل كلام الرسول في أهل البيت عليهم السلام، مثل قوله صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّىٰ يردا عليَّ الحوض»[1].

ولأجل هذا القول نعتبر كلام الائمة عليهم السلام حجّة أيضاً، باعتبارهم أحد الثقلين اللذين وجب على الأمة الإسلامية التمسّك بهما لكي لاتبتلى بالضلالة.

إذن، القرآن أساس جميع المعارف الإسلامية، ونرجع إليه لإثبات كلٍّ من أُصول الدين وفروعه، ونعدّه الوثيقة المحكمة للمعارف الإسلامية.

إنّ عقيدة القائلين بتحريف القرآن ـ سواء من الشيعة أو السنّة ـ تهدم جميع المعارف الإسلامية؛ لأنّ هذه العقيدة بمثابة تحريك أساس البناء الرفيع للعقائد الإسلامية، ومثل هؤلاء مثل الذي يجلس على غصن الشجرة ليقطعها.

إنّ عصمة الأئمة إنّما ثبتت عن طريق أقوال الرسول؛ لأنّه يقول: «...إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا».

وكلام الرسول هذا حجّة على الجميع، وعلينا التمسّك بالقرآن والأئمة وإلّا وقعنا في الضلال، وقد ورد في بعض الروايات عرض الأحاديث على القرآن للكشف عن صدقها أو كذبها، وما خالف القرآن فاضربوا به عرض الحائط[2]. وقد ورد في بعضها الآخر ردّ علم الرواية

---

١. الإرشاد ١: ٢٣٣، الأمالي للطوسي: ١٦٢.

٢. انظر: عوالي اللئالي ١: ٦٨.

إلى الأئمة إذا لم يدرك الإنسان مضمونها[١]. وهذا كلّه يكشف عن كون القرآن أساساً لكلِّ شيء في الإسلام، فكيف يكون حجّة على القول بالتحريف؟! فإنّ ادّعاء النقص يعني الشكّ في الحجّية؛ لأنّ كلّ مورد يستشهد به كقرينة يحتمل حذف شيء منه، فلايمكن الاعتماد على ظواهر القرآن، وهذا المعنىٰ يساوي عدم حجّيته.

تحريف التوراة والإنجيل

لاشكّ في وقوع التحريف في نسختي التوراة والإنجيل، بواسطة كفّار اليهود والنصارىٰ، لأهدافهم غير المشروعة.

وقد تكون منشأ شائعة تحريف القرآن صدرت من بعض اليهود والنصارىٰ؛ لإسقاط القرآن عن حجّيته كما فعلوا بالتوراة والانجيل!

ردُّ كبار علماء الإمامية لمقولة تحريف القرآن

١ ـ الشيخ الصدوق رحمه الله

وهو من كبار علماء الإمامية، توفّي عام ٣٨١ من الهجرة، وبهذا التاريخ يتّضح قربه إلىٰ عصر الغيبة الصغرىٰ، ولعله أدرك جزء منها لأنها بدأت عام ٢٥٥ وامتدت حتّىٰ عام ٣٢٩، بينما ولد الشيخ الصدوق عام ٣٠٦، وهذا يعني إدراكه لجزء من ذلك العصر، وقربه من عصر الأئمة الأطهار عليهم السلام، ممّا يجعله ذا بصيرةٍ وخبرةٍ أكبر في معتقدات الطائفة.

---

١. الأمالي للطوسي: ٢٣٢.

قال في كتابه (الاعتقادات):

«اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيّه محمد ﷺ هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشر سورة. وعندنا: أنّ (الضحىٰ وألم نشرح) سورة واحدة، و(لإيلاف والم تر كيف) سورة واحدة. ومن نسب إلينا أنّا نقول: إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب...»[1].

وكلامه صريح وصارم في نفي قول هذه الطائفة بالتحريف، ويعتبر من ينسب هذا الأمر إليهم كاذباً.

٢ ـ الشيخ المفيد رحمه الله

وهو عالم جليل القدر، وفقيه ومتكلّم إمامي شهير، توفّي عام ٤١٣ من الهجرة، وكان مرجع الشيعة في عصره، كانت ترده استفتاءات واستفسارات كثيرة، منها (أجوبة المسائل السروية)[2] جاء فيها:

«فإن قال قائل: كيف يصحّ القول بأنّ الذي بين الدفّتين هو كلام الله تعالىٰ على الحقيقة، من غير زيادة فيه ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام أنّهم قرأوا: «كنتم خير أئمة أُخرجت للناس» و«وكذلك جعلناكم أئمةً وسطاً» وقرأوا: «يسألونك الأنفال» وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس.

---

١. الاعتقادات في دين الإمامية: ٥٩، اعتقادات الإمامية المطبوع ضمن شرح الباب الحادي عشر: ٩٣.

٢. سروية: اسم محلٍّ كان قد سئل فيه الشيخ.

قيل له:... إنّ الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد، لايقطع على الله تعالىٰ بصحّتها، فلذلك وقفنا فيها، ولم نعدل عمّا في المصحف الظاهر علىٰ ما أُمرنا به حسب مابيّناه، مع أنّه لاينكر أنّ تأتي القراءة علىٰ وجهين مُنزَلين، أحدهما: ما تضمّنه المصحف، والثاني: ما جاء به الخبر، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن علىٰ أوجه شتّىٰ»[١].

٣ ـ السيد المرتضىٰ

السيد المرتضى أو علم الهدىٰ هو أحد مفاخر الإمامية، توفّي عام ٤٣٦ من الهجرة، وقد برهن بقوّة علىٰ عدم تحريف القرآن، قال كما في مقدّمة تفسير (مجمع البيان):

«... إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار والوقائع العظام، والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت علىٰ نقله وحراسته، وبلغت إلىٰ حدٍّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوّة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتّىٰ عرفوا كلّ شيء اختلف فيه، من إعرابه وقراءته، وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد...»

وقال أيضاً: «إنّ العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرىٰ ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة؛

---

١. المسائل السروية ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ٧: ٨٢ ـ ٨٤.

ككتاب سيبويه والمزني، فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتّىٰ لو أنّ مُدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعُرف وميّز، وعُلم أنّه ملحق وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني. ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء...

وذكر أيضاً رضوان الله عليه: «أنّ القرآن كان علىٰ عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلّفاً علىٰ ما هو عليه الآن، واستدلّ علىٰ ذلك بأنّ القرآن كان يدرّس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتّىٰ عيّن علىٰ جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنّه كان يعرض على النبي ﷺ ويتلىٰ عليه، وأنّ جماعة من الصحابة مثل: عبدالله بن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهما، ختموا القرآن على النبي ﷺ عدّة ختمات. وكلّ ذلك يدلّ بأدنىٰ تأمّل علىٰ أنّه كان مجموعاً مرتّباً غير مبتور ولا مبثوث. وذكر أنّ من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لايعتدّ بخلافهم...»[1].

فهو يرفض بشدّة تحريف القرآن، ويعتبر المخالف لذلك غير معتنىً به، كما هو ملاحظ في كلامه.

٤ ـ الشيخ الطوسي رحمه الله

وهو من كبار علماء الإمامية، ومن نوادر ونوابغ عصره، توفّي عام ٤٦٠ من الهجرة، يقول في هذا المجال:

---

١. تفسير مجمع البيان (المقدّمة) ١: ٤٣.

«والمقصود من هذا الكتاب: علم معانيه وفنون أغراضه. وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لايليق به أيضاً؛ لأنّ الزيادة فيه مجمع علىٰ بطلانها، والنقصان منه، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضىٰ رحمه الله، وهو الظاهر في الروايات، غير أنّه رويت روايات كثيرة، من جهة الخاصّة والعامّة، بنقصان كثير من آي القرآن، ونُقل شيء منه من موضع إلىٰ موضع، طريقها الآحاد التي لاتوجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها، وترك التشاغل بها...»[1].

٥ ـ العلّامة الحلّي رحمه الله

وهو من كبار علماء وأعلام الإمامية، ومن نوابغ عصره، وفي بعض أجوبته عن استفسارات حول تحريف القرآن الكريم، يقول:

«الحقّ أنّه لا تبديل، ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنّه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالىٰ من أن يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنّه يوجب التطرّق إلىٰ معجزة الرسول صلى الله عليه وآله المنقولة بالتواتر»[2].

٦ ـ المحقّق الكركي رحمه الله

وهو المعروف بالمحقّق الثاني، أحد أعلام فقهاء الإمامية، توفّي

---

١. التبيان ١: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

٢. أجوبة المسائل المهنّائيّة: ١٢١.

عام ٩٤٠ من الهجرة، وكان قد ألّف رسالةً في نفي التحريف والنقصان، جاء فيها:

«إنّ ما دلّ من الروايات على النقيصة لابدّ من تأويلها أو طرحها، فإنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل من الكتاب والسنّة المتواترة والإجماع، ولم يمكن تأويله ولا حمله علىٰ بعض الوجوه، وجب طرحه»[1].

٧ ـ الحرّ العاملي رحمه الله

وهو الشيخ محمد بن الحسن المعروف بالحرّ العاملي، المتوفّىٰ عام ١١٠٤ من الهجرة، وهو من جملة العلماء الذين صرّحوا بعدم تحريف القرآن، إذ قال:

«إنّ من تتبّع الأخبار، وتفحّص التواريخ والآثار، علم علماً قطعيّاً بأنّ القرآن قد بلغ أعلىٰ درجات التواتر، وأنّ آلاف الصحابة كانوا يحفظونه ويتلونه، وأنّه كان علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مجموعاً مؤلّفاً»[2].

٨ ـ الشهيد القاضي نور الله التستري رحمه الله

توفّي القاضي التستري عام ١٠١٩ من الهجرة ودفن في الهند، وجاهد كثيراً لإحياء الإسلام ومذهب أهل البيت عليهم السلام، واستشهد في

---

١. انظر التحقيق في نفي التحريف: ١٦، والبيان: ٢٣٤.

٢. الفصول المهمة: ١٦٨ نقلاً عن التحقيق في نفي التحريف: ١٨.

هذا الطريق، له كتاب يدعىٰ (مصائب النواصب في الإمامة والكلام) وقد ورد فيه:

«ما نسب إلى الشيعة الإمامية من وقوع التغيير في القرآن ليس ممّا قال به جمهور الإمامية، إنّما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم»[١].

* * *

أقول: هذه نماذج قليلة من كلمات كبار الإمامية في نفي القول بالتحريف، وقد ورد ما يشابه هذه الكلمات عن عدد كبير منهم، من قبيل: السيد ابن طاوس، وابن ادريس، والسيد الرضي، والفاضل الجواد، والمحقّق الأردبيلي، والشيخ الطبرسي، والملّا فتح الله الكاشاني صاحب تفسير منهج الصادقين، والشيخ البهائي، والفيض الكاشاني، والعلّامة المجلسي، والسيد بحر العلوم، والشيخ جعفر المعروف بكاشف الغطاء... والكثير غيرهم[٢]. ولانطيل بذكر كلمات علمائنا في نفي التحريف فهي متّفقة على ذلك مطبقة عليه[٣].

---

١. آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ٢٥ ـ ٢٦.

٢. انظر التحقيق في نفي التحريف: ١٤ ـ ٢٢.

٣. المؤلّف كان دقيقاً في اختيار أبرز أعيان الشيعة وعلىٰ طول القرون الماضية، فقد اختار من كلّ عهد علماً، وسجّل كلماته في مجال التحريف، وهذا يكشف عن نقطةٍ مهمةٍ في هذا المجال، وهي أنّ الشيعة الإمامية علىٰ طول التاريخ كانت تعتقد بعدم تحريف القرآن.

نفي العلماء المعاصرين لمقولة تحريف القرآن

١ ـ العلّامة البلاغي رحمه الله

بحث العلّامة البلاغي مسألة عدم تحريف القرآن في مقدّمة تفسيره (آلاء الرحمن)[١] فراجعها.

٢ ـ العلّامة الطباطبائي

تعرّض العلّامة الطباطبائي إلىٰ قضية عدم التحريف بالتفصيل، في تفسير الآية الشريفة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٢] وأنكر القول بتحريف القرآن بشدّة.

٣ ـ الإمام الخميني

رفض الإمام الخميني فكرة تحريف القرآن بشدّة في بحوث أُصوله، ومن مقولاته: «البعض يقول بحذف آية من القرآن تدعىٰ آية الولاية، وهذا الكلام غير صحيح بتاتاً؛ لأنّها لو كانت لاستدلّ بها أمير المؤمنين عليه السلام ولو مرّة في عمره، ولقرأها أمام مخالفيه، مع أنّه لم ينقل هذا أبداً. لكن كان يستدلّ دائماً بالآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٣].

---

١. آلاء الرحمن ١: ٢٥ ـ ٢٩.

٢. الحجر: ٩.

٣. المائدة: ٥٥.

وكذلك كان عليه‌السلام يستدلّ بواقعة الغدير، ولم نجد شيئاً في كلمات المعصومين عليهم‌السلام استدلالاً بآية الولاية، ولا أنّه أشار إلىٰ أنّه توجد آية في القرآن قد حذفوها. وهذا يكشف عن عدم وجود آية تدعىٰ آية الولاية، وإلّا لأشار لها ولمّح لها في القرآن الائمة المعصومون عليهم‌السلام».

٤ ـ آية الله الخوئي

بحث آية الله الخوئي قضية عدم تحريف القرآن بالتفصيل في مقدّمة كتابه (البيان) ورفضها بشدة[١].

* * *

ويكفي هذا المقدار ممّا أوردناه من وجهات نظر علماء الشيعة الإمامية، من المتقدّمين والمتأخّرين، في قضية تحريف القرآن، وبالإمكان مراجعة كتبهم لمزيدٍ من معرفة آرائهم وهي متوفّرة، لا مفقودة ولا معدومة ولا محرَّفة!

إنصاف أحد علماء السنّة

ينقل آية الله السيد شرف الدين العاملي رحمه‌الله عن أحد علماء السنّة (وهو الإمام الهندي كما يدعوه) إنصافه الشيعة الإمامية في كتابه (إظهار الحقّ) ويكتب:

---

١. البيان: ٢١٣ ـ ٢٧٨.

«القرآن المجيد عند جمهور علماء الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة محفوظ عن التغيير والتبديل. ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه (أي الفئة الأخبارية) فقوله مردود غير مقبول عندهم».

ثم يستشهد الإمام الهندي بكلمات أعلام الطائفة، أمثال: الصدوق والشريف المرتضى والطبرسي والحرّ العاملي وغيرهم من المشاهير. ويعقّبها بقوله: «فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإماميّة الاثني عشرية أنّ القرآن الذي أنزله الله علىٰ نبيّه هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك. وأنّه كان مجموعاً مؤلّفاً في عهده ﷺ، وحفظه ونقله أُلوف من الصحابة. ويظهر القرآن ويشتهر بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر عجّل الله تعالى فرجه».

قال: «والشرذمة القليلة التي قالت بوقوع التغيير فقولهم مردود عندهم، ولا اعتداد بهم فيما بينهم».

ثم يضيف: «ومنهم شيخ الطائفة والفيض الكاشاني والحرّ العاملي والمجلسي، فإنّهم أنكروا القول بالتحريف، ومع ذلك أوردوا الأحاديث الظاهرة [منها] في التحريف في كتبهم مثل (التهذيب) و(الوافي) و(الوسائل) و(البحار) و...»[1].

ونحن نشكر الإمام الهندي لأجل رعايته للإنصاف، ونقدّر توضيحه حقيقة رأي الشيعة الإمامية، وبيانه لأصل الموضوع كما هو الواقع لا كما ينسب إليهم، وإذا كانت هناك أقوال للنزر من الشيعة

١. إظهار الحقّ ٢: ٢٠٦ ـ ٢٠٩ نقلاً عن الفصول المهمة: ٣٤٢ ـ ٣٤٥.

فإنّها آراء شخصية، لاتعبّر عن وجهة نظر المذهب.

فهو يكشف عن حقيقة كون رأي الإمامية هو عين رأي أهل السنّة تجاه مسألة تحريف القرآن، لايختلفون معهم في الموقف منها، وكما أنّ هنالك من زعم بوقوع التحريف من أهل السنّة، كذلك ثمة من ادّعىٰ ذلك من الشيعة الإمامية، وهم لايشكّلون إلّا نزراً ضئيلاً جداً من مجموع المسلمين، لذلك فلايؤخذ برأيهم، بل عدّ ذلك رأيهم الشخصي فحسب.

على أنّ نسبته ذلك إلى الأخباريين غير دقيقة، فإنّ عدداً من العلماء الذين ذكرهم؛ كالحرّ العاملي والفيض، يُنسبون إلى الأخبارية.

هذا مضافاً إلىٰ أنّ مجرّد نقل الروايات التي تبدو منها التحريف لايصلح دليلاً على القول به، وسنوضّح هذا الموضوع في الفصل التالي.



نظرة إلى روايات التحريف

نظرة إلى روايات التحريف

تقدّم أنّ بعض علماء أهل السنّة أنصفوا الشيعة ونفوا عنهم القول بالتحريف، لكن البعض الآخر اتّهمهم بالقول بالتحريف عمداً أو سهواً، ومن أدلّتهم على هذه التهمة ما ورد من روايات في بعض كتب الإمامية، وحسبوا أنّ النقل بحدّ ذاته برهان على القول بالتحريف! مع أنّا نقلنا كلمات عدد من كبار الشيعة الإمامية المعروفين نفوا فيها فكرة التحريف، لكن ما يهمّنا هنا هو تبرير ظاهرة نقل الروايات التي يفهم منها تحريف القرآن.

شروط قبول الرواية

ينبغي القول هنا بأنّ موسوعات الأحاديث ومصادرها تختلف اختلافاً أساسياً عن الكتب المؤلّفة في مجال الاعتقاد وأُصول الدين، ففي موسوعات الأحاديث يكتفىٰ بالإتيان بالرواية مهما كانت، فقد

تكون صحيحة أو حسنة، وقد تكون موثّقة أو ضعيفة، والمؤلّف يسعىٰ لجمع الروايات فحسب، دون النظر إلىٰ جانب قبول أو رفض الرواية، والجمع نفسه لايدلّ على التأييد أو الرفض، إذ إنّ للإيمان بصحّة الرواية شروطاً نوردها كما يلي:

الأول: أن يكون سند الرواية صحيحاً، إذ لايمكن الوثوق بمضمون رواية سندها مخدوش.

الثاني: أن تكون دلالتها على المعنىٰ المراد تامّة كاملة، إذ لايمكن القول بقبول رواية في موضوع رغم عدم استيفاء دلالتها على المراد منها.

الثالث: أن لايكون لها معارض، فإذا كان لها معارض فلايمكن الاعتماد عليها مع وجود معارضها ولو تمّت سنداً ودلالة. ولذا لايمكن القطع بأنّ من ينقل روايةً في كتابه، فهو بالضرورة يعتقد بها.

الرابع: أن يكون مضمون الرواية يتعلّق بما لايكتفىٰ به بخبر الواحد.

وعليه، فإذا حظيت الرواية بالشروط الأربعة أمكن القول بإيمان الناقل بها، واعتقاده بمضمونها، وإلّا فلايمكن إحراز إيمانه بها.

وفي المقام: إذا وردت رواية في تحريف القرآن في أحد كتب علماء الشيعة الإمامية، فلايمكن القول بكونها تعكس رأي ناقلها، بل ينبغي الإجابة على الأسئلة التالية أولاً لأجل تحديد رأي الناقل فيها:

(١) هل سندها صحيح أم لا؟

(٢) هل دلالتها على التحريف تامة وكاملة أم لا؟

(٣) هل لها معارض أم لا؟ والكثير من الروايات التي تقول بأنّ القرآن لم يحرّف أبداً.

(٤) هل القضية المطروحة في الرواية من القضايا التي يمكن إثباتها بخبر الواحد أم لا؟ فتحريف القرآن قضية في غاية الأهمية، ولايمكن إثباته بخبر الواحد، بل ينبغي توافر دلائل وقرائن متينة لإثباته.

إنّ الذين يدّعون بحذف آيةٍ تدعىٰ (آية الولاية) لايدّعون أمراً هيّناً، بل هو أمر كبير لايمكن إثباته بخبر الواحد. بل إنّ القول بزيادة القرآن ونقصه من المسائل الأُصولية والاعتقادية، لذا ينبغي إثباتها ببراهين محكمة.

فمثل هذه الروايات مثل الروايات الموجودة في مصادر الشيعة الإمامية التي يظهر منها تجسيم الله سبحانه، وهذا يكشف عن كون مجرّد النقل لايكشف عن الاعتقاد والإيمان بالمضمون.

من جانب آخر فإنّ بعض الذين نقلوا روايات التحريف في كتبهم ولم يبدوا رأياً فيها، قد ردّوها في كتبهم الأُخرىٰ، وأعربوا صراحةً عن إيمانهم بعدم تحريف القرآن فيها، مثل الشيخ الصدوق رحمه الله حيث يعتبر الذي ينسب إلى الشيعة الإمامية القول بتحريف القرآن كاذباً[1].

وهكذا فعل الشيخ الطوسي والفيض الكاشاني في (التبيان) و(الوافي) فإنّهما أيّدا القول بعدم تحريف القرآن، وكذّبوا القائل به بشدّة، رغم ذلك نقلوا روايات تدلّ بظاهرها على التحريف.

---

١. الاعتقادات في مذهب الإمامية: ٥٩، اعتقادات الإماميّة المطبوع في شرح الباب الحادي عشر: ٩٣.

طوائف المحدّثين

يمكن تقسيم المحدّثين ومدوّني الموسوعات الحديثية إلىٰ ثلاث طوائف:

الأُولىٰ: مجموعة العلماء الذين أوردوا في كتبهم الأحاديث الدالّة بظاهرها على التحريف، لكنّهم لضعف السند أو لأسباب أُخرىٰ أنكروها، من قبيل: الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والشيخ الحرّ العاملي والمجلسي والفيض الكاشاني، فرغم أنّهم أوردوا روايات التحريف في كتبهم الحديثية، إلّا أنّهم بيّنوا آراءهم في نفيه في مواطن أُخرىٰ.

الثانية: وهم الذين أوردوا روايات التحريف، لكنّهم لم يبدوا رأيهم في التحريف إثباتاً أو نفياً، من قبيل الشيخ الكليني في (الكافي)، ولايمكن عدّ هؤلاء من المؤيّدين لفكرة تحريف القرآن؛ وذلك لأنّ مجرّد ذكر الحديث في موسوعةٍ لايكشف عن رأي صاحبها أو عقيدته، فإنّ من الواضح للجميع أنّ ذكر الروايات الفقهية في موسوعةٍ ما لايكشف بالضرورة عن إفتاء الذي ينقلها بها.

الثالثة: وهم الذين نقلوا روايات التحريف اعتقاداً منهم بصحّتها، من قبيل الشيخ النوري صاحب (فصل الخطاب) وسرعان ما صحّح نظرته، وتراجع عمّا كان يعتقد بصحّته.

سوء فهم عناوين بعض أبواب الكافي

من مناشئ اتّهام الشيعة الإمامية بالقول بتحريف القرآن هو

الانطباع الخاطئ للبعض حول عنوان ورد في (الكافي) وهو: باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمة عليهم السلام وأنّهم يعلمون علمه كلّه[١].

والذي يبدو من هذا العنوان أنّ الائمة عليهم السلام وحدهم الذين جمعوا القرآن كلّه، مع أنّا إذا دقّقنا في روايات الباب لم نجد فيها ما يدلّ علىٰ هذا المطلب، فالمقصود بها: جمع علم القرآن مع نصّه، واختصاصهم بعلمه وجمعه كما نزل؛ لأنّهم عدل القرآن، وواضح أنّ بين المفهومين فرقاً شاسعاً.

فقد ورد في رواية: «ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء»[٢].

وفي أُخرىٰ: «إنّ من علم ما أُوتينا: تفسير القرآن وأحكامه»[٣].

وفي أُخرىٰ: «إنّي لأعلم كتاب الله من أوّله إلىٰ آخره، كأنّه في كفّي»[٤].

وفي أُخرىٰ كذلك: «وعندنا والله علم الكتاب كلّه»[٥].

فهذه الروايات تكشف عن عدم وجود ما يدلّ علىٰ تحريف القرآن والنقص في آياته، وإن كان يبدو ذلك لبعضهم من ظاهر عنوان الباب.

كما وردت في هذا الكتاب روايات يوهم ظاهرها التحريف[٦]، لكنّ

---

١. الكافي ١: ٢٢٨.

٢. المصدر السابق.

٣. المصدر نفسه: ٢٢٩.

٤. المصدر نفسه.

٥. المصدر السابق نفسه.

٦. المصدر السابق ١: ١٢٣ فما بعدها.

أكثرها تشتمل على التفسير أوالتأويل لبعض الآيات، أو كونها بياناً لشأن النزول، ممّا جعل البعض يظنّ أنّ العبارات الواردة فيها كانت آيات قرآنية أو جزء آيات حذفت، وسنشير إلى بعضها.

* * *

اتّضح ممّا سبق رأي الشيعة الإمامية في قضية التحريف، وأنّ النقل لايدلّ علىٰ رأي الناقل، وإلّا لورد الإشكال علىٰ علماء السنّة ومحدّثيهم كذلك، فإنّ الكثير منهم من قبيل: البخاري والترمذي والدارقطني وأحمد ومسلم... نقلوا روايات التحريف في موسوعاتهم الحديثية، وسنتعرّض لبعضها لاحقاً[1].

فهل نقول بسببها باعتقاد أهل السنّة بتحريف القرآن، إنّهم كالشيعة يصرّحون بنفيه ذلك!

١. في الفصل اللاحق من هذا الكتاب، حيث أوردنا أبرز الروايات على هذا الصعيد.

الفصل الخامس

التحريف من وجهة نظر أهل السنّة

التحريف من وجهة نظر أهل السنّة

تقدّم القول بأنّ «التحريف» من صنف النقصان قد نسب إلىٰ كثيرين من صحابة الرسول ﷺ، منهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفّان، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالرحمان بن عوف، وأُبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وحُذيفة اليماني، وجابر بن عبدالله الأنصاري، وعائشة بنت أبي بكر وغيرهم. كما نسب إلىٰ مشاهير التابعين، مثل: عكرمة، والضحّاك، وسعيد بن المسيّب.

والأحاديث التي أشارت إلىٰ تحريف القرآن ونقصه جاءت في المصادر الأكثر اعتباراً لدىٰ أهل السنّة، من قبيل: (الموطّأ) و(صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) و(سنن الترمذي) و(سنن النسائي) و(سنن ابن ماجة) و(مسند أحمد) و(مستدرك الحاكم) و(سنن البيهقي) و(كنز العمال) و(تفسير الطبري) و(تفسير القرطبي) و(تفسير ابن كثير)

و(الكشّاف) وغيرها من المصادر.

وقد انقسم علماء السنّة تجاه هذه الروايات إلىٰ طوائف ثلاث:

الأولى: اكتفت بنقل روايات التحريف دون أن تبدي رأياً فيها، وعليه لايمكن القول بأنّهم يخطّئونها أو يصحّحونها، أو أنّهم يعتقدون بالتحريف أصلاً.

والثانية: اعتقدت ـ وفقاً لما ورد في هذه الروايات ـ بتحريف القرآن، وصرَّحت به إذ اعتبرت هذه الروايات صحيحة. وهذا الرأي ينسب إلى الحشوية، وهم أصحاب أبي الحسن البصري، الذين يعدّون ظواهر القرآن حجّة حتّى لو خالفت العقل صراحةً.

والثالثة: أوردت الروايات في كتبها، وصرَّحت بصحّة ما ورد فيها، وعدّتها معتبرة، وقطعت بصدورها عن الرسول ﷺ أو الصحابة. ذهب إلىٰ هذا الرأي مالك بن أنس في (الموطّأ)، وأحمد بن حنبل في مسنده، والبخاري في صحيحه، ومسلم في صحيحه، والترمذي والنسائي وابن ماجة في سننهم، والحاكم النيسابوري في مستدركه، والطبري في تفسيره، وغيرهم.

وعليه، ينبغي عدّ أصحاب هذه الطائفة من القائلين بالتحريف فيما يبدو، وإلّا ينبغي لهم تأويل الروايات المذكورة أو توجيهها[1].

---

١. هذا بناءً على عقيدة أهل السنّة في هذه المصادر، فإنّهم يعتبرونها صحاحاً، ويصحّحون كلّ ما ورد فيها، فالإتيان بمثل هذه الروايات في هذه المصادر: إمّا يعدُّ انعكاساً لرأيهم، وإمّا عليهم تأويلها لإثبات مخالفتهم إيّاها.

الروايات التي دلّت علىٰ حذف سور أو آيات من القرآن

من الروايات التي دلّت علىٰ نقصان القرآن في مصادر الجمهور:

١ ـ عن عبدالله بن عبّاس: «أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب فقال: إنّ الله بعث محمداً صلى الله عليه وآله بالحقّ، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فقرأناها ووعيناها، ورجم رسول الله صلى الله عليه وآله ورجمنا من بعده، وأنّي خشيت إن طال بالناس الزمان أن يقول قائل: ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضةٍ أنزلها الله تعالىٰ، فالرجم حقّ علىٰ من زنىٰ من الرجال والنساء إذا كان محصناً، إذا قامت البيّنة أو كان حمل أو اعتراف. وأيم الله، لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله عزّ وجلّ، لكتبتها».

نقل هذا الحديث باختلاف طفيف في بعض الألفاظ في مسند أحمد بن حنبل، وصحيح مسلم والبخاري، وسنن الترمذي، وموطّأ مالك، وسنن ابن ماجة، وسنن الدارمي[1].

وفي شرح النووي علىٰ صحيح مسلم قال: «المراد من آية الرجم هو: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة»[2].

---

١. سنن أبي داود ٢: ٣٤٣، كتاب الحدود، باب: الرجم، سنن الترمذي ٢: ٤٤٢، كتاب الحدود، باب: ما جاء في تحقيق الرجم، الموطّأ ٢: ٨٢٤، كتاب الحدود، باب: ما جاء في الرجم، سنن الدارمي ٢: ١٧٩، كتاب الحدود، باب في حدّ المحصنين بالزنا، صحيح البخاري ٨: ٢٦، كتاب الحدود، باب: رجم الحبلىٰ من الزنا إذا أحصنت، سنن ابن ماجة ٢: ٨٥٣ ح٢٥٥٣، كتاب الحدود، باب: الرجم، سنن البيهقي ٨: ٢١١، سنن النسائي ٤: ٢٧٣ و٢٧٥.

٢. صحيح مسلم بشرح النووي ١١: ١٩١، كتاب الحدود، باب: حدّ الزنا.

٢ ـ ما أخرجه البخاري عن عمر بن الخطاب قوله: «إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لاترغبوا عن آبائكم، فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو أنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم»[1]. وتُعرف هذه الآية بآية الرغبة.

٣ ـ ما جاء في تفسير الدر المنثور في ذيل الآية: ﴿لم يكن الذين كفروا...﴾[2] من سورة البيّنة، وعزاه إلى أحمد والترمذي والحاكم عن أُبيّ بن كعب قال: إنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ...﴾ فقرأ فيها: ولو أنّ ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه لسأل ثانياً، ولو سأل ثانياً فأعطيه لسأل ثالثاً، ولايملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب، وإنّ ذات الدين عند الله الحنيفيّة غير المشركة ولا اليهوديّة ولا النصرانيّة، ومن يفعل ذلك فلن يكفر»[3].

وفي رواية أحمد عن أُبيّ بن كعب: «قال لي رسول الله ﷺ: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك، فقرأ عليّ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفاً مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ * وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا

---

١. صحيح البخاري ٨: ٢٦، كتاب الحدود، باب: رجم الحبلىٰ.

٢. الآية: ١.

٣. مسند أحمد ٥: ١٣١، المستدرك على الصحيحين ٢: ٢٢٤، كتاب التفسير، الدرّ المنثور ٦: ٣٧٨.

﴿مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ إنّ الدين عند الله الحنيفيّة غير المشركة ولا اليهوديّة ولا النصرانيّة، ومن يفعل خيراً فلن يكفره. قال شعبة: ثم قرأ آيات بعدها، ثم قرأ: ولو أنّ لابن آدم واديين من مال لسأل وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب. قال: ثم ختمها بما بقي منها»[١].

وفي الحديثين اللذين رواهما عن أُبيّ بن كعب كبار علماء أهل السنّة؛ كالإمام أحمد بن حنبل، والحاكم الذي صرّح بصحة الحديث الأول، أُضيف علىٰ سورة البيّنة آيات! وعلىٰ فرض صحّة هذه الروايات فهذا يعني أنّ هنالك آيات قد حُذفت من هذه السورة، وبالتالي ينبغي القول بتحريف القرآن بالإنقاص منه!

علىٰ أنّه يوجد اختلاف في ألفاظ الروايتين، وظاهر كلام أُبيّ في أنّ الرسول ﷺ كان يقرأ هذه الكلمات ضمن آيات سورة البيّنة.

علىٰ أنّ عبارة: «لو أنّ لابن آدم واديين من مال لسأل وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب» نقلت كآية من القرآن في روايات أخرىٰ:

ألف: ففي منتخب كنز العمال المطبوع في حاشية (مسند أحمد) نقل عن ابن عباس ما يلي:

«كنت عند عمر، فقرأت: لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى الثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب، فقال عمر: ما هذا؟ قلت: هكذا أقرأنيها أُبيّ، وجاء إلىٰ أُبيّ وسأله عمّا

---

١. مسند أحمد ٥: ١٣٢، وعنه في الدرّ المنثور ٦: ٣٧٨، تفسير سورة البيّنة.

قال ابن عباس، فقال: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ»[١].

وقد نقل هذا الحديث مع اختلاف بسيط في تفسير الدرّ المنثور عن ابن عباس، وزاد في ذيله: «قال: أثبتها في المصحف؟ قال: نعم»[٢].

ب: في رواية أخرىٰ نقلها السيوطي عن ابن عباس أنّه سأل عمر قائلاً:

«يا أمير المؤمنين، إنّ أُبيّاً يزعم أنّك تركت من آيات الله آيةً لم تكتبها، قال: والله لأسألنّ أُبيّاً، فإن أنكر لتكذبنّ. فلمّا صلّىٰ صلاة الغداة غدا علىٰ أُبيّ، فأذن له وطرح له وسادة، وقال: يزعم هذا إنّك تزعم أنّي تركت آيةً من كتاب الله لم أكتبها، فقال: إنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: لو أنّ لابن آدم واديين من مال لابتغىٰ إليهما وادياً ثالثاً، ولايملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب. فقال عمر: أفأكتبها؟ قال: لا أنهاك، قال: فكأنّ أُبيّاً شكّ، أقول من رسول الله ﷺ أو قرآن منزل»[٣].

٤ ـ سورة الأحزاب المباركة، والتي تضمُّ ٧٣ آية، إلّا أنّ هناك روايات وردت عن أهل السنّة حكت كونها أكثر ممّا هي عليه الآن في القرآن!

فقد نقل السيوطي عن عروة بن الزبير عن عائشة قولها: «كانت

---

١. كنز العمال المطبوع بهامش مسند أحمد ٢: ٤٣.

٢. الدر المنثور ٦: ٣٧٨.

٣. المصدر السابق.

سورة الأحزاب تُقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية، فلمّا كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّا ما هو الآن»[١].

كما نقل السيوطي بطرق مختلفة عن أُبيّ بن كعب قوله: «كانت توازي سورة البقرة»[٢].

كما نقل أيضاً:

«روىٰ أحمد بن حنبل بإسناده عن زرّ بن حبيش عن أُبيّ بن كعب، قال: كم تقرأون سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية. قال: قطّ! لقد رأيتها وأنّها لتعادل سوة البقرة، وفيها آية الرجم. قال زرّ: قلت: وما آية الرجم؟ قال: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم»[٣].

كما نقل الحاكم في مستدركه عن أُبيّ بن كعب: قال: «كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة، وكان فيها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»[٤].

٥ ـ ما ورد عن طريق أهل السنّة من الأخبار التي تدلّ على نقصان سورة التوبة، نقرأ بعضها:

ألف: نقل الحاكم والسيوطي عن حذيفة بن اليمان قوله:

---

١. الدر المنثور ٥: ١٨٠، الإتقان في علوم القرآن ٣: ٨٢، (النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه).

٢. الدرّ المنثور ٥: ١٧٩.

٣. الإتقان في علوم القرآن ٣: ٨٢ (النوع السابع والأربعون)، وانظر مسند أحمد ٥: ١٣٢.

٤. المستدرك على الصحيحين ٢: ٤١٥، كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب.

«ولاتقرأون منها ممّا كنا نقرأ إلّا ربعها»[١].

ب: وينقلان عن حذيفة أيضاً فيها: «ما تقرأون ثلثها»[٢].

ج: وينقل السيوطي عن مالك بن أنس قوله: «إنّ أولها لمّا سقط سقط معه البسملة، فقد ثبت أنّها كانت تعدل البقرة لطولها»[٣].

٦ ـ ما أخرجه جلال الدين السيوطي عن الثوري قولُه: «بلغنا أنّ ناساً من أصحاب النبي ﷺ كانوا يقرأون القرآن، أُصيبوا يوم مسيلمة، فذهبت حروف من القرآن!»[٤].

٧ ـ ما عزاه السيوطي: إلى الطبراني عن عمر بن الخطاب أنّه قال: «القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف».

ثم يقول السيوطي: «رجاله ثقات إلّا شيخ الطبراني..»[٥].

فما يفهم من هذه الرواية أنّ القرآن يشتمل علىٰ مليون وسبعة وعشرين ألف حرف، مع أنّ الذي في متناول أيدينا حالياً يحتوي علىٰ ثلث العدد المزبور، ممّا يعني حذف ثلثيه!

٨ ـ ما جاء في منتخب كنز العمال: «روى ابن أبي داود وابن

---

١. المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٣١، كتاب التفسير، سورة التوبة، الدرّ المنثور ٣: ٢٠٨.

٢. المصدران السابقان.

٣. الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٢٦ (النوع التاسع عشر في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه).

٤. الدرّ المنثور ٥: ١٧٩، تفسير سورة الأحزاب.

٥. الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٤٢ (النوع التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه).

الأنباري عن ابن شهاب قال: بلغنا أنّه كان أُنزل قرآن كثير، فقُتل علماؤه يوم اليمامة الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم ولم يُكتب»[١].

٩ ـ ما أخرجه ابن ماجة بسنده عن عائشة قولها: «... نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفةٍ تحت سريري، فلمّا مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها»[٢].

كما أخرج الدارمي والنووي عنها قولها: «كان فيما أُنزل من القرآن عشر رضعاتٍ معلومات يحرِّمن، ثم نسخن بخمسٍ معلومات، فتوفّي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يقرأ من القرآن»[٣].

ولازم هذا أنّ الناسخ والمنسوخ كلاهما حذفا من القرآن؛ لأنّه لا وجود لهما فيه الآن، فلانجد (عشر رضعات) ولا (خمس رضعات) أيضاً. علىٰ أنّه يقال فيهما: إنّهما منسوخا التلاوة، أي: رفعتا من القرآن بأمر من الله، وسنتطرق لاحقاً لموضوع نسخ التلاوة.

١٠ ـ ما ورد عن طرق كثيرة: أنّ سورتين تدعيان: (الخلع) و(الحفد) كانتا في مصحف ابن عباس وأُبيّ بن كعب، وقد حذفتا من القرآن الذي في متناول أيدينا حالياً[٤].

ينقل السيوطي السورتين كالتالي: «اللّهم إنّا نستعينك ونستغفرك،

---

١. منتخب كنز العمال المطبوع في حاشية مسند أحمد ٢: ٥٠.
٢. سنن ابن ماجة ١: ٦٢٥ ح ١٩٤٤، كتاب النكاح، باب: رضاع الكبير.
٣. سنن الدارمي ٢: ١٥٧، كتاب الرضاع، صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٩، كتاب الرضاع.
٤. راجع الدرّ المنثور ٦: ٤٢٠ ـ ٤٢١، وانظر البيان في تفسير القرآن: ٢٢٣.

ونثني عليك ولانكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللّهم إيّاك نعبد ولك نصلّي ونسجد، وإليك نسعىٰ ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشىٰ نقمتك، إنّ عذابك بالكافرين ملحق»[1].

وعلىٰ فرض صحّة هذا الأمر، يبدو أنّ هذا كان دعاءً يقرأه الرسول ﷺ في قنوته، ما جعل البعض يظنّ كونه من القرآن.

١١ ـ ما يروي مسوّر بن مخرمة عن عمر بن عبدالرحمان بن عوف قوله: ألم تجد فيما أُنزل علينا: «إن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرةٍ» فإنّا لانجدها؟! قال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن[2].

١٢ ـ ما أخرجه السيوطي قال: روىٰ أبو حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال: بعث أبو موسى الأشعري إلىٰ قرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل، قد قرأوا القرآن فقال... وإنّا كنّا نقرأ سورةً كنّا نشبّهها في الطول والشدّة ببراءة فأنسيتها، غير أنّي قد حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغىٰ وادياً ثالثاً، ولايملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، وكنّا نقرأ سورةً كنّا نشبّهها بإحدى المسبّحات فأنسيتها، غير أنّي حفظت منها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَاتَفْعَلُونَ، فتُكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة»[3].

---

١. الإتقان في علوم القرآن ١: ٦٥ (النوع التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه).

٢. المصدر السابق ٢: ٢٥ (النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه).

٣. الدرّ المنثور ٦: ٤٢١، وانظر البيان في تفسير القرآن: ٢٢٢.

والخلاصة ...

أنّ ما تقدّم إنّما هو نماذج ممّا ورد في مصادر أهل السنّة في تحريف القرآن، ونخرج منها بالنتائج التالية:

أولاً: أنّ آية الرجم قد حُذفت من القرآن!

ثانياً: وحذفت آية الرغبة أيضاً!

ثالثاً: كما حذفت آية من سورة البيّنة!

رابعاً: أنّه أُسقطت ١٢٧ آية من سورة الأحزاب، علىٰ ما حكت بعض الروايات من أنّ هذه السورة كانت تعادل البقرة في عدد الآيات، ولم يبق منها حالياً إلّا ٧٥ آية!

خامساً: لم يقرأ من سورة التوبة إلّا ثلثها أو ربعها، وفي بعض الروايات كانت سورة التوبة تعادل البقرة حجماً!

سادساً: كان للقرآن مليون وسبعة وعشرون ألف حرف، وأنّه لم يبق منه الآن إلّا الثلث!

سابعاً: أنّه أُسقطت من القرآن سورتان باسم: (الخلع) و(الحفد)!

ثامناً: أنّه كانت تُقرأ سورة بحجم التوبة وبشدّتها، وقد نُسيت حالياً تماماً!

تاسعاً: وكانت سورة تشبه سور المسبّحات (يسبّح لله) تقرأ آنذاك، ونُسيت حالياً ولم يبق منها إلّا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَاتَفْعَلُونَ﴾ !!

عاشراً: كانت توجد آية في القرآن تدعىٰ آية الجهاد (جاهدوا كما

تجاهدون أول مرة) وقد أُسقطت من القرآن فيما أُسقط منه!

حادي عشر: كانت آية (عشر رضعات معلومات) ونُسخت بـ(خمس معلومات) وكانت تُقرأ علىٰ عهد الرسول ﷺ، لكن حذفتا بعد وفاته[1]!!

والسؤال المطروح هنا هو: ما موقف أهل السنّة من هذه الروايات؟

وهل تنحصر التهمة بالشيعة الإمامية فقط بالتحريف دون غيرهم، مع كلّ هذه الروايات والأخبار التي تثبت التحريف في القرآن، بل وصرّح البعض بصحّتها وقطعية صدورها؟!

شخصيات قالت بالتحريف

حسب مصادر أهل السنّة هناك كثير من الصحابة والشخصيات الكبيرة قالوا بالتحريف، نذكر بعضها:

١ ـ الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.

٢ ـ زوجة الرسول عائشة.

٣ ـ عبدالرحمان بن عوف.

٤ ـ أُبيّ بن كعب.

٥ ـ أبو موسى الأشعري.

٦ ـ مالك بن أنس[2].

ومن جانب آخر فإنّ شخصيات علمائية مهمّة في الفقه والحديث من

---

١. للمزيد، راجع الإتقان في علوم القرآن ٣: ٦٦ ـ ٨٥، والبيان في تفسير القرآن: ٢٠٢ ـ ٢٠٧.

٢. مضىٰ ذكر بعض الروايات التي تبنّاها أو نقلها هؤلاء الصحابة.

غير الإمامية، مثل: أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة والحاكم والطبري... نقلوا روايات التحريف التي سبق الإتيان بنماذج منها، وقد يلزم ما ورد عنهم من كلمات هنا هو القول بالتحريف؛ لأنّهم يذكرون أنّهم لم يأتوا إلّا بالروايات الصحيحة في كتبهم.

وهناك طائفة من طوائف أهل السنّة تُدعىٰ (الحشوية) تـتّبع آراء وأفكار أبي الحسن البصري، وتقول بحجّية ظواهر الكتاب والروايات حتّىٰ لو خالفت العقل، لهذا قالت بتجسيم الله تعالىٰ، وقالت بتحريف القرآن كذلك[١]، كما نُسب القول بالتحريف إلىٰ بعض المـتكلّمين فـي (إعجاز القرآن)[٢].

تبرير الروايات من قبل علماء السنّة

نرىٰ كبار علماء ومحدّثي السنّة نقلوا روايات التحريف في كتبهم، من قبيل: مالك بن أنس وأحمد بن حنبل ومسلم والبخاري والنسائي، وصرّحوا بصحّة كلّ ما يرووه من رواية وحديث في كتبهم ويقطعون بصدورها، هذا من جانب، ومن جانب آخر نفوا القـول بـالتحريف، وقاموا بتأويل هذه الروايات وتبريرها، فقالوا بـنسخ تـلاوة الآيـات المزبورة، ولأجل اتّضاح هذا الأمر يحسن بنا التعرّض لمسألة نسخ التلاوة هذا.

---

١. راجع مجمع البيان ١: ٤٣، مقدمة التفسير، الفن الخامس.

٢. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: ٤١ ـ ٤٢.

أقسام النسخ

الأول: أن ينسخ حكم الآية، لكن تبقىٰ تلاوتها صحيحة وجارية.

الثاني: عكس القسم الأول، أي: تنسخ التلاوة ويبقىٰ الحكم سارياً، وذلك من قبيل آية الرجم التي قيل بنسخ تلاوتها رغم بقاء حكمها.

الثالث: أن ينسخ الحكم والتلاوة معاً، وذلك من قبيل: (الشيخ والشيخة). فقد نقل قول الرسول ﷺ بنسخ هذه الآية حكماً وتلاوة.

يقول ابن حزم في القسم الثاني: «فأمّا قول من لم يرَ الرجم أصلاً فقول مرغوب عنه؛ لأنّه خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ، وقد كان نزل به قرآن، ولكنّه نسخ لفظه وبقي حكمه»[١].

ويورد جلال الدين السيوطي أمثلة كثيرة في هذا المجال، ويذكر ما ورد عن عائشة وأُبيّ بن كعب وسورة الخلع والحفد، ويعتبر هذه الأمثلة كلّها ممّا نُسخت تلاوته لكن بقي حكمه[٢].

ويعد صاحب «المحلّىٰ» ما ورد عن أُبيّ بن كعب في سورة الأحزاب، وأنّها كانت بحجم البقرة، من قبيل هذا النوع من النسخ[٣].

وبالنسبة إلى القسم الثالث الذي مثِّل له بما ورد عن عائشة: «كان فيما أُنزل: عشر رضعات معلومات، فنُسخت بخمس معلومات...» يقول صاحب (الإتقان): «وقال مكّي: هذا المثال فيه المنسوخ غير

---

١. المحلّىٰ بالآثار ١١: ٢٣٤، حدّ الحرّ والحرّة المحصنين.
٢. الإتقان في علوم القرآن ٣: ٦٨ ـ ٧٢ (النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه).
٣. المحلّىٰ بالآثار ١١: ٢٣٥، حدّ الحرّ والحرّة المحصنين.

متلوٍّ، والناسخ أيضاً غير متلوٍّ، ولا أعلم له نظيراً»[١].

وبالنسبة إلىٰ (عشر رضعات) فقد نُسخت تلاوةً وحكماً، أمّا بالنسبة إلىٰ (خمس رضعات) فقد نُسخت تلاوةً ولفظاً لا حكماً، ولازال أهل السنّة يعتقدون بالخمس رضعات.

لا نسخ للتلاوة في عهد الرسول صلى الله عليه وآله

إذن قام علماء السنّة بتأويل روايات التحريف الواردة عندهم، وأكّدوا هذا التأويل في كثيرٍ من كتبهم، كما تقدّم في كلام ابن حزم وجلال الدين السيوطي.

ويقول الآلوسي: «أُسقط زمن الصدّيق ما لم يتواتر وما نسخت تلاوته، وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ»[٢].

ويقول في آية الرضاع: «إنّ جميع ذلك منسوخ، كما صرّح بذلك ابن عباس فيما مرّ، ويدلّ علىٰ نسخ ما في خبر عائشة أنّه لو لم يكن منسوخاً لزم ضياع بعض القرآن الذي لم ينسخ، وإنّ الله تعالىٰ قد تكفّل بحفظه»[٣].

والسؤال المطروح: في أيّ عصر حصل نسخ التلاوة، هل حصل في عهد الرسول صلى الله عليه وآله أم بعد وفاته في عهد الخلفاء؟

---

١. الإتقان في علوم القرآن ٣: ٧٠ ـ ٧١ (النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه).
٢. تفسير روح المعاني ١: ٢٥.
٣. تفسير روح المعاني نقلاً عن التحقيق في نفي التحريف: ٢٧٥.

إذا ادُّعي النسخ في عهد الرسول ﷺ فلا دليل عـليه، ولايـمكن إثبات النسخ بخبر الواحد، باتّفاق جميع علماء المسلمين، وقد صرّح بذلك بعض العلماء في كتبهم الأُصولية وغير الأُصولية.

بل إنّ الإمام الشافعي وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظاهر، قـطعوا بعدم إمكانية النسخ حتّى بالسنّة المتواترة[١].

كما وأنّ الإمام أحمد يعتقد ـ وفقاً لإحدى الروايتين المـنقولتين عنه ـ بعدم إمكانية النسخ بالسنّة المتواترة، وأولئك الذين يـجوّزونه لايدّعون وقوعه في الخارج.

وعليه، فكيف يمكن تصحيح الروايات التي تحكي وقـوع نسـخ التلاوة في عهد الرسول ﷺ، وينسبونه إلى الرسول ﷺ نفسه؟

ومن جانب آخر فإنّ نسبة نسخ التلاوة إلى الرسول ﷺ يتنافىٰ مع كثير من الروايات التي يفهم منها وقوع النسخ بعد وفاته، من قـبيل الروايات التالية:

الأُولىٰ: ورد في آية الرجم عن الخليفة الثـاني قـوله: «ولولا أن يقال: زاد عمر في المصحف، لكتبتها» والظاهر من هـذه الروايـة أنّ الآية المزبورة كانت تتلىٰ في عهد الرسول ولم تنسخ آنذاك، بل كان الخليفة يراها جزءاً من القرآن، وما مـنعه مـن إقـحامها هـو التـهمة المحتمل إلصاقها به، وقد نقل السيوطي: أنّ عمر جاء بها إلىٰ أبي بكر

---

١. الإحكام في أُصول الأحكام للآمدي ٣: ١٣٨ ـ ١٤٣.

ليقحمها في القرآن، لكنّ أبا بكر رفض إقحامها[1].

ومن خلال ما ينقله السيوطي يتّضح أنّ آية الرجم لم تكن منسوخة، لكنّها رُفضت باعتبار كونها منقولة بخبر الواحد.

الثانية: ما ورد من كون الآية التالية في مصحف ابن مسعود: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضّة لابتغى الثالث» ولو كانت قد نُسخت لما أوردها في مصحفه، لأنّ ذلك ممّا لايجوز، وهذا يكشف عن عدم نسخها[2].

الثالثة: نقل عن عائشة في آية الرضاع قولها: «فتوفّي رسول الله ﷺ وهنَّ ممّا يُقرأ من القرآن»[3].

وكلام عائشة هنا صريح بأنّ هذه الآية كانت تُقرأ كجزء من القرآن بعد عهد رسول الله ﷺ، وهذا ممّا يتنافىٰ مع نسخ تلاوتها في عهد رسول الله ﷺ.

الرابعة: ما ورد عن عبدالرحمان بن عوف: «ألم تجد فيما أُنزل علينا: (أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرّة) فإنّا لانجدها؟ قال: أُسقطت من القرآن»[4].

الخامسة: ما ذكره السيوطي: كانت سورتا الحفد والخلع في

---

١. الإتقان في علوم القرآن ٣: ٨٥ ـ ٨٦ (النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه).
٢. محاضرات الأنوار للراغب الاصفهاني، نقلاً عن التحقيق في نفي التحريف: ٢٨٢.
٣. صحيح مسلم بشرح النووي ١٠: ٢٩، كتاب الرضاع، سنن الدارمي ٢: ١٥٧.
٤. الإتقان في علوم القرآن ٣: ٨٤.

مصحف أُبيّ بن كعب وابن عباس[١]، وهو ما يتنافىٰ مع النسخ في زمان النبي ﷺ.

النسخ بعد عهد الرسول الأكرم ﷺ تحريف

إذا قلنا بأنّها نُسخت بعد وفاة الرسول ﷺ، فإنّ ذلك يعني القول بالتحريف.

فالنسخ يعني الإزالة، وبعبارة أخرىٰ: يجعل الله الحكم مؤقّتاً منذ البداية دون الإعلام بذلك، وعند انتهاء وقته يأتي بحكم ثانٍ يزيل الحكم الأُول، وذلك من قبيل جعل بيت المقدس قبلةً للمسلمين في البداية، ثم نُسخ الحكم لتتحوّل القبلة نحو الكعبة.

وعليه يجري في نسخ التلاوة، فإنّه ينبغي أن يبلّغ الله الرسول ﷺ بالنسخ ليبلّغه المسلمين، هذا مع أنّه لاتوجد رواية عن الرسول ـ سواء من طرق الشيعة أو السنّة ـ فيها تصحيح لبعض أجزاء آيةٍ، وإفراده أجزاءً أخرىٰ منها باعتبارها منسوخة، كأن يقول: الآية الفلانية إلىٰ هنا تلاوتها صحيحة وليس فيها مشكلة، أمّا من هنا وما بعده قد نُسخت تلاوتها، فلاتقرؤوها!

وعلىٰ فرض وجود أخبار تدلّ علىٰ هذا المضمون، فإنها أخبار آحاد لاتكفي لإثبات أمر عقائدي مهم كالنسخ! ولهذا ينقل أنّ أبا بكر عندما كان يجمع القرآن وزيد بن ثابت يكتبه، جاءه عمر بآية الرجم

---

١. المصدر السابق ١: ٢٢٧.

ليجعلها من القرآن، فرفض ذلك مستدلّاً بقوله: «لأنّه كان وحده» أي خبره من الآحاد، وهذا يكشف عن كون آية الرجم كانت من القرآن من وجهة نظر الخليفة الثاني، وكانت تُقرأ رغم أنّها ليست جزءاً من القرآن الفعلي[1].

فكما أنّ إثبات القرآن بحاجة إلىٰ خبر متواتر، كذلك نسخ تلاوته.

ما يمكن استخلاصه هنا هو أنّ هذه الآيات كانت من القرآن في عهد رسول الله ﷺ، إمّا أنّها كانت تُقرأ أو كانت مكتوبة في مصاحف الصحابة، لكنّها اندثرت بعد وفاة رسول الله ﷺ، ومع هذا لا يصلح كلام البعض، ـ مثل الآلوسي ـ كمبرّر لهذه الروايات، يدرأ بها شبهة قولها بالتحريف.

لا أساس علمي لنسخ التلاوة

يعتقد بعض العلماء بنسخ تلاوة بعض آيات القرآن، واستشهد بعدّة آيات، ونحن نقول: إنّ هذا لغو؛ لأنّ القول بنسخ بعض آيات القرآن معقول وحاصل عملياً، ونجد بحوثه فيما دوِّن في علوم القرآن وتفسيره. مثلاً: نعلم أنّ الله جعل أحكامه وفق مصالح، وقد يغيّرها وفق مصالح أُخرىٰ، فجعل البيت المقدس قبلةً للمسلمين، ثمّ غيّرها لتكون الكعبة هي القبلة؛ وفقاً لمصالح أُخرىٰ غير التي جعل وفقها البيت المقدس قبلة.

---

١. انظر الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٠٦ (النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه).

ويقرب من هذا أن يضع المقنِّنون من البشر قوانين لإدارة المجتمع، لكنّها بمرور الزمان تواجه مشاكل في التنفيذ، ممّا يضطرّهم لتغييرها وإصلاح ما لم يناسب منها.

والتعديلات الكلّية أو الجزئية للقوانين البشرية تنشأ من جهل البشر بمستقبله ومستقبل مجتمعه، أمّا التغييرات التي تحصل في الأحكام الإلهية فلا تنشأ عن جهل الله تعالىٰ بالواقع، بل عن مصالح كانت تستدعي وضع أحكام خاصّة تصلح لزمن معيّن، ثم تبديلها بأُخرىٰ في زمن آخر، وهو ما يُدعىٰ بالنسخ، وهو عبارة عن الأمر بحكمٍ ثم تغيير الحكم بعد فترةٍ من الزمن.

لكن الكلام في نسخ تلاوة بعض الآيات، فما هي الحكمة في نسخ قراءة مفردات وألفاظ خاصّة من القرآن؟

بل ماذا يعني نسخ التلاوة؟

هذا مع أنّ القرآن هو كلام الله عزّ وجلّ، وذو منشأ ربوبي، ونزل على النبي ﷺ، ولم ينشأ من أيّ مصدر إنساني، ولايصدق عليه إلّا كلام الله، وإزالة صفة كونه كلام الله عن هذه الكلمات لا معنىٰ له، ولا داعٍ له يدعو إليه.

فإذا أُريد من نسخ التلاوة إزالة صفة صدوره من الله فهو أمر محال؛ لأنّه لاينقلب الشيء عمّا وقع عليه.

وإذا أُريد من نسخ التلاوة سلب صفة القرآن عنها فيما بعد النسخ، أي: كان معنوناً بالقرآنية ثم سُلبت عنه هذه الصفة بعد النسخ، فهذا

غير مقبول؛ لأنّ صفة كون الكلمات كلام الله ممّا لايمكن إزالتها وإعدامها، فإنّ نسبة كلام إلىٰ شخصٍ صدر منه الكلام حقّاً ممّا لايمكن إعدامها، والكلام الذي صدر من زيد لايمكن القول بكونه ليس لزيد.

نعم قد يأتي يوم علىٰ زيد يرفض فيه مضمون الكلام الذي تفوّه به، أو وعد أنّه لاتصدر منه هذه الكلمات مرةً ثانية بعد ذلك... لكن ما صدر منه لايمكن رفعه وإزالته.

وإذا أُريد من نسخ التلاوة عدم جواز تلاوة الآيات المنسوخة، ولزوم حذفها من المصاحف، أي: نسخ حكم تلاوتها وكتابتها، لا في نفس كونها قرآناً أو آيات، ولم تزل صفة كونها من القرآن ومن كلام الله، لكن أقصىٰ ما هناك أنّ أحكام القرآن لايترتّب عليها، من قبيل: جواز لمسها من قبل المجنب وغير المتوضّئ، فهذا في الحقيقة نسخ أحكام هذه الألفاظ، لا نسخ الألفاظ ذاتها.

نحن نعتقد أنّ ألفاظ القرآن معجزة، ولا معنىً ولا مفهوم يتصوّر لنسخ ألفاظ القرآن وكلماته، وهل هناك نقص أو عيب فيها استدعت الله أن ينسخ تلاوتها ويحرّم قراءتها؟!

وعلىٰ فرض قبول الكبرىٰ، والقول بإمكانية نسخ التلاوة عقلاً، لكنّنا نتساءل: ما الدليل على الصغرى؟ لم نأثر حديثاً أو روايةً لإثباته، وحتّىٰ لو كان هناك ما يدلّ عليه فإنّه لايتجاوز عن كونه خبر واحد، وبه لايمكن إثبات نسخ آيات من القرآن.

ولذلك أنكر متأخّرو علماء أهل السنّة الروايات التي تثبت النسخ بالكلّية، منهم: مصطفى زيد والرافعي وغيرهما، إذ أقرّوا بعدم إمكانية نسخ كلام الله بأخبار الآحاد، وهذه كلمات بعضهم:

١ ـ يقول الأُستاذ حسن العريض:

«وذهبت طائفة من العلماء إلىٰ إنكار هذا النوع من النسخ، وعدم وقوعه في كتاب الله عزّ وجلّ؛ لأنّه عيب لايليق بالشارع الحكيم، لأنّه من التصرّفات التي لاتعقل لها فائدة، ولا حاجة إليها، وتنافي حكمة الحكيم.

والحقّ أنْ يقال: إنّ هذا النوع من النسخ وإن كان جائزاً عقلاً، ولكنّه لم يقع في كتاب الله عزّ وجلّ؛ لأنّ هذه الروايات التي وردت في الأحاديث السابقة روايات آحاد، والقرآن الكريم لايثبت بروايات الآحاد مهما كانت مكانة قائلها، ولابدّ فيه من التواتر كما أجمع عليه العلماء قديماً وحديثاً، ولو أنّه صحّ ما قالوه لاشتهر بين الصحابة جميعاً، ولحفظه كثير منهم أو كتبوه في مصاحفهم، ولكن لم يرد شيء عن غير هؤلاء الرواة، فلايمكن القطع بأنّ هذه الآيات التي ذكروها كانت مسطورةً في عهد النبي ﷺ، وفي صحف كتّاب الوحي، ثم نُسخت بعد ذلك ورفعت من المصحف ـ كما رواه بعض الصحابة ـ وبقي حكمها للعمل به.

وأيضاً فإنّ الحكم لم يثبت إلّا من طريق النصّ، فزوال النصّ مقتضٍ لزوال الحكم، ولم يظهروا لزواله وحده حكمة من عمل الحكيم؛ لأنّ

الحكم ما زال قائماً لم ينسخ، فأيّ فائدةٍ في نسخ تلاوته؟!»[١].

٢ ـ ويقول محمد عبداللطيف المعروف بابن الخطيب:

«ومن أعجب العجائب إدّعاؤهم أنّ بعض الآيات قد نُسخت تلاوتها وبقي حكمها، وهو قول لايقول به عاقل إطلاقاً؛ وذلك لأنّ نسخ أحكام بعض الآيات ـ مع بقاء تلاوتها ـ أمر معقول مقبول، حيث إنّ بعض الأحكام لم ينزل دفعةً واحدةً، بل نزل تدريجياً...

أمّا مايدّعونه من نسخ تلاوة بعض الآيات ـ مع بقاء حكمها ـ فأمر لايقبله إنسان يحترم نفسه، ويقدّر ما وهبه الله تعالىٰ من نعمة العقل، إذ ما هي الحكمة في نسخ تلاوة آية مع بقاء حكمها؟! ما الحكمة في صدور قانون واجب التنفيذ ورفع ألفاظ هذا القانون مع بقاء العمل بأحكامه؟!»[٢].

ومثيل هذا صدر عن صدر الشريعة في «التوضيح» وأبي إسحاق الشيرازي في «اللمع في أُصول الفقه» والشيخ محمد الخضري في «تاريخ التشريع الإسلامي» والدكتور مصطفى زيد في «كتاب النسخ في القرآن الكريم» والدكتور محمد سعاد وغيرهم.

علماً أنّ هؤلاء بصدد نفي نسخ التلاوة علىٰ فرض بقاء الحكم، أي: نسخ ألفاظ الآية وبقاء حكمها، وقد استدلّوا علىٰ رأيهم ببراهين عدّة. أمّا القسم الآخر من النسخ، وهو نسخ الألفاظ وحكمها معاً،

---

١. فتح المنّان في نسخ القرآن: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

٢. الفرقان: ١٥٦ ـ ١٥٧.

فخارج عن موضوع بحثنا، ولايكون مشمولاً بأدلّة هذا القسم.

كما نحتاج إلىٰ دليل قاطع لإثبات عبارةٍ وكونها من القرآن، كذلك زوال ونسخ عبارةٍ من القرآن بحاجة إلىٰ دليل قاطع، وهذا ما قال به الدكتور محمد سعاد كذلك، إذ قال:

٣ ـ «... فلابدّ لإثبات كون النصوص المذكورة قرآناً منسوخاً من دليلين قطعيين أحدهما دالّ علىٰ ثبوت القرآنية للنصّ، وثانيهما دالّ علىٰ زوال هذه الصفة، وواحد من الدليلين لم يتمّ لواحد من تلك النصوص، فلايتمّ كونه قرآناً منسوخاً، فلايصحّ عندنا في موضع الخلاف إلّا القول بثبوت النسخ في الحكم دون التلاوة»[١].

كما ينقل جلال الدين السيوطي عن القاضي أبي بكر الباقلاني في «الانتصار»: أنّ طائفة أنكرت نسخ التلاوة؛ لأنّ أخباره آحاد، ولايحصل القطع في هذا الموضوع من خلال أخبار الآحاد.

كما ينقل عن أبي بكر الرازي قوله: «نسخ الرسم والتلاوة إنّما يكون بأن ينسيهم الله إيّاه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه، في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾[٢] ولا يعرف اليوم منها شيء»[٣].

١. فتح المنّان في نسخ القرآن: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
٢. الأعلىٰ: ١٨ ـ ١٩.
٣. الإتقان في علوم القرآن ٣: ٨٥ (النوع السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه).

كما ينقل ذات الرأي الزركشي في «البرهان» عن أبي بكر في «الانتصار»[1].

* * *

نصل ممّا تقدّم إلى النتائج التالية:

أولاً: تعتقد الإمامية بأنّه لا أساس لنسخ التلاوة، ولا فائدة تترتّب علىٰ هكذا نسخ، فألفاظ القرآن كلّها معجزة، ولا إشكال في تلاوة أيٍّ منها.

ثانياً: ما ورد من روايات في مصادر السنّة في نقصان القرآن تعدُّ مردودة، وهي أخبار آحاد لايمكن إثبات شيء بها من نسخ أو تحريف، فإنّ القرآن ثبت لدينا بالتواتر، ولايمكن إضافة أو تنقيص شيء منه إلّا بالتواتر فقط.

هذا مضافاً إلىٰ أنّ أسانيد هذه الروايات غير معتبرة، وسياق الآيات المدعاة فيها ولحنها يختلف عمّا نجده في القرآن.

علىٰ أنّ البعض حاول تأويل هذه الروايات، وحملها علىٰ أُمور غير نسخ التلاوة، من قبيل كونها أحاديث قدسية، أو كونها تأويلاً وتفسيراً صدر عن الرسول ﷺ، فظنّ بعض الصحابة كونها آيات! وهذا مثل ما ورد في سورة البيّنة من كلمات أُضيفت للسورة الموجودة في القرآن.

---

١. عن القرآن الكريم وروايات المدرستين راجع البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٢٤.



الفصل السادس

أدلّة عدم التحريف عند الفريقين

أدلّة عدم التحريف عند الفريقين

الدليل الأول: أنّ الله سبحانه متكفّل بحفظ القرآن

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَـهُ لَـحَافِظُونَ﴾[1]، والله سبحانه وتعالىٰ لايقصد بذلك حفظه على الورق وما شابه، كما أنّـه لايقصد وجود حافظين له علىٰ ظهر القلب، بل المراد أنّ ما نزل على الرسول ﷺ بأكمله سيحفظه الله من التحريف، فلايزيد حرفاً ولاينقص.

والشاهد علىٰ هذا عدم تمكّن أحد من الخدش فيه رغم مضيّ ١٤ قرناً علىٰ نزوله، فلم يزدد فيه حرف واحد، فضلاً عن زيادة آيـة أو سورة، وهذا عكس ما حصل للتوراة والإنجيل، فإنّهما حرِّفا من قبل شياطين الإنس بعد فترة وجيزة من نزولهما.

إنّ حفظ القرآن من قبيل إنشاد شاعر لقصيدة، وترديد هذه القصيدة من قبل أجيال الشعوب علىٰ طول التاريخ، دون أن يطرأ عـليها أيّ

---

١. الحجر: ٩.

تغيير، فيقال: حُفظت القصيدة، وهذا لايعني مجرّد تدوينها علىٰ ورق أو علىٰ ظهر قلب البعض، بل أعمّ من ذلك: حفظها دون تغيير رغم مرور زمن طويل.

والمستفاد من الآية: أنّ رسول الله ﷺ كان خائفاً من تعرّض القرآن للتحريف مثل ما تعرّضت له التوراة والإنجيل، فطمأن الله رسوله من خلال هذه الآية، ووعده وعداً قاطعاً بعدم التحريف مستقبلاً. وهذه من ضمن الموارد التي طمأن الله رسوله فيها، وواعده بما يرفع قلقه.

معنىٰ الذكر في القرآن

وردت لفظة «الذكر» مرّات عديدة في القرآن، منها:

الف: ﴿وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[١].

ب: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٢].

ج: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٣].

فقد أُطلق علىٰ القرآن وعلى بعض الآيات: ذكر، وذلك لأجل أنّ

---

١. الحجر: ٦.

٢. الحجر: ٩.

٣. النحل: ٤٣ ـ ٤٤.

القرآن وآياته تذكِّر بالله تعالىٰ، كما تذكر الإنسان بـالله بـاقي آيـاته الطبيعية والكونية، وذلك من قبيل أن يرىٰ شخص كتاباً يتذكّر كاتبه، والقرآن من هذا القبيل، فإنّ كلّاً من مواضيعه المتنوّعة تذكّر بالله بنحوٍ ما، وهذه هي مناسبة تسمية الكتاب بالذكر.

شبهات وردود

طرح الذين قالوا بتحريف القرآن شبهات حول آية الذكر، وهي:

الشبهة الأولىٰ: أنّ مفردة «الذكر» لم تأتِ بمعنى القرآن فيها، بل يراد منها الرسول ﷺ، وقد تمسّكوا لإثبات رأيهم بما ورد في الآية التالية: ﴿...الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَّسُولاً يَتْلُو عَـلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ...﴾[1] فالرسول هنا بدل أو عطف بيان للذكر، فهو المراد بقوله: نحن نزّلنا الرسول وإنّا له لحافظون.

والجواب:

أولاً: لو كان المراد من الذكر هنا هو الرسول لكان من المناسب استخدام لفظة «الإرسـال» ومـا شـابهه، لا الإنـزال الذي لايـنسجم ومفردة «الرسول».

فكبار المفسّرين، من قبيل العلّامة الطباطبائي رفض هذا التفسير، واعتبر الذكر مفعولاً لفعل محذوف، ومعنى الآية يكون كالتالي: قـد

---

١. الطلاق: ١٠ ـ ١١.

أنزل الله إليكم الذكر وأرسل رسولاً...[١].

كما احتمل البعض الآخر أنّ ﴿رسولاً﴾ مفعول لـ﴿ذكراً﴾ لأنّ الأخير مصدر، والمصدر يعمل عمل الفعل، فيأخذ فاعلاً ومفعولاً، و«الرسول» هنا مفعول للذكر.

ثانياً: علىٰ فرض كون الذكر في الآية الرسول، لكنّ مورداً واحداً لايكفي للحكم بأنّ المراد بالذكر الرسول أينما جاء في القرآن.

فهناك آيات من القرآن ثبت يقيناً بأنّ المراد من الذكر فيها هو القرآن ذاته، من قبيل الآية التالية: ﴿وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ إِلَّا بِالحَقِّ وَمَا كَانُواْ إِذاً مُّنظَرِينَ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٢].

فمن الواضح أنّ المقصود بالذكر الأول القرآن، والذكر الثاني هو نفس الذكر الأول.

وهكذا الحال في الآية التالية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾[٣].

وهذه الآية صريحة في كون المراد من الذكر هو القرآن؛ إذ وصفه بكتاب عزيز، فالظاهر الواضح أنّ المراد منه القرآن.



---

١. الميزان في تفسير القرآن ١٩: ٣٢٥.

٢. الحجر: ٦ ـ ٩.

٣. فصّلت: ٤١.

الشبهة الثانية: أنّ الضمير في ﴿له﴾ يعود إلى الرسول ﷺ لا إلى الذكر، فوعد الله بحفظ الرسول لا حفظ القرآن.

وهذه الشبهة بدرجة من الضعف والمخالفة للظاهر، بحيث لايقبلها أحد؛ لأنّه لايصحّ رجوع الضمير إلى شيءٍ لم يذكر في الكلام أبداً.

* * *

الشبهة الثالثة: ﴿حافظون﴾ وردت هنا بمعنىٰ: عالمون.

تردُّ هذه الشبهة بانعدام المناسبة بين الحفظ والعلم، فالحفظ لايأتي بمعنى العلم لغةً ولا مجازاً.

وإذا قيل بأنّ معنىٰ «حافظون» هنا هو حفظة القرآن لأنّهم يحفظونه في ذاكرتهم، وهو نوع علم، فنقول: الحفظ هنا ليس بمعنى الحفظ في الذهن لأنّه نسبه إلى الله تعالىٰ، وهذا لايصحّ.

إذن لايمكن أن تكون «حافظون» بمعنى «عالمون» والحفظ هنا بمعنىٰ: تجنيب الأجانب والمحلدين، ومنعهم من التلاعب في القرآن، رغم وجود تلازم بين الحفظ والعلم.

* * *

الشبهة الرابعة: ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي: من قدح القادحين وإشكال الملحدين، وبعبارة أخرىٰ: لانسمح لأحدٍ بأن يورد إشكالاً وشبهةً على القرآن، بل نصرف قلوب هؤلاء وأذهانهم عن ذلك.

وجواب هذه الشبهة بأنّ القرآن تعرَّض لكثير من الشبهات الواهية من قبل الأعداء العقلاء والأصدقاء الجهلاء، وبذلك يسقط التفسير المزبور.

أمّا إذا أُريد من الصرف عن الإشكال والإيراد أنّ القرآن ونصوصه ومعانيه ومفاهيمه بدرجة من الاستحكام لايؤثّر فيها أيٌّ من الإشكالات التي قد يطلقها الأعداء أو الأصدقاء، فهذا المعنى ينسجم مع ما ورد في الآية الكريمة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ...﴾[1].

ورغم صحّة هذا الكلام في حدِّ ذاته، لكنّه لاينسجم مع ظاهر ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فإنّ القرآن يحفظ نفسه بنفسه، ويدافع عن نفسه بنفسه، لإتقانه وعمقه ودقّة مطالبه.

لكنّ المعنىٰ المنسجم مع الآية: أنّه محفوظ بعد النزول، وهو غير الحفظ والمناعة أمام الشبهات والإشكالات.

* * *

الشبهة الخامسة: الضمير في ﴿له﴾ يرجع إلىٰ كلّ فرد ومصحف من القرآن، أي: أنّ كلّاً من المصاحف المطبوعة على الورق أو غير الورق محفوظة.

وهذه الشبهة باطلة أيضاً، ولاتنطبق مع الواقع، فإنّ الكثير من نسخ القرآن، قديماً وحديثاً، قد تلفت عمداً أو سهواً أو بمرور الزمان.

---

١. البقرة: ٢.

فليس المراد من الآية حفظ المصاحف الموجودة في الخارج، ولم يعدنا الله بحفظ هذه المصاحف، ولو كان كذلك لصدق وعده تجاه النسخ القديمة والفعلية والمستقبلية، بينما الأمر غير صادق علىٰ كثير من النسخ التي صدرت في العهود الماضية علىٰ أقلّ تقدير، فلابدّ أن يراد من الحفظ شيء آخر هو ما أشرنا إليه، أي: حقيقة القرآن وجوهره، لا الأوراق التي يكتب عليها.

الدليل الثاني: أنّ القرآن لايأتيه الباطل أبداً

هناك آية أُخرىٰ أشارت إلى حفظ القرآن بنحو آخر، وهي:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

نفى الله في هذه الآية إتيان القرآن الباطل، ولا النافية هنا نفت الطبيعة والجنس، أي طبيعة الباطل وعمومه منفي عن القرآن، وهذا يعني أنّ الباطل بمختلف أصنافه، من الزيادة والنقصان، وتبديل الكلمات والحروف كلّ ذلك منفي عن القرآن، ولا مجال لها إلىٰ واقع القرآن وحقيقته، ولو كان القرآن قد حُرِّف أو أنّه سيُحرَّف في المستقبل لكان ذلك يعني فتح المجال للباطل لأن يدخله، فإنّ التحريف مصداق، بل أتمّ مصداق للباطل، وعندئذٍ لاتكون الآية صادقة.

جاء في ذيل الآية: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ والمفروض بهذا

---

١. فصّلت: ٤١ ـ ٤٢.

الدليل كباقي الآيات المذيَّلة بصفة من صفات الله أن يكون متناسباً ومنسجماً مع صدر الآية، ويضفي صبغة التعليل عليها، فعندما يتحدّث عن العفو والمغفرة يختم الآية بأنّ الله غفور رحيم، وعندما يتحدّث عن العلم يختمها بأنّه عليم خبير. ومع الأخذ بنظر الاعتبار هذه القضية نستنتج أنّ حكمة الله تقتضي أن لايأتي القرآن الباطل أبداً، وهذا أمر معقول باعتبار أنّ محمداً ﷺ خاتم الأنبياء، والقرآن آخر رسالة إلهية، لانتوقّع بعدها رسالةً أخرىٰ، ولو فرضنا إمكانية التحريف لكان ذلك متنافياً بالكلّية مع حكمة الله، فإنّ القرآن نزل ليكون نبراساً للبشرية ما دامت حيّة، فإذا حرِّف خرج عن كونه وسيلة هداية.

تفسير مرفوض

إنّ من قال بالتحريف فسَّر هذه الآية بأنّها تعني عدم وجود تعارض وتناقض في القرآن، وإخباره عن الماضي وتنبّؤاته عن المستقبل كلّها صادقة وصحيحة، ولا مجال للكذب والباطل فيها، وعليه فلاتدلّ الآية على عدم التحريف.

والشاهد على هذا المعنى الحديثان التاليان:

١ ـ عن الباقر عليه السلام قوله: «لايأتيه الباطل من قبل التوراة ولا من قبل الإنجيل والزبور، ولا من خلفه أي: لايأتيه من بعده كتاب يبطله»[١].

والحديث يعني: لا كتاب يأتي بعده ينقضه ويبطله، كما أنّ القرآن لم يبطل ما ورد في الكتب السماوية السابقة من أخبار الأنبياء والسابقين.

---

١. تفسير نور الثقلين ٤: ٥٥٤، ح٦٧.

٢ ـ وعن الباقر والصادق عليهما السلام في تفسير الآية المزبورة: «إنّه ليس في إخباره عمّا مضىٰ باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل»[١].

والجواب عن هذا بنحوين:

الأول: لاشكّ بعدم وجود تعارض وتناقض في القرآن، ولا باطل في إخباره وتنبّؤاته، والسؤال هو: لماذا حصرتم تفسير الآية بالأُمور الثلاثة المتقدّمة؟

من الطبيعي أن لايكون لهم تبرير منطقي، مع أنّا ذكرنا سابقاً بأنّ (لا) هنا نافية للجنس، وتنفي الطبيعة، وهي تفيد العموم، وهذا واضح جداً، والمفروض نفي كلّ ما صدق عليه الباطل، ولايوجد ما يدلّ على التخصيص.

الثاني: تذيّلت الآية ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ بعبارة: ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وهذا التعبير كناية عن الماضي والمستقبل، والمراد من ﴿يأتيه﴾ هو أن لايقدمه شيء من الباطل من خارجه، والتفسير المزبور يشير إلىٰ إتيان القرآن الباطل من داخله، أي: لاتناقض ولاتعارض في ذات القرآن، وهذا يتنافىٰ مع ما توحيه مفردة «الإتيان» والتفسير المزبور يتناسب معه تعبير: ليس فيه باطل.

إنّ المعنى المزبور أشار إليه القرآن في غير هذه الآية، إذ قال:

---

١. مجمع البيان ٩: ٢٧.

﴿...وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾[١].

وهذه قرينة علىٰ أنّ المراد من الآية موضع البحث، غير التفسير الذي ذكروه لها، وأنّها في مقام بيان نفي قدوم الباطل الخارجي على القرآن في الماضي والحاضر والمستقبل.

أمّا الحديثان فناظران إلىٰ أنواع خاصّة من الباطل، فهما ينفيان هذه الأنواع، لكن ذلك لايعني انحصار نفي الآية للباطل بما ورد في القرآن، وعليه لايكونان متنافيين مع عموم الآية.

الدليل الثالث: قاعدة اللطف

من البحوث المفيدة والمهمّة في علم الكلام هي قاعدة اللطف، التي تقول: إنّ إرسال الرسل وإنزال الكتب من قبل الله الحكيم لطف منه؛ لأنّه أراد للبشر أن يبلغوا سعادة الدنيا والآخرة، وهم عاجزون عن بلوغها إلّا من خلال إرسال الرسل وإنزال الكتب، ومن هذا الباب أرسل الله آلافاً من الأنبياء وختمهم بمحمد ﷺ وبه انقطع الوحي، قالوا: إنّ هذه القاعدة تقتضي أن يحفظ هذا الكتاب عن أيّ تحريف، باعتباره آخر الكتب السماوية.

الدليل الرابع: حديث الثقلين

نقل حديث الثقلين متواتراً عن طرق الشيعة والسنّة مع اختلاف

---

١. النساء: ٨٢.

طفيف في بعض اللفظ[١]:

عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّىٰ يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما**»[٢].

وقد جاء في الصواعق المحرقة: «إعلم إنّ لحديث التمسّك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيّف وعشرين صحابياً»[٣].

وقد استدلّ آية الله السيد الخوئي[٤] بهذا الحديث علىٰ عدم التحريف بطريقين:

---

١. الصيغة الواردة عن طرق الشيعة كما يلي: «يا أيها الناس إنّي تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض». راجع بصائر الدرجات: ٤٣٣ و٤٣٤، دعائم الإسلام ١: ٢٨، عيون أخبار الرضا ١: ٣٤ و٦٨، ٢: ٦٠، الخصال: ٦٦، الأمالي: ٥٠٠، كمال الدين وتمام النعمة: ٦٤ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٧٩ وغيرها.

٢. صحيح مسلم بشرح النووي ١٥: ١٧٩، كتاب الفضائل، باب: فضائل علي بن أبي طالب، مسند أحمد ٣: ١٤ و١٧ و٢٦ و٥٩، عن أبي سعيد الخدري، ونقله عن زيد بن أرقم في ٤: ٣٦٧، سنن الدارمي ٢: ٤٣١، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن، سنن البيهقي ٢: ١٤٨، باب: بيان أهل بيته الذين هم آله، و٧: ٣٠ ـ ٣١، باب: بيان آل محمد ﷺ الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة، سنن الترمذي ٥: ٦٦٢ ح٣٧٨٦ و٣٧٨٨، كتاب المناقب، الباب ٣٢، مناقب أهل بيت النبي ﷺ، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٨، كتاب معرفة الصحابة، باب: مناقب أهل بيت الرسول ﷺ، ينابيع المودة: ٣٩، الباب الرابع.

٣. الصواعق المحرقة: ١٥٠.

٤. البيان في تفسير القرآن: ٢٢٩ ـ ٢٣٢.

الطريق الأول: أنّ القول بالتحريف يستلزم عدم وجوب التمسّك بالقرآن؛ لأنّ القرآن لم يبق علىٰ ما كان بعد ما حرِّف وزيد فيه أو انقص منه، هذا مع أنّ صريح حديث الثقلين لزوم التمسّك بالقرآن حتّى يوم القيامة، ولأجل رفع التنافي نقول ببطلان التحريف.

الطريق الثاني: مقتضىٰ القول بالتحريف سقوط حجّية الكتاب، وعندئذٍ لايصحّ التمسّك به؛ لأنّا نحتمل في كلّ مورد ظاهره يدلّ علىٰ شيء وجود قرينة محذوفة تصرفه عن ظاهره، ومع هذا تتبلور عدّة احتمالات في الآية لايمكن الاطمئنان بأيٍّ منها؛ لإمكان النقص والزيادة، وبذلك تسقط آيات القرآن كلّها عن الحجّية، ولايمكنها أن تكون بياناً وتبياناً للأحكام والمعارف الإسلامية.

ونتيجة ذلك توقُّف حجّية ظواهر القرآن علىٰ ما يمضيه الرسول وأوصياؤه، مع أنّ ظاهر حديث الثقلين كون القرآن حجّةً مستقلّةً، ومرجعاً للأُمة، لا أنّ حجّية القرآن فرع حجّية العترة أو بالعكس.

وهذا الكلام لايتنافىٰ مع اعتبار العترة مفسِّرة ومبيِّنة للقرآن، فإنّ كون العترة تفسِّر القرآن أمر واضح وضروري، ولايمكن الاستغناء عنه، لايعني توقّف حجّية القرآن على العترة.

إذا كان القرآن كتاب هداية وسعادة وكمال فلابدّ وأن يكون مصوناً من التحريف بكلّ معانيه، وإلّا فلايمكن التمسّك بآياته كدليل ومرشد إلىٰ طريق الكمال والسعادة.

إنّ التمسّك بالقرآن يتوقّف علىٰ أن لايطرأ عليه أيّ تغيير، سواء

بالنقصان أو بالزيادة، ولابدّ أن يكون هذا الكتاب هو نفسه الذي نزِّل على الرسول، وإلّا فلايمكن التمسّك به؛ لأنّه لم يبق كتاب هداية وسعادة وكمال، والنتيجة عدم وجوب التمسّك، لأنّه لايجب أمر إلّا إذا كان ممكناً، والتمسّك بالقرآن علىٰ هذا الفرض غير ممكن.

ولدينا ملاحظات علىٰ هذه الكيفية من الاستدلال نؤجّلها إلى محلٍّ آخر.

ومن نوع حديث الثقلين ما ورد في «نهج البلاغة» من كلمات لأمير المؤمنين عليه‌السلام يدعو فيها المسلمين للرجوع إلى القرآن، والاستلهام منه[1]، فإنّه لو كان عرضة للتحريف والنقصان والزيادة لما كانت هذه الوصايا أصلاً للعمل والتطبيق، بل لابدّ وأن يكون هذا القرآن هو ذاته الذي نزل على الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله ولم يتعرّض للتحريف، ليتسنّىٰ للمسلمين اللجوء إليه والاستلهام منه، وهذا هو رأي أئمتنا عليهم‌السلام فيه.

الدليل الخامس: قراءة سورة كاملة في الصلاة

من الأدلّة التي طُرحت كدليل علىٰ عدم تحريف القرآن هو وجوب قراءة سورة كاملة بعد الحمد في الركعتين الأُوليين من الصلاة[2]، وهذا هو رأي أتباع أهل البيت عليهم‌السلام، وقد ورد في ذلك روايات[3]، وبه قال

---

١. نهج البلاغة: خطبة ١٣٣.

٢. طرح هذا الدليل في عدّة مصادر منها: اعتقادات الشيخ الصدوق، الاعتقاد ٣٣، وفي مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٨٤.

٣. انظر: وسائل الشيعة ٤: ٧٣٦، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة، الباب ٤.

بعض أصحاب الشافعي[1] وإن كان الآخرون لايرون لزوم قراءة سورة كاملة بل قالوا باستحبابها.

إنّ أمر الأئمة عليهم السلام بقراءة سورة كاملة في الصلاة دليل قاطع علىٰ عدم التحريف، ولو كان القرآن قد أصابه التحريف فلا نكون علىٰ يقين من أنّ ما نقرأه سورة كاملة، وذلك لاحتمال نقصان كلّ سورة من سور القرآن.

وإذا احتملنا اختصاص هذا الحكم بعهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وانتفاءه بعد رحيله؛ فمعناه أنّ القرآن في معرض التحريف بعده صلى الله عليه وآله؛ لأنّ النسخ منحصر في عصره، وليس دور الأئمة عليهم السلام بعد الرسول إلّا إبلاغ الأحكام التي وصلتهم عنه صلى الله عليه وآله، والاعتقاد بغير ذلك يعني استمرار الوحي بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وهذا ما لايقول به أحد من المسلمين.

وفي هذا المجال يقول الإمام علي عليه السلام: «... لقد انقطع بموتك ما لم ينقطع بموت غيرك من النبوّة والإنباء وأخبار السماء»[2].

وإذا احتملنا تحريف سورة ما، فإنّ هذا الاحتمال يسري إلىٰ جميع السور، فنحتمل عندئذٍ تحريف كلٍّ من سور القرآن، وأنّ قراءة أيٍّ منها مخلٌّ بالصلاة.

تبرير خاطئ

قد يقال: إنّ كلام الأئمة عليهم السلام في إيجاب سورة كاملة في الركعتين

---

١. المجموع للنووي ٣: ٣٨٨.

٢. نهج البلاغة: خطبة ٢٣٥.

الأُوليين ناظر إلى السور الصغار، حيث نحن علىٰ يقين من عدم تحريفها، وهي من قبيل سورة الإخلاص والنصر والقدر، وبذلك لايكون كلام المعصومين عليهم السلام لغواً.

وجوابه: أنّه لو صحّ لكان على الأئمة أن يستثنوا في كلامهم السور التي لم تحرَّف ولايطلقوا كلامهم ليكون شاملاً، وكان عليهم أن يحدّدوا هذه السور كما حدّدوا الإخلاص والقدر كسورٍ يستحبّ قراءتها في الصلاة، أو تخيير أتباعهم لقراءة إحدى السور التي يفترض عدم تحريفها، مع أنّ هذا لم يحصل، بل المأثور عنهم قراءة سورة كاملة، دون استثناء أو تحديد لبعض السور، وعدم التحديد هذا برهان كامل علىٰ أنّ القرآن الذي كان علىٰ عهد الأئمة عليهم السلام هو نفسه الذي كان علىٰ عهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

ويماثل هذا الاستدلال ما ورد في تقسيم السورة الكاملة إلىٰ خمسة أقسام في صلاة الآيات؛ لأنّه مع التحريف وعدم اليقين بكمال السورة لايصحّ تقسيمها إلىٰ خمسة أقسام؛ لاحتمال أن يكون المجموع أقلّ أو أكثر من سورة.

ويماثل هذا الاستدلال أيضاً ما يستفاد من الروايات التي حدّدت ثواباً لقراءة سور وآيات خاصّة، فإنّه مع التحريف لايمكن العمل وفق هذه الروايات، ولايمكن الوثوق بأيٍّ من الآيات، كما لايمكن الوثوق بالحصول على الثواب.

الدليل السادس: القرائن الخارجية

إنّ زمن حصول التحريف الذي يدَّعيه البعض لايخرج عن عهدين:

أحدهما: زمن الخلفاء الراشدين.

ثانيهما: زمن بني أُمية.

كما أنّ هناك ثلاثة احتمالات للتحريف:

الأول: أن لايكون التحريف متعمّداً، وأنّ إسقاط بعض الآيات نشأ عن عدم الحصول عليها؛ لأنّها كانت مبعثرة في أيدي الناس.

الثاني: أن يكون التحريف متعمّداً، وتكون الآيات المسقطة ليست ذات طابع سياسي، أي ترتبط بالإمامة والولاية، وأنّه كانت هناك دواعٍ غير سياسية إلىٰ إسقاطها.

الثالث: أن يكون التحريف بدافع سياسي، وقد أُسقطت بعض الآيات لأغراض سياسية مادّية كان البعض يتطلّع إليها.

ردّ الاحتمالات

وهذه الاحتمالات مردودة من وجهة نظرنا، ولكلٍّ منها ردٌّ خاص.

احتمال عدم العمد في التحريف

يردُّ هذا الاحتمال بأنّ القرآن قد جمع في عهد الرسول ﷺ، وكان اهتمام المسلمين به وبتعليمه بدرجة كبيرة، بحيث كان البعض يجعل تعليم سورةٍ منه صداقاً لزوجته، كما وردت روايات كثيرة عن ممارسة

المسلمين تلاوته وحفظه في مسجد الرسول ﷺ. وعليه يضعف احتمال فقدان بعض آياته أو سوره، والمسلمون إذا كانوا آنذاك مستعدين للتضحية لأجله ولأجل الإسلام، كيف وقد استشهد بعضهم في هذا الطريق؟ كيف يمكنهم أن يفقدوا بعض فقراته، مع أنّه معجزة الرسول الكبرىٰ؟

لنفرض تساهل المسلمين في حفظ هذا الكتاب رغم ما أبدوه وما تحمّلوه في سبيل الإسلام، وفي معارك مثل بدر وأُحد والأحزاب والخندق، لكن من غير المعقول أن يتمّ الجمع في عهد الخلفاء ولم يفكّروا قبل ذلك بجمعه، ممّا استدعىٰ الإتيان بشاهدين عدلين لإثبات كون الفقرة الفلانية من القرآن أم لا.

وإذا تغافلنا عن قضية همّة المسلمين واهتمامهم بحفظ القرآن، فإنّ الرسول ﷺ كان يهتم اهتماماً خاصّاً في حفظه وتعليمه؛ لأنّه كان خبيراً بمصير التوراة والإنجيل.

هذا مع أنّ تعبير «كتاب» و«سورة» في الآيات الآتية يدلّ بظاهره علىٰ أنّ القرآن كان مجموعاً ذلك العهد:

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ...﴾[1].

﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَارَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2].

﴿كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُوراً﴾[3].

---

١. البقرة: ٢.

٢. السجدة: ٢.

٣. الأحزاب: ٦.

﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ...﴾[١].

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ...﴾[٢].

﴿...فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم...﴾[٣].

﴿...قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ...﴾[٤].

وحديث الرسول صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي...»[٥].

هذه جميعها تدلّ بظاهرها علىٰ أنّ القرآن كان مجموعاً في ذلك العهد، فأُطلق عليه كتاب، وإلّا لايكون معنىً للتعبير بالكتاب أو كتاب الله.

فاسم «الكتاب» لايطلق علىٰ مثل سورة التوحيد أو البقرة أو آل عمران، أو علىٰ بعض الآيات من سورة واحدة، بل على القرآن كلّه. وكذلك وصية الرسول صلى الله عليه وآله أُمته بالتمسّك بالكتاب، فلابدّ وأنّه يشير إلىٰ كتابٍ محدّدٍ مستقلٍّ وكاملٍ لا نقص فيه، وإلّا لما صحّ التعبير بالكتاب، ولايعقل أن يطلق هذا التعبير علىٰ مجموعة من الفقرات المتناثرة في ذاكرات المسلمين آنذاك.

---

١. ص: ٢٩.

٢. البقرة: ٢٣.

٣. يونس: ٣٨.

٤. هود: ١٣.

٥. تقدّم تخريجه آنفاً. ويذكر أنّ كثيراً من الروايات الأُخرىٰ قد ورد فيها تعبير كتاب أو كتاب الله.

احتمال العمد في التحريف

لا دليل علىٰ وجود العمد في عملية تحريف القرآن، بل لاتوجد مبرّرات لهذا العمل، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: الأغراض السياسية والشؤون الاجتماعية لذلك الحين تختلف عنها اليوم، وهي لم تكن آنذاك بنحوٍ تستدعي ممارسة التحريف لبلوغ المآرب السياسية المتوخّاة.

ثانياً: على فرض وجود الأغراض السياسية فلايمكن لأحدٍ أن يتجرّأ على القرآن ويحرّفه آنذاك مع وجود عدد هائل من الحفّاظ والصحابة الملتزمين بهذا الكتاب التزاماً لايزعزعه شيء، بل أساس خلافة الخلفاء الراشدين اعتمدت مباني دينية من قبيل الدفاع عن الدين والإسلام وكتابه، فكيف يمكنهم ممارسة عملية التحريف التي تهزُّ بنيان شرعية حكومتهم؟

احتمال التحريف لأغراض سياسية

ثم إنّ من المسلَّم به أنّ فاطمة عليها السلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله دخلت مسجد الرسول واحتجّت علىٰ ما حصل في السقيفة، وهكذا بعض الصحابة المحتجّين، لكن لم نجد أنّ أحداً ذكر حذف آيات في القرآن في احتجاجاته.

كما أنّ علياً عليه السلام اعترض مراراً علىٰ ما نتج عن السقيفة، ولم ترد في أيّ من اعتراضاته إشارة إلىٰ حذف آيات من القرآن تدلّ علىٰ

إمامته وولايته، ولو كانت هكذا آيات لكان الاحتجاج بها أولىٰ من الاحتجاج بآية من قبيل: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ﴾[1] وما شابهها.

ويضاف إلىٰ ذلك أنّ الأئمة عليهم السلام لم يدّعوا وجود آيات حول الولاية حذفت من القرآن، ورغم كثرة الروايات الواردة في الإمامة والولاية، لم يُشر في أيٍّ منها إلىٰ آيات حذفت كانت تخصّ موضوع الولاية.

الدليل السابع: سكوت علي عليه السلام

قد يكون أفضل برهان علىٰ عدم تحريف القرآن هو صمت الإمام علي عليه السلام تجاه هذا الموضوع، فلو كان قد حرِّف أو حُذفت منه آيات الولاية وما شابه، كان على الإمام علي أن لايلتزم الصمت أمام هذه القضية الخطيرة، وعلىٰ أقلّ تقدير أن تتصدّر الإصلاحات في هذا المجال جدول أعماله بمجرّد بلوغه الخلافة ومبايعة الناس إيّاه، لكن التاريخ لم ينقل لنا هذا، ولم يرد هذا الموضوع في أيٍّ من خطبه، وقد تعرّض إلىٰ موضوعات مختلفة وكثيرة، لكنّه لم يتعرّض إلىٰ هذا الموضوع، وأشار إلىٰ سلوكيات البعض، ولم يشر إلىٰ أنّهم حذفوا شيئاً من القرآن.

حول جمع القرآن في عهد الخليفة عثمان

قد يقال: إنّ القرآن قد جمع في عهد الخليفة الثالث عثمان، وذلك قد يتنافىٰ مع ما قلناه من أنّ القرآن كان مجموعاً علىٰ عهد

---

١. المائدة: ٥٥.

الرسول ﷺ. لكن في الحقيقة أنّ الجمع في عهد عثمان لم يكن عبارة عن الجمع المتعارف، بل عبارة عن توحيد القراءات، فإنّ القراءات آنذاك تعدّدت واختلفت، ممّا كانت تثير توترات ومشاجرات بين المسلمين، فوحَّد القراءات للحيلولة دون حصول هذه المردودات السلبية.

ومن جانب آخر فإنّ أيّ شخصٍ ما كان يتجرّأ على القيام بالتحريف مع وجود شخصية مثل الإمام علي عليه السلام والصحابة المستعدّين للتضحية بكلّ شيء في سبيل هذا الكتاب، بل المسلمون عموماً ما كانوا يسمحون لهكذا عمل، خاصّةً وأنّهم كانوا قريبين من عهد رسول الله، ولازالت الحميّة الدينية لديهم قويّة، وحساسيتهم تجاه هذه القضية شديدة جداً، فمحاولة التحريف كانت مسبقاً معلومة الفشل.

الدليل الثامن: روايات العرض على القرآن

حدّد مذهب أهل البيت عليهم السلام قواعد لتمييز الصحيح من السقيم من الروايات، وأولها عرض الرواية على القرآن، فما كان موافقاً للقرآن أُخذ به، وإلّا فهو زخرف[١]، أو فاضربوه عرض الجدار[٢]، وغير ذلك من التعابير.

وقد جمع صاحب (الوسائل) في الباب التاسع من كتاب القضاء[٣]

---

١. انظر الكافي ١: ٦٩.

٢. انظر عوالي اللئالي ١: ٦٨.

٣. وسائل الشيعة ١٨: ٧٥.

مجموعة الروايات التي تحدّد قواعد التعارض بينها نفسها، وبينها وبين القرآن.

والتطابق مع القرآن لايعني اتّحاد المعنى بالكلّية، بل يراد منه أن لايكون بينهما نسبة التباين، ويجوز أن يكون بينهما إحدىٰ النسب الأخرىٰ، فإذا كانت النسبة عموماً وخصوصاً مطلقاً أو من وجه، لايمكن إسقاط الحجّية عن الرواية؛ لأنّ العرف لايرىٰ تناقضاً وتنافياً بينهما في حالة وجود نسبة غير التباين، إذ يحصل كثيراً للمشرع أن يصادق علىٰ قانونٍ ما، ثمّ يلحق به مادة تخصّصه، وهذا هو الحال في القرآن والسنّة ومن أمثلته:

١ ـ حد السرقة. قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1].

والآية صريحة ومطلقة في قطع يد السارق، سواء سرق شيئاً بسيطاً أو كبيراً، مرة أو مرات، فالآية تشمل الجميع، بينما هذا الإطلاق غير مراد قطعاً، حيث وردت روايات خصّت الحكم بموارد دون أخرىٰ.

ومن جانب آخر لم تحدّد الآية محلّ القطع، فإنّ «اليد» تشمل: الأصابع، ومفصل الكفّ، أو مفصل الساعد... الخ، وهذه أمور لم تحدّدها الآية، لكن حدّدتها الروايات كما حددت الشروط لثبوت القطع[2].

---

١. المائدة: ٣٨.

٢. انظر: وسائل الشيعة ١٨: ٤٨٩ ـ ٤٩٥.

٢ ـ الصلاة قال تعالى: ﴿...وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ...﴾[١].

وقال: ﴿...الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...﴾[٢].

اكتفى الله هنا بإيجاب الصلاة، ولم يذكر الأجزاء والشروط والمقدّمات وعدد الركعات... وغير ذلك، لكنّ السنّة تكفّلت ببيان ذلك، فهي تخصِّص العموم وتقيّد الإطلاق الوارد في الآية[٣].

٣ ـ الصوم. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٤].

فقد أوجب الصيام على المسلمين، وأطلق، فجاءت السنّة لتقيّد هذا الإطلاق، وتذكر تفصيل الصيام وشروطه وأركانه وآدابه، وغير ذلك من الأحكام ذات الصلة بالصيام[٥].

لذلك، إذا كان دور الروايات من هذا القبيل، فلاتعدّ معارضة للقرآن، بل مبيّنة أو مقيّدة أو مخصّصة.

أمّا المعارضة التي تستدعي ردّ الرواية، فهي من قبيل أن يرد حديث يحلّل الميتة والدم ولحم الخنزير، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللّهِ...﴾[٦]

---

١. البقرة: ٨٣.

٢. المائدة: ٥٥.

٣. انظر: وسائل الشيعة ٣: ٢ فما بعدها.

٤. البقرة: ١٨٣.

٥. انظر: وسائل الشيعة ٧: ٢ فما بعدها.

٦. البقرة: ١٧٣.

فمثل هذا الحديث هو الموصوف بأنّه زخرف، وأنّه يُضرب به عرض الجدار. لأنّه يتباين مع القرآن بالكامل، ومعيار الصحّة هو عدم التباين.

والنتيجة: أنّه إذا كان القرآن محرّفاً فلايمكن أن يكون مقياساً لصحّة الحديث وسقمه، وذلك لأنّ جعل شيءٍ مقياساً لتحديد الحقّ والباطل يستدعي أن يكون ذات الشيء حقّاً محضاً غير مشوب بالباطل، والقول بالتحريف يعني كونه مشوباً بالباطل، وهذا يتنافىٰ كونه مقياساً، لاحتمال وجود قرائن في القرآن حُذفت، ولو كانت لماكان تعارض، وتغيّرت النتيجة.

على العموم، لايمكن اعتبار ظواهر القرآن مقياساً إلّا إذا توفّر أمران:

الأول: أن يُعلم كون الآية ـ المراد اعتبارها مقياساً ـ من القرآن.

الثاني: أن لايحتمل حذف آيات ذات صلة بها تؤثّر في معنى الآية ومفهومها.

والنتيجة: أنّه يتّضح من روايات العرض: أنّ الأئمة عليهم السلام كانوا يعتقدون بعدم تحريف القرآن الذي في أيدي المسلمين، وأنّه هو نفسه الذي نزل علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلّا فلا معنىً لجعله معياراً لتحديد الصحيح من السقيم من الروايات، فيكون جعل الأئمة له مقياساً: دليلاً قاطعاً علىٰ عدم تحريفه.

شبهات وردود

الشبهة الأولىٰ: اختصاص روايات العرض بآيات الأحكام

قد يقال: إنّ روايات العرض تخصُّ آيات الأحكام، فهذه الأحاديث

تدلّ علىٰ عدم تحريف آيات الأحكام فقط، مع أنّا علىٰ يقين بأنّ هذه الآيات غير محرّفة يقيناً.

وجواب هذه الشبهة:

أنّ هذه الأحاديث لاتختصّ بآيات الأحكام، بل هي عامة تشمل جميع المسائل الاعتقادية والتاريخية والأخلاقية وغيرها.

الروايات الموضوعة

يتّفق الجميع علىٰ وجود أحاديث موضوعة، وضعها أهل الأهواء والتحريف، وقسم منها الإسرائيليات التي تكثر في روايات قصص الأنبياء عليهم السلام، وقد نسبت إليهم أعمالاً فظيعة هم بريئون منها، فحاول أهل الأهواء إقحامها في الأحاديث النبوية ونسبتها إلى الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله. فعلىٰ سبيل المثال يصف القرآن يوسف عليه السلام بقوله: ﴿...إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾[1]. بينما تنسب له الإسرائيليات ما يتنافىٰ مع هذه الآية تنافياً عظيماً.

إنّ فلسفة تأكيد الأئمة عليهم السلام علىٰ عرض ما ورد عنهم على القرآن، هي بيان كونهم مفسّرين للقرآن ومبيّنين لمفاهيمه، ولهذا دعوا إلىٰ نبذ كلّ ما يتنافىٰ مع القرآن، والأمر لايختصّ بالأحكام، بل شامل لكلّ ما ورد في القرآن.

كما وردت روايات تنافي القرآن في مجال العقيدة، ترسم لنا

---

١. يوسف: ٢٤.

صورةً عن الخالق وتجسّمه، وتفرضه كشيءٍ يتحدَّد بأبعاد معيّنة، أو تقول بالجبر أو التفويض، وهذه الأُمور مخالفة للقرآن، فـإذا أمكـن تأويلها بما ينسجم مع القرآن أخذنا بها، وإلّا ضربنا بها عرض الجدار.

بل نقول: إنّ عمدة التنافي الذي يمكن فرضه هنا هو في غير الأحكام الفقهية، فلاينبغي تقييد روايات العرض على القرآن بالفقه.

الشبهة الثانية: صدور روايات العرض قبل التحريف

قد يدّعىٰ بأنّ روايات العرض صدرت عن الرسول في عهده وقبل تحريف القرآن، وعندئذٍ لاتكون دليلاً علىٰ عدم تحريف القرآن.

تردُّ هذه الشبهة:

أولاً: بأنّ صدورها عن النبي صلى الله عليه وآله يدلّ علىٰ حفظ القرآن في المستقبل.

وثانياً: بأنّ أكثرها صدر عن أئمة أهل البيت و بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله، أي: بعد العهد الذي ادُّعي حصول التحريف فيه، نشير هنا إلى نماذج منها:

١ ـ عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن آبـائه عليهم السلام عـن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلىٰ كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»[١].

٢ ـ عن الإمام الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حـديثان مـختلفان فاعرضوهما علىٰ كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خـالف كتاب الله فردّوه...»[٢].

---

١. وسائل الشيعة ١٨: ٧٨، كتاب القضاء، الباب ٩ ح١٠.

٢. المصدرالسابق: ٨٤، كتاب القضاء، الباب ٩ ح٢٩.

٣ ـ عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: «...فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما علىٰ كتاب الله، فما كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتّبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه علىٰ سنن رسول الله صلى الله عليه وآله...»[1].

علىٰ أنّ في مسألة التعارض والموافقة والمخالفة بحوثاً تناولها العلماء في علم الأُصول، ولايتّسع لها بحثنا هنا.

الدليل التاسع: أحاديث نفي التحريف

وردت روايات عديدة تصرّح أو تشير إلىٰ أنّ القرآن مصون من التحريف، وتردُّ شبهة التحريف عنه، نذكر بعضها هنا:

١ ـ ما ورد في رسالة الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام التي بعثها إلىٰ سعد الخير، يقول فيها الإمام:

«وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده...»[2].

فالإمام يشجب فيهم تحريف الحدود، ويقرُّ في ذات الوقت بأنّهم أقاموا حروف القرآن وألفاظه، وهو تعبير آخر عن عدم تحريف شيء من ألفاظه، وإذا كان ثمة تحريف فهو في العمل أو تطبيق أحكامه أو ما شابهه.

وقد جاء هذا التعبير في مورد آخر، حيث قال الإمام:

«ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيَّع حدوده»[3].

---

١. المصدر السابق: ٨٢ ح٢١.

٢. الكافي ٨: ٥٣ ح٨٦.

٣. المصدر السابق ٢: ٦٢٧ ح١.

٢ ـ جاء فيما كتب الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام للمأمون فيما يخصُّ شرائع الدين:

«... والتصديق بكتابه الصادق العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾، وأنّه المهيمن على الكتب كلّها، وأنّه حقّ من فاتحته إلىٰ خاتمته، نؤمن بمحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه، ووعده ووعيده، وناسخه ومنسوخه، وقصصه وأخباره، لا يقدر أحد من المخلوقين أن يأتي بمثله...»[١].

وهذه التعابير في الحقيقة إشارة إلىٰ ما ورد في الآية الكريمة: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[٢] والتي تدلّ علىٰ عدم تحريف القرآن، وأنّ ما ورد فيه كلّه حقّ.

٣ ـ علي بن سالم عن أبيه يسأل الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: فقلت له: يا بن رسول الله، ما تقول في القرآن؟ فقال:

«هو كلام الله، وقول الله، وكتاب الله، ووحي الله وتنزيله، وهو الكتاب العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾»[٣].

في هذا الحديث وصف القرآن بما وصف القرآن نفسه، ومن الواضح

---

١. عيون أخبار الرضا ٢: ١٢٩، الباب ٣٥، ما كتبه الرضا للمأمون في محض الإسلام وشرائع الدين.

٢. فصّلت: ٤٢.

٣. التوحيد للصدوق: ٢٢٤ ح٣، الباب ٣٠، القرآن ما هو، بحار الأنوار ٨٩: ١١٧ ـ ١١٨، كتاب القرآن، الباب ١٤ أنّ القرآن مخلوق.

أنّ موضوع السؤال هو نفس القرآن الذي في متناول أيدي المسلمين، وقد يكون سبب السؤال وجود شبهة الزيادة والنقصان آنذاك. فنفى الإمام هذه الشبهة، وأثبت أنّ القرآن لايأتيه الباطل، وأنّه لم يدخله تحريف ولا تغيير ألبتة.

٤ ـ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: «كتاب ربّكم فيكم، مبيّناً حلاله وحرامه، وفرائضه وفضائله...»[١].

ولابدّ أنّ مراده من الكتاب هنا هو القرآن الذي يتداوله ويتلوه المسلمون، فذلك هو الذي يطلق عليه (كتاب) لا شيء آخر، ولم يخصِّص الإمام شيئاً منه بل أطلق القول، وهذا يعني أنّ كلّ ما ورد فيه يعدُّ من القرآن، وهو تعبير آخر عن عدم التحريف[٢].

٥ ـ وعنه عليه السلام أيضاً: «هذا القرآن إنّما هو خطّ مستور بين الدفتين، لاينطق بلسان، ولابدّ له من ترجمان»[٣].

٦ ـ وعنه عليه السلام أيضاً: «وكتاب الله بين أظهركم ناطق، لايعيا لسانه»[٤].

٧ ـ وقال عليه السلام أيضاً: «واعلموا أنّ هذا القرآن هو الناصح الذي

---

١. نهج البلاغة: خطبة ١.

٢. وفي الحقيقة الحديث هنا ينفي بنحو غير مباشر الزيادة في القرآن، باعتبار إطلاق الكتاب عليه دون تخصيص، كما ينفي النقصان باعتبار إطلاق صفاته في كونه مبيّناً الحلال والحرام والفرائض، ولم يقيّد ذلك بالبعض، وهكذا تكون كيفية الاستدلال بالحديث السادس.

٣. نهج البلاغة: خطبة ١٢٥.

٤. المصدر السابق: خطبة ١٣٣.

لايغشُّ، والهادي الذي لايضلّ، والمحدّث الذي لايكذب. وما جالس هذا القرآن أحد إلّا قام عنه بزيادة أو نقصان، زيادة في هدىً أو نقصان من عمىً»[١].

٨ ـ وقال عليه السلام: «كتاب الله تبصرون به، وتنطقون به، وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض، ويشهد بعضه علىٰ بعض»[٢].

٩ ـ وقال عليه السلام أيضاً: «وعليكم بكتاب الله، فإنّه الحبل المتين، والنور المبين، والشفاء النافع، والريُّ الناقع»[٣].

وتجد الكثير من أمثال هذه الروايات في نهج البلاغة وغيره من مصادر الحديث، وهي على العموم تذكر نعوتاً للقرآن الذي في أيدي المسلمين، وتدلّ علىٰ أنّه بكامله كلام الله، غير محرَّف، ولم يضف شيء إليه، ولم ينقص منه شيء أيضاً.

الدليل العاشر: تواتر آيات القرآن

من القضايا الضرورية والبديهية عند علماء الفقه والأُصول لزوم كون القرآن وأبعاضه متواترة، والخبر المتواتر هو الذي يوجب القطع به بسبب كثرة النقل، وإذا كان له واسطة أو وسائط فينبغي حصول التواتر في كلّ الطبقات والوسائط، ولو افتقد التواتر في طبقة فقد الحديث تواتره بالكلّية.

---

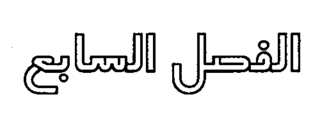
١. المصدر نفسه: خطبة ١٧٦.

٢. المصدر نفسه: خطبة ١٣٣.

٣. المصدر نفسه: خطبة ١٥٦.

وفيما يخصُّ القرآن تعتقد الإمامية بأنّه نقل عن رسول الله ﷺ بالتواتر في كلّ آياته، بل حتّىٰ حروفه، وفي جميع القرون والأعصار، ولا مجال للتحريف فيه بسبب التواتر في نقله، والذي في أيدي المسلمين حالياً هو نفسه الذي نزل على الرسول ﷺ، ولانستطيع القول بزيادة أو نقيصة شيء من القرآن إلّا بالتواتر، وهذا لم يحصل أبداً، وعليه لايمكن تسمية ما لم يبلغ التواتر قرآناً. وما يدَّعىٰ كونه من القرآن، وأنّه حُذف منه في عصر من العصور فلم يعد منه، إنّما هو خبر واحد، لايمكنه أن يقابل ما ثبت بالتواتر.

أمّا ما رووه في جمع القرآن من أنّه كانت تقبل الآية بمجرّد شهادة عدلين عليها، ثم تُدرج ضمن القرآن، فيعدُّ كلاماً مرفوضاً من وجهة نظر الشيعة الإمامية، إذ لايثبت قرآنية أيّ كلامٍ ولو حرف واحد إلّا بالتواتر، أو أن يثبت بالطريق القطعي عن المعصوم كونه آيةً قرآنية.



أدلّة القائلين بالتحريف

أدلّة القائلين بالتحريف

استدلَّ القائلون بتحريف القرآن بطائفتين من الروايات:

الأولى: روايات مصحف علي عليه السلام.

الثانية: روايات التحريف.

١ ـ روايات مصحف علي عليه السلام [1]

مضمون هذه الروايات أنّ مصحفاً كان لدىٰ الإمام علي عليه السلام فيه آيات لم ترد في القرآن الذي نتداوله حالياً، وقد عرضه على الجهاز

---

١. يذكر أنّ ظاهرة وجود المصاحف إبّان فجر الإسلام ظاهرة عادية جداً، وكانت تُدعىٰ بأسماء أصحابها، من قبيل: مصحف ابن مسعود، ومصحف عائشة، ومصحف حفصة، ومصحف أُبيّ...، بل قد يقال بأنّ جلّ الصحابة الكبار كانت لهم مصاحف خاصّة تحمل أسماءهم، ومنهم علي بن أبي طالب عليه السلام، وعليه فإنّ امتلاك علي عليه السلام لمصحف لايعني شيئاً، ولايقتضي بأنّ شيعته يتداولونه حتّىٰ اليوم، وأنّه يختلف عن المصحف المتداول بين المسلمين.

الحكومي آنذاك، لكنّهم رفضوه، فظلّ بيده ثم أودعه أولاده، وكان الأئمة عليهم‌السلام يتداولونه يداً بيد.

نقرأ بعضاً منها:

١ ـ في احتجاج لأمير المؤمنين علىٰ بعض المهاجرين والأنصار يقول فيه:

«يا طلحة، إنّ كلّ آية أنزلها الله تعالىٰ علىٰ محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله عندي، بإملاء رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وخطّ يدي، وتأويل كلّ آية أنزلها الله تعالىٰ علىٰ محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله، وكلّ حلال وحرام، أو حدّ أو حكم، أو شيء تحتاج إليه الأمّة إلىٰ يوم القيامة، فهو عندي مكتوب بإملاء رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، وخطّ يدي، حتّى أرش الخدش»[١].

٢ ـ وجاء أيضاً في احتجاجه عليه‌السلام مع زنديق:

«ولقد أحضروا الكتاب كملاً مشتملاً على التأويل والتنزيل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا لام... قالوا لا حاجة لنا فيه»[٢].

٣ ـ في (الكافي) بإسناده عن جابر عن أبي جعفر الباقر عليه‌السلام:

«ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء»[٣].

---

١. الاحتجاج ١: ١٥٣، مقدّمة تفسير البرهان: ٣٨، التفسير الصافي ١: ٤٢، المقدّمة السادسة.

٢. الاحتجاج ١: ٢٥٧، تفسير الصافي ١: ٤٢ المقدّمة السادسة.

٣. الكافي ١: ٢٢٨ ح٢.

٤ ـ يقول جابر: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«ما ادّعىٰ أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالىٰ إلّا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام»[١].

٥ ـ في (الكافي) عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل علىٰ أبي عبدالله عليه السلام وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس علىٰ ما يقرأها الناس، فقال أبو عبدالله عليه السلام:

«كفّ عن هذه القراءة، إقرأ كما يقرأ الناس حتّىٰ يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله عزّ وجلّ علىٰ حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام ـ وقال: ـ أخرجه علي عليه السلام إلىٰ الناس حين فرغ منه وكتبه، فقال لهم: هذا كتاب الله عزّ وجلّ كما أنزله [الله] علىٰ محمد صلى الله عليه وآله، وقد جمعته من اللوحين، فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنّما كان عليَّ أن أُخبركم حين جمعته لتقرؤوه»[٢].

يستفاد من هذه الروايات أنّ القرآن بظاهره وباطنه عند الأئـمة، ولا يستطيع أحد غيرهم ادّعاء ذلك.

كما أنّه لا أحد غيرهم يعلم باطن القرآن، فإنّ له ـ وفقاً لما جاء في بعض الأخبار ـ سبعين باطناً، ويبدو أنّ السبعين كناية عن الكثرة،

---

١. المصدر السابق: ح١.

٢. المصدر نفسه ٢: ٦٣٣ ح٢٣.

وتعني تعدّد أبعاد القرآن، ولا علم لأحدٍ بها إلّا الأئمة عليهم السلام. فقد يفهم الكثير ظواهر القرآن ويدركها، ويستلهم منها، لكن بواطنه ممّا لايمكن إدراكه، إلّا ذوو الصلة بالرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

ردّ روايات مصحف علي عليه السلام

من المسلم به أنّ مصحف علي عليه السلام يختلف عن المصحف الذي في متناول أيدينا قطعاً، لكن اختلافه ليس من حيث الآيات بل من حيث الترتيب، ولا حاجة لإثبات هذا فإنّه ممّا اتّفق عليه العلماء، فقرآن علي عليه السلام يختلف في ترتيب الآيات والسور، وسورة (اقرأ) في الحقيقة أول سورة نزلت من القرآن، كما هو معروف، لكن ترتيبها في القرآن الفعلي متأخّر جداً، كما أنّ كثيراً من السور المدنية تقدَّم ترتيبها على السور المكية مع أنّ ترتيب النزول عكس ذلك.

يضاف إلىٰ ذلك أنّ قرآن علي تضمَّن تفسير الآيات وتأويلها، وتحديد سبب نزولها، وهو ما يخلو منه القرآن الذي في متناول أيدينا، وقد دلّت علىٰ هذا روايات غير قليلة[1].

لا دليل لنا على القول بأنّ مصحف علي يحتوي علىٰ آيات قد أُسقطت من قرآننا، ولا رواية واحدة في البين تدلّ علىٰ هذا المطلب. فلم نعثر علىٰ رواية تدلّ على اختلاف في عدد آيات مصحف علي عليه السلام

---

١. بل نفس الروايات التي يبدو منها التحريف وصنّفها المؤلّف في عداد روايات مصحف علي، هي بذاتها تدلّ علىٰ عدم التحريف، وأنّه ليس أكثر من تفسير وتأويل للقرآن.

مع آيات المصحف الذي في متناول أيدي المسلمين حالياً، وأمّا الاختلافات المثبتة بين المصحفين فهي في الترتيب، والاشتمال على التفسير والتأويل، لا أكثر.

يقول العلّامة جلال الدين السيوطي: «إنّه [الإمام علي عليه السلام] كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، وإنّ ابن سيرين قال: تطلّبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه»[١].

ويقول ابن سعد: «فزعموا أنّه كتبه على تنزيله، قال محمد[٢]: فلو أُصيب ذلك الكتاب كان فيه علم»[٣].

ويقول عكرمة: «لو اجتمعت الإنس والجنّ على أن يؤلّفوا هذا التأليف[٤] ما استطاعوا»[٥].

ويقول الكعبي: «فلمّا توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله قعد علي بن أبي طالب عليه السلام في بيته، فجمعه علىٰ ترتيب نزوله، ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير»[٦].

فهذه الأوصاف والنعوت في مصحف علي عليه السلام وردت في كلمات كبار علماء المسلمين، وقد تركزت علىٰ وصفين لهذا المصحف،

---

١. الإتقان ١: ٢٠٤.
٢. أي ابن سيرين.
٣. طبقات ابن سعد ٢: ٣٣٨، وانظر تاريخ الخلفاء: ١٨٥، وكنز العمال ٢: ٥٨٨.
٤. يريد مصحف علي عليه السلام.
٥. الإتقان ١: ٢٠٤.
٦. التسهيل لعلوم التنزيل ١: ٩، نقلاً عن القرآن وروايات المدرستين ٢: ٣٩٨.

أحدهما: اشتماله على التأويل والتنزيل، وشأن النزول، والمحكم والمتشابه...، وثانيهما: أنّه مرتّب حسب النزول.

وهذه الأوصاف تنسجم بالكامل مع الأوصاف التي وردت عن طرق أهل البيت عليهم السلام في هذا المصحف. ففي الرواية الأولىٰ ورد: أنّ في المصحف كلّ آية نزلت وتأويلها أو تفسيرها، ولم يدّع الإمام هنا وجود آيات فيه ليست في القرآن الذي بين أيدينا.

وفي الرواية الثانية يقول: إنّه مصحف يضمُّ كلّ آيات الله من المحكم والمتشابه وغيره، ولم يسقط منه حتّى حرف واحد.

وفي الرواية الثالثة يريد الإمام القول بأنّه لا أحد ملمّ بآيات الله من تفسير ظاهرها وباطنها وجميع أبعادها إلّا أن يكون وصيّاً، وقد أكّدت هذا المعنىٰ روايات كثيرة، والجميع يقرُّ بهذا المعنىٰ.

وفي الرواية الرابعة يقول الإمام الباقر عليه السلام: إنّ الوحيد الذي جمع القرآن بترتيب النزول هو الإمام علي عليه السلام، ولا إشكال في ذلك.

والرواية الخامسة تشير إلى الاختلاف في القراءات، ولا تشير إلى الاختلاف في الآيات، والإمام طلب من القارئ أن يقرأ القرآن بالقراءة الدارجة، لكن عندما يظهر صاحب الزمان عليه السلام يقرأ القرآن كما نزل، لا أنّه يقرأ قرآناً غير هذا، كما أكّد ذلك الإمام بقوله: «كما أنزله الله على محمد صلى الله عليه وآله».

وعلىٰ أيّة حال، فإنّ الرواية لا تدلُّ علىٰ أكثر من أنّ مصحف علي عليه السلام لا يختلف عن باقي المصحف إلّا في القراءة.

* * *

من مجموع ما تقدَّم يمكن استفادة الفوارق التالية بين المصحف المتداول بين المسلمين ومصحف علي عليه السلام:

١ ـ ترتيب مصحف علي وفق ترتيب النزول، لا وفق ترتيب القرآن الدارج.

٢ ـ قد يختلف من حيث القراءة مع القراءات الدارجة للقرآن.

٣ ـ يشتمل علىٰ تفسير الآيات وتأويلها وفقاً لما أملاه الرسول صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين، والمراد من التأويل هو ذكر المصاديق أو بيان الآيات وإيضاحها.

وعليه لاتدلّ أيٌّ من الروايات المذكورة على اشتمال مصحف علي عليه السلام علىٰ آيات أكثر من الآيات الواردة في المصحف الدارج.

مضافاً إلىٰ ما تقدَّم فإنّ أسانيد هذه الروايات غير صحيحة، وتضمُّ رجالاً ضعِّفوا في الكتب الرجالية، من قبيل: سالم بن سلمة، ومنخل بن جميل الأسدي، وعمرو بن أبي المقدام... وغيرهم.

كلمات علماء الإمامية في مصحف علي عليه السلام

١ ـ يقول الشيخ الصدوق قدس سره:

«اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيّه محمد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة ـ إلى أن قال: ـ بل نقول: إنّه قد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه

مقدار سبعة عشر ألف آية، وذلك مثل قول جبرئيل للنبي ﷺ: إنّ الله تعالىٰ يقول لك يا محمد! دار خلقي... ومثل قوله: عش ما شئت فإنّك ميّت، واحبب ما شئت فإنّك مفارقه، واعمل ما شئت فإنّك ملاقيه، وشرف المؤمن صلاته بالليل، وعزّه كفّ الأذى عن الناس... ومثل هذا كثير كلّه وحي ليس بقرآن، ولو كان قرآناً لكان مقروناً به، وموصولاً إليه غير مفصول عنه»[١].

٢ ـ يقول الشيخ المفيد ﵀ في (أوائل المقالات):

«وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنّه لم ينقص من كلمة، ولا من آية، ولا من سورة، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه علىٰ حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز، وقد يسمّىٰ تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٢] فسمّىٰ تأويل القرآن قرآناً، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف»[٣].

٣ ـ يقول العلّامة الطباطبائي ﵀:

«إنّ جمعه عليه السلام القرآن، وحمله اليهم وعرضه عليهم لايدلّ علىٰ مخالفة ما جمعه لما جمعوه في شيء من الحقائق الدينية: الأصلية أو

---

١. اعتقادات الصدوق، ٥٩ ـ ٦٢، الباب ٣٣ الاعتقاد في مبلغ القرآن.

٢. طه: ١١٤.

٣. مصنّفات الشيخ المفيد ٤: ٨١، القول ٥٩.

الفرعية، إلّا أن يكون في شيء من ترتيب السور أو الآيات من السور التي نزلت نجوماً، بحيث لايرجع إلىٰ مخالفةٍ في بعض الحقائق الدينية. ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه، ولم يقنع بمجرّد إعراضهم عمّا جمعه واستغنائهم عنه، كما روي عنه عليه السلام في موارد شتّىٰ، ولم ينقل عنه عليه السلام فيما روي من احتجاجاته أنّه قرأ في أمر ولايته ولا غيرها آيةً أو سورةً تدلّ علىٰ ذلك وجبّههم علىٰ إسقاطها أو تحريفها»[١].

٢ ـ روايات التحريف

الدليل الثاني للقائلين بتحريف القرآن هو روايات تبدو كونها دالّة على التحريف، وهي علىٰ أقسام:

القسم الأول:

وهو الروايات التي تدلُّ بإطلاقها على التحريف، ويبلغ عددها ٢٠ رواية، نشير إلى بعضها:

١ ـ عن علي بن إبراهيم القمي، بإسناده عن أبي ذرّ، قال:

لمّا نزلت هذه الآية ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ترد عليَّ أُمتي يوم القيامة علىٰ خمس رايات» ثم ذكر: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يسأل الرايات عمّا فعلوا بالثقلين؛ فتقول الراية الأولى:

---

١. الميزان في تفسير القرآن ١٢: ١١٦.

أمّا الأكبر فحرّفناه ونبذناه وراء ظهورنا. وأمّا الأصغر فعاديناه وأبغضناه وظلمناه. وتقول الراية الثانية: أمّا الأكبر فحرّفناه ومزّقناه وخالفناه. وأمّا الأصغر فعاديناه وقاتلناه...[1].

٢ ـ عن سعد بن عبدالله القمي بإسناده عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«دعا رسول الله صلى الله عليه وآله أصحابه بمنىٰ، فقال: يا أيّها الناس، إنّي تارك فيكم الثقلين ـ أما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي ـ والكعبة البيت الحرام».

ثم قال أبو جعفر عليه السلام: «أمّا كتاب الله فحرّفوا، وأمّا الكعبة فهدّموا، وأمّا العترة فقتلوا، وكلّ ودائع الله قد نبذوا، ومنها فقد تبرّأوا»[2].

٣ ـ عن الصدوق في (الخصال) بإسناده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله عزّ وجلّ: المصحف والمسجد والعترة. يقول المصحف: يا ربّ حرّفوني ومزّقوني، ويقول المسجد: يا ربّ عطّلوني وضيّعوني، وتقول العترة: يا ربّ قتلونا وطردونا وشرّدونا...»[3].

فهذه الروايات وغيرها اشتملت علىٰ لفظ (التحريف) بنحو مطلق، ونسبت التحريف إلى الأمة الإسلامية.

---

١. تفسير القمي ١: ١٠٩.
٢. البيان: ٢٤٧، وانظر بحار الأنوار ٢٣: ١٤٠ ح٩١.
٣. الخصال: ١٧٤ ـ ١٧٥ ح٢٣٢، باب الثلاثة.

المناقشة

تقدَّم الكلام في مفردة «التحريف» وتعريفها، وأقسام التحريف، وقد ذكرنا كلام ابن منظور عن التحريف، حيث قال: «تحريف الكلم عن مواضعه: تغييره، وتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه، والكلمة عن معناها»[١].

كما نقلنا عن بعض المفسّرين بأنّ المراد من التحريف في القرآن هو حمل الكلام علىٰ غير معناه المراد، والتحريف الوارد في هذه الروايات لايخرج عن المعنى المذكور، أي أنّ طائفةً من الأمة الإسلامية فسَّروا القرآن بالرأي وبما ينسجم مع أهوائهم، فحرّفوا المراد من الكلمات في القرآن إلىٰ ما تهوىٰ نفوسهم، وهذه الروايات لاتعني أنّ الطائفة المذكورة زادت في كلمات القرآن أو أنقصت منه.

والشاهد علىٰ هذا التفسير ما ورد عن الباقر عليه السلام قوله:

«وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده»[٢].

فقد نسب التحريف هنا إلى طائفة، وقد صرّح فيه بأنّ التحريف لم يكن من قبيل التغيير في الحروف والكلمات، بل كانت هذه الأمور محفوظة.

القسم الثاني:

ورد في هذا القسم من الروايات أنّ أسماء الأئمة عليهم السلام كانت قد

١. لسان العرب: مادة (حرف).

٢. الكافي ٨: ٥٣ ح١٦.

وردت في بعض الآيات لكنّها أُسقطت، وهذا القسم يشكّل حجماً كبيراً من الروايات، نكتفي بذكر بعضها:

١ ـ في (الكافي) عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ولاية عليّ عليه السلام مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلّا بنبوة محمد صلى الله عليه وآله ووصية علي عليه السلام»[1].

ومقتضاه كون الولاية مذكورة في القرآن كذلك.

٢ ـ رواية العياشي بإسناده عن الصادق عليه السلام:

«لو قد قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمّين»[2].

٣ ـ في (الكافي) بإسناده عن جابر قال:

نزل جبرئيل عليه السلام بهذه الآية علىٰ محمد صلى الله عليه وآله هكذا: وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا علىٰ عبدنا في علي فأتوا بسورة من مثله[3].

نقد الروايات

لكلٍّ من الروايات ردود خاصة أو عامة، نبتُّ بها كلٌّ علىٰ حدة:

الرواية الأولى: يرد عليها ما يلي:

أولاً: الرواية ضعيفة بمحمد بن فضيل الأزدي[4] الوارد في السند.

---

١. الكافي ١: ٤٣٧ ح٦.

٢. تفسير العياشي ١: ١٣، مقدّمة التفسير.

٣. الكافي ١: ٤١٧ ح٢٦.

٤. انظر ترجمته في جامع الرواة ٢: ١٧٤.

ثانياً: ليس من الضروري أن ترد ولاية الامام علي عليه السلام في الكتب السماوية بالاسم الصريح، بل تكفي الإشارة لها دون التصريح باسم الإمام، وذلك من قبيل ما ورد في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَـاةَ وَهُـمْ رَاكِعُونَ﴾[١]، والمفسّرون يرون مصداقها في الإمام علي عليه السلام، والمراد من الوليّ هنا هو الإمام علي عليه السلام كما ثبت ذلك عن الفريقين.

ومن قبيل الآية الكريمة: ﴿...بَلِّغْ مَـا أُنـزِلَ إِلَـيْكَ مِـن رَّبِّكَ﴾[٢]. والكثير من هذا القبيل.

وعليه فالرواية تريد القول بأنّ ولاية علي عليه السلام قد ذُكرت في الكتب السماوية، لكن ذلك لايعني التصريح باسم الإمام، فإنّ هذا ممّا لا داعي له.

* * *

الرواية الثانية: ويرد عليها بما يلي:

أولاً: الرواية ضعيفة السند لأنّها مرسلة.

ثانياً: المراد من الروايات التي ورد فيها جمل تزيد على ما ورد في القرآن هو تفسير الآية ذات الصلة، ولايراد منها أنّ الجملة الزائدة من القرآن، بل هي من التفسير والبيان.

---

١. المائدة: ٥٥.

٢. المائدة: ٦٧.

هناك عنوانان ينبغي التمييز بينهما، أحدهما: القرآن، والثاني ما يكون من الله تعالىٰ، والقرآن نفسه الذي نتداوله، وأمّا ما يكون من الله تعالىٰ أو من السماء فأعمّ من ذلك، فإنّه ليس كلّ ما يكون من الله يكون قرآناً، بل أعمّ من القرآن، فقد يكون بياناً وتفسيراً أو حديثاً قدسياً أو ما شابه[١]، فاذا جاء في الرواية: «لو قرئ القرآن كما أُنزل» كان المراد قراءة القرآن بالنحو الذي أُنزل، أي بتفسيره وتأويله، وبعبارة أُخرىٰ: قراءة القرآن مع تفسيره وتأويله، بحيث يقرأ تفسيره وتأويله كذلك.

وهكذا حال الروايات التي ورد فيها: «هكذا نزلت» أي: أنّ تفسيرها عندما نزلت هكذا كان، ولايراد أنّ الإضافات المذكورة جزءٌ من القرآن، وآيات من آياته.

* * *

الرواية الثالثة: يتّضح من الرواية الثانية الجواب على الرواية الثالثة كذلك، فإنّه ليس المراد كون (في علي) ورد ضمن الآية التي نزلت على الرسول بواسطة جبرائيل، بل المراد أنّ (في علي) مصداق وتأويل لما نزّلنا، فإنّ جبرائيل كما أنزل القرآن أنزل التأويل وأوحاه

---

١. بل مع التسامح في الإطلاقات، ينبغي القول بأنّ كلّ ما ينسب إلى الإسلام من أفكار ورؤىً وأحكام ينسب إلى الله والسماء، وذلك باعتبار أنّ مصادرها إمّا قرآن أو سنّة أو أُصول وقواعد فقهية ذات المنشأ الإلهي، فإنّ الفقيه عندما يستنبط حكماً يراه ممّا أوحاه الله مباشرةً، ومن باب أولىٰ أن ينسب إلى الله وإلى القرآن ما يعدُّ تفسيراً وبياناً له.

للرسول كذلك، فاقترن هنا التفسير بأصل القرآن.

هذا الاقتران حصل في كثير من الروايات، وقد بلغ عددها المائة في كتاب الحجّة من (الكافي)[1] نشير إلىٰ بعض منها:

ألف: وردت آية التبليغ عن طريق الإمامية بالنحو التالي «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ في علي وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ...»[2].

ونفسها وردت في مصادر أهل السنّة بالنحو التالي: «يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربك أنّ علياً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلَّغت رسالته...»[3].

وقد ظنّ البعض أنّ هذه الإضافات جزء من الآية، بينما هي بيان وتفسير لا أكثر.

ب: الآية الكريمة: ﴿...وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾[4] وردت في رواية بالنحو التالي: «وسيعلم الذين ظلموا آل محمد حقّهم»[5] وفي الحقيقة (آل محمد) هنا مصداق أتمّ للمظلومية، وظنّ ذلك البعض الذي سمعه من الإمام مباشرةً أو قرأها في مصادرها أنّها جزء من القرآن أُسقطت منه.

---

١. الكافي ١: ٤١٢ ـ ٤٣٦ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، وباب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية.

٢. نور الثقلين ١: ٦٥٤، والآية: ٦٧ من سورة المائدة.

٣. الدرّ المنثور ٢: ٢٩٨.

٤. الشعراء: ٢٢٧.

٥. تفسير الصافي ٤: ٥٧، جوامع الجامع ٢: ٦٩٥.

ج: الآية الكريمة: ﴿وَمَن يُطِعْ اللَّهَ...﴾[١] وردت في رواية عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام كالتالي: «من يطع الله ورسوله في ولاية علي والأئمة من بعده فقد فاز فوزاً عظيماً، هكذا نزلت»[٢].

هذا من قبيل بيان المصداق كذلك، فإنّ إطاعة الأئمة عليهم السلام تعدُّ إطاعة لله ولرسوله، والرواية لاتريد القول بأنّ هذا جزء من القرآن، وأكثر الروايات التي تبدو كونها دالّة على إسقاط أجزاء من الآيات هي من هذا القبيل، ولا اختصاص لهذه الروايات بمسألة الولاية، بل هناك موارد أخرى غير الولاية، من قبيل المورد التالي:

ففي الآية: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾[٣]. فقد نقلت عن أبي الحسن عليه السلام بالنحو التالي: «فأعرض عنهم فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء وسبق لهم العذاب وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً»[٤] والكلام الذي توسّط الآية في هذه الرواية في حقيقته بيان وتفسير امتزج بالتنزيل، والأمر لايخصُّ موضوع الولاية.

وفي الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاء الْحُجُرَاتِ...﴾[٥] وردت في مصادر الحديث عند أهل السنّة بالنحو التالي: «إنّ الذين ينادونك

---

١. الأحزاب: ٧١.

٢. الكافي ١: ٤١٤ ح٨.

٣. النساء: ٦٣.

٤. الكافي ٨: ١٨٤ ح٢١١.

٥. الحجرات: ٤.

من وراء الحجرات بنو تميم أكثرهم لايعقلون»[١].

وبنو تميم هنا بيان للمورد والمصداق، ممّا قد يؤدّي بالبعض أن يظنَّ أنّ بني تميم هنا جزء من الآية، وحذفت لأغراض خاصّة.

على العموم مبنى القرآن في عدم التصريح بأسماء الأشخاص، والاكتفاء بالبيان العام، كما هو الحال في الآية الشريفة: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ...﴾[٢] بينما أُضيف لها في بعض الروايات عبارات من قبيل: «وأنتم الضعفاء» أو «وأنتم قليل»[٣] وهي في الحقيقة بيان لمفردة (أذلّة) ولاتدلّ على التحريف أبداً.

سؤال أبي بصير

تقدَّمت الإشارة فيما مضىٰ إلىٰ أنّ أغلب وأعظم علماء الإمامية قالوا بعدم تحريف القرآن، وأنّه لم يُحذف منه أيّ شيء، إلّا ما ورد عن النادر من الأخباريّين الذي توهّم بحصول نقص في الآيات لا بزيادتها، بدعوىٰ أنّ ثمة آيات صرّحت بإمامة علي عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام، وأنّ اسمه وأسماء الأئمة من ولده قد حُذفت منه! ولأجل إيضاح المطلب نتعرّض إلىٰ ما ورد عن أبي بصير من سؤاله الإمام الصادق عليه السلام:

يقول أبو بصير: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ

---

١. تفسير الطبري ١٣: ١٥٨ و ١٥٩، تفسير القرطبي ١٦: ٣٠٩ ذيل الآية: ٤ من سورة الحجرات.

٢. آل عمران: ١٢٣.

٣. تفسير العياشي ١: ١٩٦ ح١٣٣ و ١٣٤.

اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ فقال: «نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين» فقلت له: إنّ الناس يقولون: فما له لم يسمِّ علياً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عزّ وجلّ؟ قال: فقال: «قولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمِّ الله تعالىٰ لهم ثلاثة ولا أربعاً حتّىٰ كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسَّر ذلك لهم»[١].

المستفاد من هذا الحديث: أنَّ القرآن الكريم لايتعرَّض إلى القضايا الجزئية التي منها: أسماء الشخصيات، ومن هذا الباب لم يرد اسم أهل البيت فيه، ومنها: عدد ركعات الصلاة...، وعدم ذكر أسماء الأئمة أو تحديد عدد الركعات لايمكن أن يعدَّ تحريفاً. ومن جانب آخر لو كان هناك تحريف من قبيل إسقاط أسماء الأئمة، لزم أن يجيب الإمام هنا بأنّ أسماءهم كانت قد ذكرت في السورة الفلانية، لكن أسقطها البعض لأغراض سياسية ودنيوية.

هذا الحديث الصحيح يفسِّر الروايات المتقدِّمة، ويكون حاكماً عليها، ويكشف عن أنّ الروايات التي يبدو منها ذكر أسماء الأئمة في بعض الآيات هي في الحقيقة تفسير أو تأويل أو بيان للمصاديق، لا أنّها أجزاء آيات أُسقطت؛ لأنّ هذا الحديث يصرّح بأنّ الأسماء ليست من توجّهات القرآن، وكثيراً ما يكتفي القرآن بذكر الكلّيات، ويمتنع عن بيان الجزئيات، وعلينا البحث عنها في كلمات الرسول صلى الله عليه وآله وأقواله.

---

١. الوافي ٢: ٢٦٩، الباب ٣٠، ما نصّ الله ورسوله، الكافي ١: ٢٨٦ ـ ٢٨٧ ح١، باب ما نصّ الله ورسوله على الأئمة، الباب ٦٤.

ومن الأدلّة الواضحة علىٰ عدم التصريح باسم الإمام علي عليه السلام في القرآن هو حديث الغدير، فلو كان القرآن قد صرَّح باسمه ما كان هناك داعٍ لإيجاد واقعة الغدير، وما كان على الرسول صلى الله عليه وآله أن يهتمَّ بهذه الخطبة بالدرجة التي أثرناها في كتب التاريخ ومصادر الحديث، وما كان عليه الاحتجاج بقوله: «أنا أولىٰ بكم من أنفسكم» وما كانت هناك حاجة للاحتجاج بآيات كلّية من قبيل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ﴾ [1] أو قوله تعالىٰ: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [2] أو قوله تعالىٰ: ﴿أَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ﴾ [3] وما شابه ذلك من آيات.

القسم الثالث:

قسم من الروايات دلّت علىٰ أنّ في القرآن قد حصل تحريف من حيث الزيادة أو النقصان، أو من حيث تبديل بعض الكلمات، نقرأ بعضها:

١ ـ ما رواه علي بن إبراهيم القمي بإسناده عن حريز عن أبي عبدالله عليه السلام:

«صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين» [4].

وبمقارنة ما ورد في سورة الفاتحة مع هذه الرواية تتّضح التغييرات أو التحريفات المدّعاة هنا، والمعروف أنّ هذه قراءة عمر بن الخطاب، فلعلّ الرواية فيها سقط.

---

١. المائدة: ٥٥.

٢. المائدة: ٦٧.

٣. آل عمران: ٦١.

٤. تفسير القمي ١: ٢٩.

٢ ـ عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله: ﴿إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ﴾[١] قال:

«هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين فوضعوا إسماً مكان اسم» أي: أنّهم غيّروا فجعلوا مكان آل محمد: آل عمران[٢].

٣ ـ عن ميسر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لولا أنّه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفي حقّنا علىٰ ذي حجىً، ولو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن»[٣].

٤ ـ عن محمد بن سليمان عن بعض أصحابه عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك، إنّا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها، ولانحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال:

«لا، اقرأوا كما تعلّمتم، فسيجيئكم من يعلّمكم»[٤].

٥ ـ عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«إنّ في القرآن ما مضىٰ وما يحدث وما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فأُلقيت، إنّما الاسم الواحد منه في وجوه لايحصىٰ، يعرف ذلك الوصاة»[٥].

٦ ـ مرسلاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال:

---

١. آل عمران: ٣٣.

٢. تفسير العياشي ١: ١٦٨، وانظر البيان: ٢٥٢.

٣. تفسير العياشي ١: ١٣.

٤. الكافي ٢: ٦١٩، ح٢، باب: أنّ القرآن يرفع كما أُنزل.

٥. تفسير العياشي ١: ١٢.

دفع إليّ أبو الحسن [موسى بن جعفر عليهما السلام] مصحفاً، وقال: «لاتنظر فيه» ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليّ: «ابعث إليّ بالمصحف»[1].

٧ ـ عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار محمد صلى الله عليه وآله وأزواجه. ثم قال: سورة الأحزاب فيها فضائح الرجال والنساء من قريش وغيرهم. يابن سنان، إنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقّصوها وحرّفوها»[2].

٨ ـ عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«أنزل الله في القرآن سبعةً بأسمائهم، فمحت قريش ستةً وتركوا أبا لهب»[3].

٩ ـ عن ابن نباتة قال: سمعت علياً عليه السلام يقول:

«كأنّي بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلّمون الناس القرآن كما أُنزل» قلت: يا أمير المؤمنين، أَوَليس هو هذا كما أُنزل؟ فقال: «لا، محي عنه من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وما تُرك

---

١. الكافي ٢: ٦٣١، باب النوادر ح٦.

٢. ثواب الأعمال: ١١٠، ثواب من قرأ سورة الأحزاب.

٣. رجال الكشي ٢: ٥٧٧ الرقم ٥١١.

أبو لهب إلّا إزراء علىٰ رسول الله ﷺ، لأنّه عمّه»[١].

المناقشة

وفي كلٍّ من هذه الأحاديث مناقشة، ولايمكن الأخذ بظاهرها:

فيرد على الحديث الأول:

أولاً: أنّ راوي تفسير علي بن إبراهيم هو أبو الفضل عباس العلوي، وهو مجهول، ولم يرد فيه مدح أو ذمّ.

ثانياً: غاية ما يثبته هذا الحديث الاختلاف في القراءات، وأنّه يخالف القراءة المشهورة، ولكن له نظائر كثيرة في آيات متعدّدة، مع أنّا قد أُمرنا في روايات كثيرة بضرورة الالتزام بالقراءة المشهورة. مضافاً إلىٰ أنّ التحريف المدّعىٰ هنا هو تبديل (الذين) بـ(من) وتبديل (غير) بـ(لا) وهذا لايعني التحريف، بل الاختلاف في القراءة فحسب.

* * *

الحديث الثاني: الذي يدلّ علىٰ تغيير كلمة بكلمة بحيث يختلف المعنىٰ، حديث مرسل، فإنّ العياشي هنا ينقل عن هشام بن سالم وقد حذفت الوسائط بينهما.

* * *

---

١. الغيبة للنعماني: ٣١٨، باب ما جاء في ذكر الشيعة عند خروج القائم عليه السلام.

الحديث الثالث: مخدوش فيه من حيث السند، ولايمكن الوثوق به؛ وهو مرسل كالحديث المتقدّم.

والإشكال الآخر أنّه يدلُّ علىٰ وجود زيادات في القرآن الفعلي، وأنّ بعضه ليس بكلام الله، مع أنّ إجماع المسلمين قام علىٰ عدم وجود زيادات فيه أبداً، وقد انحصر الخلاف في النقص، أمّا زيادة كلمات فلم يقل به أحد. وبهذا يسقط الحديث عن الاعتبار، ولو صحَّ سنده ينبغي تأويل محتواه، بأن يقال بكون المراد من الزيادة والنقصان هو الزيادة والنقصان في المعنىٰ دون الألفاظ.

❊ ❊ ❊

الحديث الرابع: الحديث من حيث السند مخدوش بمحمد بن سليمان، وهو محمد بن سليمان الديلمي علىٰ ما يبدو، لم يوثَّق، مضافاً إلىٰ بعده مرسل.

ومن حيث الدلالة لايدلُّ على الزيادة؛ لأنّ الراوي يقول: نسمع آيات لم نسمعها منكم، وهذا في الاختلاف في القراءات التي كانت موجودة، بدليل قوله: «ليس هي عندنا كما نسمعها» وهو تعبير يكشف عن كون الآية موجودة لكنّها تُقرأ بنحو آخر، لا أنّها غير موجود بالكلّية.

من جانب آخر، فإنّ الإمام يأمر السائل بقراءة القرآن كما تعلّم، ويشير إلىٰ المهدي صاحب الزمان عليه السلام، وأنّه سيأتي ويعلّم الناس

القراءة الصحيحة والحقيقية للقرآن، ولابدّ أنّ الحديث برمّته يشير إلىٰ هذا الجانب، لا جانب التحريف.

وخلاصة الكلام أنّ الحديث يشير إلىٰ قضية الاختلاف في القراءات فقط، مضافاً إلىٰ ضعف سنده.

* * *

الحديث الخامس: وهو حديث ضعيف؛ لأنّه مرسل أيضاً.

أمّا من حيث المحتوىٰ، فرغم دلالته علىٰ حذف بعض الأسماء التي كانت في القرآن، لكن من المحتمل أنّ المراد أنها كانت ممّا نزل بها وحي كتفسير وتأويل، لا كأجزاء من الآيات. وهو من قبيل القول: «إنّ في القرآن ما مضىٰ وما يحدث وما هو كائن»، فليس المراد من هذا القول وجود آيات صريحة في هذه الأحوال الثلاثة، بل المراد أنّ أبعاد القرآن متعدّدة، وكلّياته التي يفهمها الأوصياء ناظرة إلى الأحوال المزبورة.

* * *

الحديث السادس: الحديث ضعيف بسبب الإرسال بعد أحمد بن محمد بن أبي بصير.

ومن حيث الدلالة يبعد إشارته إلىٰ مصحف علي عليه السلام، ويحتمل أنّ هذا المصحف كان يضمّ أسماء شخصيات كثيرة ورد ذكرها كتفسير وتأويل، وبيان لمصاديق آيات القرآن.

ووفقاً لما نقله الكشي في ملابسات هذا الحديث، فإنّ الإمامعليه السلام بعد ما اعتقل في المدينة، وأُخذ إلىٰ البصرة، أرسل هذا المصحف عند وصوله (القادسية) إلى أبي نصر البزنطي، ولعلّ ذلك للحؤول دون وقوعه بيد عمّال هارون. ومطالبته بعدم النظر فيه ناشئ عن وجود أُمور لايرى الإمام مصلحة في اطّلاع الأصحاب عليها، وبعد استقرار الأوضاع، يرسل الإمام من يسترجع المصحف إليه.

قال الفيض الكاشاني ـ من كبار علماء الإمامية ـ: «لعلّ المراد أنّه وجد تلك الأسماء مكتوبة في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا والمشركين، مأخوذة من الوحي، لا أنّها كانت من أجزاء القرآن، وعليه يحمل ما في الخبرين السابقين أيضاً من استماع الحروف من القرآن علىٰ خلاف ما يقرأه الناس، يعني استماع حروف تفسّر ألفاظ القرآن وتبيّن المراد منها، عُلمت بالوحي، وكذلك كلّ ما ورد من هذا القبيل عنهم»[1].

ويريد من الخبرين السابقين: مرسلة محمد بن سليمان ورواية سالم بن سلمة اللذين مضىٰ ذكرهما في القسم الثالث الرقم ٤، وفي روايات مصحف علي الرقم ٥.



الحديث السابع: هذا الحديث نقله الصدوق في (ثواب الأعمال)

---

١. الوافي ٩: ١٧٧٨.

بوسائط عن ابن البطائني، والأخير هو علي بن أبي حمزة البـطائني الذي نقل عنه محمد بن مسعود عن علي بن الحسن بن فضّال قوله: «ابن أبي حمزة البطائني كذّاب وملعون»[١].

كما أنّ الشيخ الطوسي يعتبره مع مجموعة آخرين أول من أظهروا الوقف؛ وذلك طمعاً بأموال الدنيا[٢].

ونقل عنه كذلك أنّه كان يحتفظ بثلاثين ألف دينار من أموال الإمام[٣].

لم يكتف هذا الرجل بإنكار إمامة علي بن موسى الرضا عليه السلام، بل أصبح من أعدائه والمعاندين له[٤].

ولأجل ذلك تعدُّ الرواية ساقطة عن الاعتبار، ولا يمكن الوثوق بها.

ومن حيث الدلالة فقد دلّ الحديث علىٰ أنّ سورة الأحزاب أطول ممّا هي عليه في القرآن الذي يتداوله المسلمون حالياً، وهو أمر روته مصادر أهل السنّة كذلك، ومن وجهة نظر الشيعة تعدُّ هذه الروايات ساقطة الحجّية والاعتبار.

* * *

الحديث الثامن: في سند هذا الحديث رجلان مجهولان لم يأت ذكرهما في الكتب الرجالية، هما: أبو علي خلف بن حامد، والآخر

---

١. رجال الكشي ٢: ٨٢٧ الرقم ١٠٤٢، معجم رجال الحديث ٢: ٢٣٥.

٢. معجم رجال الحديث ١١: ٢٣٤ ـ ٢٣٦.

٣. المصدر السابق: ٢١٧ ـ ٢١٨.

٤. المصدر نفسه: ٢٢٢.

أبو محمد الحسن بن طلحة، فلا يمكن الأخذ به.

مضافاً إلىٰ ضعف السند، فإنّ المراد من الإنزال الوارد فيه هو نزول التفسير والتأويل علىٰ غرار ما ورد في رواية البزنطي[1].

* * *

الحديث التاسع: ترد الإشكالات التالية علىٰ هذا الحديث:

أولاً: الحديث ضعيف السند بسبب أبي سليمان أحمد بن هوذة؛ لأنّه لم يوثَّق، كما أنَّ إبراهيم بن إسحاق النهاوندي مضعَّف، وقد قال فيه العلّامة: «كان ضعيفاً في حديثه، متّهماً في دينه، وفي مذهبه ارتفاع، وأمره مختلط، لا أعمل علىٰ شيءٍ ممّا يرويه، وقد ضعّفه الشيخ رحمه الله في الفهرست»[2].

ثانياً: كما تقدَّم عن الإمام من أنّ القرآن نزل مع إيضاحات وتفاسير، وأنّ إيضاحاته قد حُذفت كذلك هنا، فإنّ المراد من «يعلّمون الناس القرآن كما أُنزل» هو تعليمهم القرآن مع تفسيره وتأويله، وهذه الرواية من قبيل روايات مصحف علي عليه السلام التي لاتدلُّ بوضوح على التحريف من النقيصة والزيادة، رغم أنّها تدلُّ علىٰ وجود زيادات تفسيرية.

ثالثاً: منهج القرآن والرسول صلى الله عليه وآله يتنافىٰ مع التصريح بأسماء المنافقين؛ لأنّ الغرض كان استقطاب قلوب المنافقين، واحتواء القرآن علىٰ بعض

---

١. المصدر نفسه: ٣٩٧.

٢. خلاصة الأقوال: ٣١٤، وانظر جامع الرواة ١: ١٨.

الأسماء، ودعوة القرآن المؤمنين للعن بعض الشخصيات، ممّا يتنافىٰ مع المنهج العام للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ، ولهذا لايعتدُّ بروايات من هذا القبيل.

رابعاً: هناك روايات دلَّت علىٰ أنّ المهدي القائم عليه السلام ـ عند ظهوره واستقراره في البلاد ـ يعلِّم الناس قرآناً يختلف عن هذا القرآن من الجهات التالية:

ألف: من حيث الترتيب، فالترتيب وفق تاريخ النزول.

ب: من حيث اشتماله علىٰ تفاسير وتأويلات، وبيان للمصاديق حسب الوحي.

ج: من حيث القراءة، يختلف أحياناً مع القراءات الدارجة للقرآن، رغم ذلك أمرنا الأئمة عليهم السلام بقراءة القرآن بنفس القراءات الدارجة.

د: الظاهر من الروايات الواردة في هذا المجال أنّ قرآن المهدي عليه السلام هو نفس مصحف علي عليه السلام.

وعلىٰ أيّ حال، فإنّه لايبدو من هذه الطوائف من الروايات أنّ ذلك المصحف يختلف عن مصحف المسلمين الدارج.

ونشير هنا إلىٰ بعض هذه الروايات:

١ ـ عن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام:

«إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط، ويعلّم الناس القرآن علىٰ ما أنزل الله عزّ وجلّ، فأصعب ما يكون علىٰ من حفظه اليوم؛ لأنّه يخالف فيه التأليف»[١].

---

١. الإرشاد ٢: ٣٨٦.

وهذه الرواية شارحة ومبيّنة للروايات المشابهة، وهـي تـبين أنّ سبب مشكلة حفظ القرآن آنذاك اختلافه مع المصحف الدارج بالتأليف والنظم والترتيب بين السور والآيات.

٢ ـ ورد في رواية سالم بن أبي سلمة عن أبي عـبدالله عليه السلام فـي جوابه عمَّن يقرأ القرآن بغير القراءة الدارجة، قوله عليه السلام:

«كفَّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتّىٰ يقوم القائم، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عزّ وجلّ علىٰ حدّه، وأخـرج المـصحف الذي كتبه علي عليه السلام»[١].

وعليه فالروايات التي وردت في المـصحف والقـرآن فـي عـهد القائم عليه السلام هي من هذا القبيل، وتدلُّ على الاختلاف في نظم القـرآن وترتيبه وتفسيره وبيانه وتأويله عن المصحف الدارج.

خلاصة البحث

في الروايات التي تبدو دالّة على التحريف إشكالات أساسية من الحيثيات التالية:

الأول: من حيث السند، فجلّها ضعيفة، ولايمكن الوثوق بها.

الثاني: مداليلها لاتصلح لأن تكون قرائن عـلى التـحريف، وقـد تقدّم مناقشتها سابقاً.

الثالث: إذا تجاوزنا عن الإشكالين المتقدّمين فإنّ مضامينها تتنافىٰ

---

١. الكافي ٢: ٦٣٣ ح٢٣.

مع آيات القرآن الدالّة علىٰ نفي التحريف، زيادةً ونقصاناً، من قبيل الآية: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ...﴾[1] والآية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2] وعلينا تأويل هذه الروايات بما ينسجم مع هذه الآيات أو رفضها بالكامل، كما ورد ذلك في بعض الأخبار نبذ الروايات المخالفة للقرآن بتعابير من قبيل: «فاضربوا به عرض الحائط» أو «الجدار».

---

١. فصّلت: ٤٢.

٢. الحجر: ٩.

فهرس المصادر

(١) **الإتقان في علوم القرآن**: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات الرضي ومنشورات زاهدي.

(٢) **الاحتجاج**: أحمد بن علي الطبرسي، تحقيق: محمد باقر الخرسان، الناشر: دار النعمان للطباعة والنشر.

(٣) **أحكام القرآن**: أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الاولىٰ ١٤١٥هـ.

(٤) **الإحكام في أصول الأحكام**: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، كتب هوامشه: الشيخ إبراهيم العجوز، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٥) **اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)**: الشيخ الطوسي، تحقيق: ميرداماد، محمد باقر الحسيني، السيد مهدي الرجائي، الناشر:

مؤسسة آل البيت عليهم السلام، المطبعة بعثت ـ قم، الطبعة ١٤٠٤هـ.

(٦) **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**: الشيخ المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، الناشر: دار المفيد.

(٧) **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**: محمد جواد البلاغي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٨) **الأمالي**: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: قسم الدراسات في مؤسسة البعثة، مطبعة دار الثقافة، الطبعة الاولىٰ ١٤١٤هـ.

(٩) **بحار الأنوار**: محمد باقر المجلسي، الناشر: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(١٠) **البرهان في تفسير القرآن**: السيد هاشم الحسيني البحراني، الناشر: مؤسسة إسماعيليان للطبع والنشر، طهران، الطبعة الثانية من القطع الرحلي.

(١١) **البيان في تفسير القرآن**: آية الله السيد أبو القاسم الخوئي، الناشر: أنوار الهدىٰ، الطبعة الثامنة ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(١٢) **تاريخ الخلفاء**: عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: علي شيري، منشورات الشريف الرضي، ايران، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

(١٣) **التبيان في تفسير القرآن**: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الاولى، محرم ١٤١٣هـ.

(١٤) **التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف**: السيد علي

الحسيني الميلاني، الناشر: دار القرآن الكريم، قم، ١٤١٠هـ.

(١٥) **التسهيل لعلوم التنزيل:** محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي الاندلسي، تحقيق: رضا فرج الهمامي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

(١٦) **تفسير جوامع الجامع:** الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبري، تحقيق: جماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(١٧) **تفسير روح المعاني:** أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(١٨) **تفسير الصافي:** المولىٰ محسن الفيض الكاشاني، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، الناشر: مكتبة الصدر ـ طهران، المطبعة مؤسسة الهادي ـ قم، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

(١٩) **تفسير العياشي:** النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران.

(٢٠) **تفسير القمي:** أبو الحسن علي بن ابراهيم القمي، المصحّح: السيد طيب الجزائري، الناشر: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

(٢١) **تفسير المنار:** محمد رشيد رضا، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

(٢٢) **تفسير نور الثقلين:** الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الهويزي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلّاتي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ.

(٢٣) **التوحيد:** الشيخ الصدوق، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: جماعة المدرسين، قم، الطبعة عام ١٣٨٧هـ.

(٢٤) **ثواب الأعمال:** الشيخ الصدوق، من منشورات الرضي ـ قم، مطبعة أمير، الطبعة الثانية ١٣٦٨هـ.ش.

(٢٥) **جامع الرواة:** محمد بن علي الاردبيلي الغروي الحائري، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٣هـ.

(٢٦) **الخصال:** الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم.

(٢٧) **خلاصة الأقوال:** الحسن بن يوسف بن علي بن المطهّر الحلّي المعروف بالعلّامة، الناشر: المطبعة الحيدرية ـ النجف، الطبعة الثانية ١٣٨١.

(٢٨) **الخلاف:** شيخ الطائفة محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: سيد علي الخراساني وسيد جواد الشهرستاني والشيخ محمد مهدي نجف، الناشر: جماعة المدرسين، الطبعة الاولىٰ ١٤١٧هـ.

(٢٩) **الدر المنثور، وبهامشه القرآن الكريم مع تفسير ابن عباس:** جلال الدين السيوطي، الناشر: دار المعرفة، مطبعة الفتح ـ جدة، الطبعة الاولىٰ ١٣٦٥هـ.

(٣٠) **دروس في علم الأصول:** الشهيد محمد باقر الصدر، الناشر:

مجمع الشهيد الصدر العلمي ـ قم، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

(٣١) **روضة الناظر وجنّة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:** الإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الاولى ١٤٠١هـ.

(٣٢) **سنن ابن ماجة:** محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣٣) **سنن أبي داود:** سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: سعيد محمد اللحام، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الاولىٰ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

(٣٤) **سنن الدارمي:** عبدالله بن بهرام الدارمي، الناشر: مطبعة الاعتدال ـ دمشق.

(٣٥) **السنن الكبرى:** أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣٦) **السنن الكبرى:** أبو عبدالرحمان أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الدكتور عبدالغفار سليمان البنداري والسيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الاولىٰ ١٤١١هـ ١٩٩١م.

(٣٧) **شرح نهج البلاغة:** ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، طبع مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣٨) **صيانة القرآن من التحريف:** الشيخ محمد هادي معرفة،

الناشر: جماعة المدرسين بقم، الطبعة الثانية ١٤١٨.

(٣٩) **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، أُوفسيت عن دار الطباعة العامرة باستنبول ١٤٠١هـ.

(٤٠) **صحيح مسلم بشرح النووي**: العلّامة النووي، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

(٤١) **الطبقات الكبرى**: ابن سعد، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٤٢) **عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية**: ابن أبي جمهور الاحسائي، تحقيق: السيد المرعشي ومجتبى العراقي، مطبعة سيد الشهداء ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

(٤٣) **عيون أخبار الرضا**: الشيخ الصدوق، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الاولىٰ ١٤٠٤هـ.

(٤٤) **فتح المنّان في نسخ القرآن**: الشيخ علي حسن العريض، الناشر: مكتبة الخانجي ـ مصر ١٩٧٣م.

(٤٥) **الفرقان**: محمد عبداللطيف ابن الخطيب، الناشر: دار الكتب المصرية ـ مصر ١٣٦٧هـ.

(٤٦) **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

(٤٧) **الكافي**: الشيخ الكليني، تحقيق: علي أكبر غفاري، الناشر:

دار الكتب الإسلامية، مطبعة الحيدري ـ قم، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

(٤٨) **كتاب الغيبة:** محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: علي أكبر غفاري، طبع ونشر: مكتبة الصدوق ـ طهران.

(٤٩) **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** الإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري، من منشورات البلاغة، الطبعة الاولىٰ ١٤١٣هـ.

(٥٠) **كفاية الأصول:** الآخوند محمد كاظم الخراساني، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

(٥١) **لسان العرب:** العلّامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي، مراجعة: د. يوسف البقاعي، ابراهيم شمس الدين، نضال علي، الناشر: الدار المتوسطية للنشر والتوزيع ـ تونس، الطبعة الاولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م طبع: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٥٢) **مجمع البيان في تفسير القرآن:** أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: لجنة من المحقّقين، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٥.

(٥٣) **المحلّىٰ بالآثار:** ابن حزم الاندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥٤) **مستدرك الحاكم:** محمد بن محمد الحاكم النيسابوري، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٦هـ.

(٥٥) **المستصفىٰ من علم الأُصول:** الإمام أبو حامد الغزالي، الناشر: دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

(٥٦) **مسند أحمد:** الإمام أحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٥٧) **مصنّفات الشيخ المفيد:** أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولىٰ.

(٥٨) **معجم رجال الحديث تفصيل طبقات الرواة:** السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الطبعة الخامسة.

(٥٩) **المغني:** عبدالله بن قدامة، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٦٠) **المفردات في غريب القرآن:** أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الإصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، لبنان.

(٦١) **منتخب كنز العمال:** المطبوع بهامش مسند أحمد، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٦٢) **الموافقات في أصول الشريعة:** أبو إسحاق الشاطبي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

(٦٣) **الميزان في تفسير القرآن:** العلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي، الناشر: جماعة المدرسين بقم.

(٦٤) **كتاب الموطأ:** الإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد

عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الاولى ١٣٠٦هـ.

(٦٥) **نهج البلاغة:** السيد الرضي، ضبط نصّه وابتكر فهارسه: صبحي الصالح، الناشر: دار الهجرة ـ قم.

(٦٦) **الوافي:** المولىٰ محسن الفيض الكاشاني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة ـ إصفهان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

(٦٧) **وسائل الشيعة:** الحرّ العاملي، تحقيق: الشيخ محمد الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث

الشيعة الإمامية وعدم تحريف القرآن

الفصل الرابع

نظرة إلى روايات التحريف

الفصل الخامس

التحريف من وجهة نظر أهل السنّة

الفصل السادس

أدلّة عدم التحريف عند الفريقين

الفصل السابع

أدلّة القائلين بالتحريف



بعدّ هذا الكتاب ترجمة أخرى لاهتمام المسلمين بالقرآن الكريم، إذ لم يكن اهتمامهم وعنايتهم به، من خلال حمايتهم إياه، وصيانتهم له من الشبهات والتهم بأقلّ من اهتمامهم بدراسة معانيه، واستخراج أحكامه وتشريعاته. فإنّه لا يخفى على أحد أنّ ثمة من يخشاه، بل وترتعد فرائصه منه، لما يطرح من ثقافة تخالف الأساطير التي يدّعونها، وبعد أن جرّبوا الوسائل العديدة لضربه، لم يبق إلاّ إثارة الشبهات حوله من أجل إسقاط مصداقيته بالمرّة.

ولعل شبهة تحريفه، ونسبتها تارة إلى الشيعة، وإلى السنّة تارة أخرى، من أبرزها وأشدّها على المسلمين.

وهذا الكتاب يثبت بالدليل أنّ القرآن منزّه عمّا يدّعونه، فهو لم ينف التحريف عنه فحسب، بل ويؤكّد أيضا على أنّ السنّة والشيعة معاً ممّا يدّعونه براء، وأن يفطنوا أنّهم هم المعنيّون من هذه الحملات التشويهية، وكذلك وحدتهم التي ترعب «الآخرين»!



المجمع العالمي للتقريب
بين المذاهب الاسلامية


ISBN:964-8889-63-5